

V8

۸۹۶۸۱ - ۱۳۴۱/۵۳۱

کتابخانه دانشکده ادبی و معارف اسلامی مشهد  
شماره ۱۹۲۹۹ تاریخ ۱۳۵۶/۱۰/۱۵

۱۳۲۸

~~۱۳۲۸~~

۱۳۲۸



في بعض ما يتعلق  
باجابة الثانية

على التسليم والعلم بها غير حاصلة للايجافان البره فعل الله نعم وان كان فعل العبد من اسباب ايع  
قد ير القدر **الفصل الثالث من الباب الرابع** في بعض ما يتعلق باجادة الدابة وفيه مطلب  
**الاول** انه وبما يكفي في الاجارة تعيين الدابة خاصة من دون تعيين قدر العمل وذلك انما  
هو مع وجود عادة مستقرة للعمل في تلك الدابة والاوجب تعيين العمل ايضاً للغرض بسبب اختلاف  
قوة وكثرة وزنها ووجب تعيين نوع العمل مع اختلاف منافع العين وكان التقدير بالعمل خاصة  
كانت مع ثبوت العادة في مدة ذلك العمل والاوجب تقديره دفعاً للغرض والغالب ان الاجارة  
المتعلقة بالدابة مع التقدير بالعمل لا تحتاج الى تعيين جنس الدابة ووصفها وبما ووجب  
لو استوجرت الحمل الزاجحة او الخرافة ونحوهما ما يتعلق الغرض فيه ببعض الدواب دون بعض  
ولو قدر بالدابة ووجب تعيين نوعها ووصفها والاضابط دفع الغرض **الثاني** ان الدابة لو كانت  
بجميع منافعها وكذا الارض وغيرها ووجب التقدير بالدابة ولا يصح التقدير بالعمل ولا بالمسافة  
او بالمسافة وبالحمل اما لو استوجرت منفعة خاصة فاما ان تقدر بالدابة او بالعمل او بالمسافة  
او بالحمل فان قدرت بالدابة فكل يكفي بها عن تعيين الدابة قدر الحمل وجنسه ووصفه في اشكال  
ولا ريب في وجوب تعيين الدابة لو استوجرت للركوب وحمل ما يختلف الغرض فيه بالنسبة الى  
الدواب باعتبار سرعة المشي وبطوئه وكثرة الحركة وقلتها وسهولتها وصعوبتها كما في حمل الخرافة  
والزجاج او بالنسبة الى اختلاف الطرق كالطريق التي فيها جبل او ماء او وحل فانه يصعب قطعها  
على الحمار والجمل اما بدو ونسج من ذلك فلا بد ايضاً من تعيين الدابة للتفاوت البين في مشيها  
سرعة وبطوئه وغير ذلك بحسب اختلاف الدواب وهل يجب مع تعيين الدابة تعيين قدر الحمل  
وجنسه بحمل العدم فيرجع فيها الى العادة لكن العادة انما تنتمي في القدر لا الجنس والباء ولو  
قدرت بالمسافة ووجب تعيين الدابة ايضاً اذا كان للركوب وكذا الحمل مع اختلاف الغرض  
بالنسبة الى الحمل والطريق كما ذكرنا ولا فلا وهل يجب تقدير القدر والجنس مع تعيين الدابة  
بحمل الرجوع الى العادة في الاول وجوب تعيين في الثاني ثم هل يجوز التعيين في القدر ويكفي  
تقدير

تقدير جنس العمل وتعيين الدابة والمسافة او التعيين في الجنس بعد تعيين القدر والدابة او المسافة  
كما يجوز التعيين في النافع اشكال قال في القواعد واما الاحمال فلا بد من معرفتها بالشهادة او  
الوزن مع ذكر الجنس وذكر المكان المحمول اليه والطريق وظاهره كما ترى لزوم ذكر الجنس والمحمول  
اليه والطريق ومخوذلك مطلق سواء عين الدابة او المسافة الا ان ذكر المحمول اليه لا حاجة اليه مع  
تعيين الدابة وفي كلاهما دلالة على ان تعيين المسافة خاصة بدون الدابة غير كاف نظر الى اختلاف  
الطرق في السهولة والخزونة ونحو ذلك تفاوتاً فافاضاً نعم لو احدثت الطرق عادة في الصحراء  
لم يحتج الى تعيين **الثالث** قال في القواعد عدايم ولو شرط ان يحمل ما شاء بطل اقول هذا  
يحتمل التعيين بحسب الجنس والقدر خاصة او بحسبهما معاً اما مع تعيين الدابة او المسافة او بدو  
واطلاق العبارة كما ترى شامل للجميع ذلك ولا ريب في البطلان بدون تعيين الدابة او المسافة  
لكن البطلان محال بل اعتبار عدم تعيين المحمول كما يظهر من العبارة بل لعدم تقدير المسافة والله  
انما الكلام في البطلان مع التقدير باحداهما والتعيين في الجنس والقدر ونحو العبارة لزوم تعيين  
القدر والجنس مع التقدير بالدابة والمسافة **الفصل الرابع من الباب الرابع** في تقدير  
ما يتعلق باجارة الارض وفيه مطلب **الاول** انه لو شرط في اجارة الارض ان يزرع فيها ما  
شاء فظاهرهم الصحة فيه وانه لا يشرط تعيين المزرعة في صورة الاطلاق ويشكل باختلاف  
المزروعات في الاضرار بالارض باختلاف ما فيها من المزروعات ومن ثم قوي في باب المزارعة  
من التذكرة وجوب تعيين قدر ما مع التعيين فلا اشكال فيه ويمكن حمل زرع ما شاء على  
التعيين في دفع الغرض ويصح ما حكوا به ولو اجرها لينتفع به ما شاء صح سواء المدة ام لا وسواء  
عين جهة الاشباع من زرع او غرس او بناء او نحو ذلك ام لا لا لثمة على التعيين **الثاني** انه  
لا بد في اجارة الارض من تعيين الدابة سواء كان للزرع ام لغرض لا يمكن التعيين بدون  
وفي الاكتماء باجارتها لزوم تعيين جنسها وقدرها كطل من خبطة مثلاً بدون ذكر الدابة  
نظر **الثالث** انه لو استاجرها للزرع والغرس معاً فاختار في القواعد صحة وظاهره عدم

فيما يتعلق باجارة الارض



فيكون المجرع بعد تسليم العين غاصبا ضامنا للمنفعة بلا فرق بين اشتراط عدم قبض العين بلا اذن  
وعدمه بل لو اشتراط توقف القبض على الاذن بطل الشرط لما فيه مقتضى العقد من الانتفاع بالعين كالو  
اشتراط عدم القبض اصلا وتبعه العقد في البطلان واما مع اطلاق العين تعيين المدة او الاطلاق  
المدة تعيين العين او الاطلاق يجوز القبض بلا اذن فيكون ضامنا لها ولا يحصل حقه باستيفاء منفعتها  
بل يبقى الى تسليم المالك الامع فوات الوقت قبله فيسقط وعلى اي حال عليه اجرة مثل المستوفى  
للمالك وعلى المالك اجرة مثل الفائت مع تعيين المدة اللهم الامع اجارة المجرع القبض فيكون  
المساجر قد استوفى حقه وعليه اجرة المسمى ولا اجرة على المجرع وبقي جواز قبض فاستوفى  
به حقه بدون اذن المالك مع تعذر ولا سيما مع عصيانه في عدم الاذن وخصوصا اذا  
العين في العقد وانحصرت في واحدة ولا سيما مع تعيين المدة وخوف فوات الوقت كما يجوز قبض  
مع عدم اداء الحق عدوانا فيسقط حقه بالاستيفاء ويستقر عليه المسمى والاستيذان من الحاكم  
او في وجهه نظر ولا فرق في جميع ذلك بين منع المالك حق القبض وعدمه ولو قصر المالك  
في تسليم العين مع مطالبة المساجر وتوقف الانتفاع على القبض ضمن اجرة المنفعة مع فوات  
المدة المعنية او فوات مدة يمكن الانتفاع فيها بدون تعيين الوقت على وجه كاستقرار الاجرة به لو  
فرط المساجر في قبض العين مع تسليم المساجر ويحمل العدم في الاخير واما ما يدور المطالبة فلا ضامنا  
على المجرع لقرين المساجر في اخذ حقه فيستقر عليه المسمى مع فوات المدة او متى ما يمكن فيه الانتفاع  
مع بذل المالك العين لا بد منه **الثالث** مع تسليم الاجير العين لغيره ليعمل فيها بدون اذن  
المالك **اعلم** انه لا شبهة في عدم جواز استيجار الاجر غيره مع شرط المالك مباشرة العمل بنفسه ان فيه  
المالك او لا وتسليم العين له اما مع اطلاق الاجارة فمقتضى القاعدة جواز استيجاره في العمل ولعله  
لا خلاف فيه انما الاشكال والخلاف في جواز تسليم العين للاجير الثاني لا باذن المالك في  
لها مع التلف والعيب لو سلمها له فنقول مقتضى جواز استيجار الغير الثاني من اطلاق العقد  
جواز تسليمه العين بلا اذن لفقد شرط الصحة الذي هو القدرة على التسليم لولا ان قيل جواز

استيجاره

استيجاره الغير مشروط باذن المالك ومعه لا ريب في جواز الحصول القدرة على التسليم من حيث جواز  
مع الاذن اجماعا قلنا مقتضى الاجارة المطلق اطلاق جواز الاستيجار بشرطه بالاذن خلا  
مقتضى العقد ومقتضاه اطلاق جواز التسليم ولو بدون الاذن فان قيل مقتضى الاجارة المطلق  
جواز الاستيجار الصحيح وهو المقرون بالاذن لا مطلق الاجارة قلنا الاستيجار الصحيح اعم من  
المقرون بالاذن والا لا يكون الاجارة مظنة بشرطها فيها مباشرة بدون الاذن نعم مع الاذن  
مع ان الغرض اطلاقها بمنع عدم لزوم المباشرة فيها اصلا لانها مطلقة من وجه مشروطة من جهة  
آخر كما يقتضيه السؤال فان قيل القرف في ملك الغير فتح عقلا حرام شرعا بلا اذنه قلنا الا اذا  
الضمان كان في جواز ان اراد الاذن الصريح بمفعول وان اراد الاذن الضمني فله كونه موجودا لان الرضا  
بالاجارة المظنة وايضا مع ملزوم بالرضا بالتسليم ضمنا فالمنع منه صريح بان فيه فلا يبيع فان قيل  
جواز الاستيجار للغير انما يستلزم امكان التسليم لا التسليم بلا استيذان فلا ينافي الاستيذان فيه  
ولا منافات بين اطلاق الاجارة وجواز استيجار الغير وبين توقف الاقباض على الاستيذان  
فلو لم ياذن المساجر بعد جاز للاجير التسليم لتوقف العمل عليه وتقدر الاذن منه قلنا على هذا  
يلزم خلاف مقتضى العقد من مقتضاه كعرف جواز استيجار الغير مظنة ومقتضى ذلك امكان التسليم  
اذ لا ممانعة في جواز مع المنع من التسليم بدون الاذن مظنة لان المالك قد يمنع منه فلا يترتب  
على الاستيجار ثمة اذا فائدة العمل وحيث لا تسليم لا عمل واما ما ذكر من سقوط اذنه لو لم ياذن  
فانما هو لا مقتضاه اطلاق الاجارة جواز استيجار الغير العمل المستلزم لجواز التسليم بلا اذن وهو  
يقضي عدم توقف التسليم على اذنه ولو مع امكانه والقول بان فائدة تظهر مع الاذن  
العمل مدفع بان ذلك يقتضي اشتراط جواز استيجار الغير بحال الاذن مع ان الغرض اطلاق  
جوازه وانما المراد نفي الفائدة على الاطلاق مع التوقف على الاذن لان نفي مطلق الفائدة وبالجملة  
الغرض مطلق الفائدة في جميع الاحوال مع اعتبار الاذن واما ما يجاب من فقد القدرة على التسليم  
لو توقف الاستيجار على الاذن بامكان التسليم مع الاذن وهو كاف في صحة العقد ففيه انه



في نفي السائل المتفق

العمل في الجماعة خاصة ولا يجب على الاجران يستاجر جماعة للعمل بدرجة بل له العمل بنفسه بحسب  
 العادة ولو لم يشرط عليه العمل اذ ليس للاستاجر الزامه بالعمل بغيره مع اطلاق الاجارة بل الخيار  
 فيه الى الاجير **الفصل الثاني من الباب الرابع** في نفي من السائل المتفرقة للمعاينة  
 ببعض الاجزاء **الاولى** قال في القواعد هل يتنازل اجارة الرضعة اللبن اصاله او الحمل ووضع  
 الثدي وفيه ويتبعه اللبن كالصبغ في الصباغة وماء البرغ في الدار الاقرب الاول استحقاق  
 الاجرة به بانفراد الرضعة وسوغت ذاك ولا اعيان انتهى يعني ان الرضعة تستحق الاجرة لبيعة اللبن  
 خاصة للرضع مع اطلاق الاجارة وان لم يحصل منه عمله ولا موضع الثدي في فم بل لو فرض تحرك  
 الرضع بنفسه والتغامة الثدي وشرب اللبن مدة الاجارة استحققت الاجرة بل ولو كانت نائمة  
 او ذاهلة حين ارتضاعه غير شاعرة به وكذا لو حمل اجنبيه ووضع الثدي في فم غيره استحققت الاجرة  
 المسماة في العقد ولو لم تكن شاعرة به مع عدم صدور عمل منها ولو كان الاجرة بازاء العمل ووضع  
 الثدي وفيه من دون ذلك خلية اللبن في استحقاقها او في مقابل مجموع ذلك مع اصل اللبن لما استحققت  
 الاجرة بما ذكرنا لعدم الاثبات بالمستاجر عليه من العمل وبطلان التالى بالضرورة يستدعي بطلان العقد  
 وما ذكرنا يعلم صحة ما ذكره في القواعد من التعليل وان ما اورد عليه الكرام الحق على من المنع  
 من استحقاق الرضعة الاجرة باللبن خاصة من دون ان يقيم الرضعة في معدة الصبي وماتوا  
 من ادعاء المهر استحقاقها الاجرة ولو لم يميز اللبن في المعدة الصبي مد فوقع بان عرض استحقاقها  
 الاجرة بوصول اللبن الى جوف الصبي ولو فعل غير الرضعة كما ذكرنا ولا قوى لها الاستحقاق الاجرة  
 برب اللبن منها ذاهلة او نائمة غير شاعرة به وانما الكلام مع الشرب بفعل غيرها مع شعورها  
 ورضانها والظاهر هنا استحقاقها الاجرة فند برحبا والمحكم في امثال المسئلة هو العرف ثم ان  
 المحقق منع من صحة الاجارة على ماء البر ودخوله في اجارة الدار وحكم ان دخوله فيها بالعادة  
 والحق ان الثابت المستقر انما هو المنع من وقوع الاجارة على نفس العين بالاضالة اما لو وقعت على  
 المنفعة وكان دخول العين فيها تبعا او بالشرط في متن العقد فلا بأس به ولا خيرة كالمطلوب

الاستيفاء

الاستيفاء من البر في اجارة الدار والمدار والفرطاس في الاجارة على الكتابة ومثل ذلك ماء  
 الحمام واشراط الدواء على الطبيب والكحل على الكحال والاجرة والحجر على البناء وقد صرح به في  
 القواعد وجامع المقاصد وكذا ثبت كل ذلك على الاجير مع ثبوت العادة بلا شرط والوجه في  
 الجميع واحد وهو دخول العين تبعا كما يصح اشراط سكنى الدار في عقد البيع تبعا وان لم يعلق البيع  
 بالمنفعة اصاله وقد صرح المحقق الثاني بدخول ماء البر في اجارة الدار تبعا فانكاره هنا  
 وجه له فند بره **والثاني** في دخول الماء في اجارة الارض للزراعة مع لزوم ان لا ينفقه بالسوق لها  
 اللهم الا ان يبقى ان الغرض من الماء هو الاسفاح بالارض لا التدفئة وان استلزم السوق لا ينفذ في  
 هذا الا باس في الاجارة بخلاف ما لو قصد التدفئة العين في اصل الاجارة بان يكون المقصود بالارض  
 منها هو التدفئة فانما نزعها من غير حكم فند بره ومع ذلك ماء العين المنفع به ليس مجهول ومثل  
 هذه الجهالة غير مغاير هنا **الثانية** انه يجوز اجارة المولى امته الرضعة للرضاع اجماعا فان  
 كانت فزوجة افقر المولى الى اذن الزوج فيها وان سبق الاجارة للرضاع النكاح صح العقدان  
 والتفصيل ان الزوج اما يعلم بالاجارة او لا وعلى احوال اما يمنع الرضاع من حق الاستمتاع او لا  
 ولا اشكال في صحة الاجارة الا في صورة مجهلة به مع منع الرضاع من بعض الاستمتاع او كله كما  
 لو تزوج بالولد بالوطي فيقبل بطلان النكاح ابتداء او جواز فنيته وثبوت الخيار له ان قلنا ثبت  
 نكاح الفسخ في النكاح في غير العيب والدليل في الاول لا يمكن دخول مثل ذلك في العيب والتدبير  
 ثبت الخيار لذلك فند بره **الثالثة** يجوز الاستئجار لحفر العيون والابار والاهار فيفتقر  
 الى معرفة الارض بالمساهدة وهل الة الحفر على الاجير وليس عليه سوى العمل وهجان والظاهر  
 الرجوع فيه الى العادة ولو تهور تراب من جانبيه بعد الحفر لم يجبر ان الترك في القواعد اقول  
 حقوق التراب ما بعد تمام الحفر وفي الاما وعلى احوال فقد بر اجارة اما بالعمل او المدة اما لو  
 كان بعد تمام العمل والمدة فلا اشكال في عدم وجوب ازالة التراب عن المحفور واما في الاشياء  
 فالظاهر ان كان لعدم تعلق الاجارة بالحق في يحمل الوجوب من باب العقد فلو وقف عليه كافي



استراط فبين مقدار كل من الزرع والغرس وفي الشرايع صرح بلزوم التبيين لتفاوتهما في  
الغرس فان الغرس ضرر على الارض وكلما يختلف انواع الزرع كان ضرر الحنطة اضر من الشجر  
مثلا فلا بد من التبيين ووجه صحة الاطلاق هو تبادل التفريل من الاطلاق فيصرف الى الشا  
في الكم **الرابع** انه لو استاجر الارض للزرع ولها ماء دائم ويعلم وجوده عادة عند الحاجة  
صح بلا اشكال ولو كان وجوده نادرا فاستاجرها حال عدمه بطل مكم ولو وجد الماء بوقت  
الحاجة بناء على ان العلم بالقدرة على التسليم شرط في صحة الاجارة اما لو قبل بان الشرط هو من  
القدرة على التسليم لا العلم بها حين العقد وقع العقد راعي فان وجد الماء حال الحاجة اليه  
ظهر الصحة والاكتف بالطلاق لفقد الشرط مضافا الى حلو الارض عن المنفعة التي هي احراز  
العقد بل الركن الاعظم فيه ولعل هذا الوجه **الخامس** انه لو كان الماء فليلا يمكن معه بعض  
الزرع صح الاجارة ويلزم مع علم المستاجر بالبيع لا يثبت له الفسخ ثم ان الزرع اما يمكن في جميع  
الارض مع نقصان الوصف كذا او بعضها واما لا يمكن الا في بعضها وعلى الاول اما يفسخ في الكل او  
بفضل في الجميع وعلى الاخير يبطل الاجارة في البعض الذي لا يمكن الزرع فيه ويثبت الخيار فيما يزرع  
للمستاجر ولو عزم في الامناء نقص في الجزء او الوصف انسخ العقد في الجزء الفائت خاصة ويثبت الخيار  
بالنسبة الى المستوفى وفيما زال وصفه فقد **السادس** انه لو اتفق عرق الزرع او تلفه بحريق او  
مخوفه لم يفسخ المجر ولا خيار للمستاجر الا ان تعذر الزرع بسبب العرق او انقطاع الماء او قلة او  
فساد الارض فيجوز في الامضاء بالجميع ويحتمل بما بعد الارض فان فسخ رجع الى اجرة الباقي واستقر  
ما استوفاه كذا في القواعد قول قوله فسخ يحتمل البناء للعلوم والمجهول وعلى الاخير معناه انه  
ان انسخ لفقد الماء او مخوفه مما يزيل منفعة الارض رجع المستاجر الى اجرة الباقي واستقر اجرة  
القاسية وعلى الاول معناه انه ان فسخ العقد لبثت الخيار له بسبب نقص وعيب في الارض ثبت  
له اجرة القاسية وذلك لان الفسخ انما هو بالنسبة الى الباقي لا خصاص العيب به وخلوص المدة القاسية  
عنه فيحقق الفسخ بالباقي ويكمل على الوجهين فيما لو وقعت الاجارة على خصوص الزرع ولم يصر مدة

يمكن

يمكن فيها الاشفاق بالارض بماذا الاجرة في المقابل لها من المنفعة فلا اجرة للقاسية وبالجملة لا يمكن  
في خالصة عن المنفعة فلا يتعلق بها الاجارة فتدبر نعم لو استوجرت لطلاق الاشفاق اي بجميع  
او بعض مدة امكن الاشفاق بها للزرع في الجملة ولو قسلا ثبتت الاجرة للماضي **السابع** انه لا يجب  
انصال المدة بالاجارة **اعلم** انه في النكاح الدائم والبيع لا بد من اتصال الزوجة ووقت الاشفاق  
بالعقد ولو شرط الانفصال منه بطل العقد ويجوز انفصال المدة في المنفعة عن العقد كالاجارة  
ولعل الفارق هو الاجتماع اعني البيع والنكاح ونحوها خرج بالاجتماع وبقي الاجارة ونحوها باقيا  
على اصل الجواز ومندرجات عموم او فوا بالعقود وما ذكرنا ظهر وجبه قول الشيخ بالمنع من انفصال  
المدة في الاجارة **الثامن** انه لو استاجرها مدة معينة للزرع فانقضت المدة قبل حصاده فان  
كان يتقرب بالمستاجر بان يزرع ما يبقى بعدها او يؤخر في الزراعة عما كان في حكم الغائب والميت  
كونه كالفاسية جواز الزامه بتفريغ الارض من مزرعه بعد المدة بلا ارش اما في جواز  
استقلال المجر بان الزرع بعده ولا يستدان المستاجر او وجوب قلعه على المستاجر بدون المجر  
فلا دليل عليه والاصل يقتضي عدمه ثم انه لو تلفت الزرع في اثناء المدة بجوار او برد او نحو ذلك ففي  
جواز الزرع ثانيا بما يبقى بعد قلة الاجارة نظروا مع عدم الجواز في ثبوت جميع الاجرة على المستاجر  
اشكال مع عدم جواز الاشفاق بغير الارض لا خصاص الاجارة به او فقد دأبه اخرى لها قد  
**التاسع** انه لو استاجر ارضا لا ماء لها مطلقا بلا تقييد بالزراعة فقد حكم في الشرايع بعدم  
ثبوت خيار الفسخ مع ذلك بامكان الاشفاق بها بغير الزرع واطلاقه يسهل ما لو علم المشتري  
فقدان الماء وما لو جهل به وبهذا التعميم صرح في المسالك واحتمل منه بثبوت الخيار هنا ايتم  
مع الجهل بفقد الماء حمل للاطلاق على الفاسية اجارة الارض من قصد الاشفاق بها بالزرع  
واحتمل في جامع المقاصد فيه وجهين احدهما عدم الصحة لعدم المنفعة المطلوبة غالبا وقال  
ايضا في الشرايع ولو استاجر للزراعة ما لا ينحصر الماء له لم يخرجه عدم الاشفاق ومثله قال في القواعد  
وقال في المسالك بعد عبارة الشرايع واخر زبلا لا يستاجر للزراعة لو استاجرها لغيره بامكن استئجار



ومنه نقول في العين المقصودة بعد اجارة المالك لها للغاصب واعادتها اياه او ايداعها عنه  
عنه او توكله فيها فان موجب الضمان يرتفع في جميع ذلك وبصر اليد على العين غير عارية  
بل بحق مضاعف الى اصله البرائة من الضمان ويعارض بالاستصحاب وبان ثبوت البتة بحق على  
العين لا يرفع الضمان ولا ينافي في المقصود من التور **الثانية** انه لا خلاف في ان العين  
الموجرة امانة في يد المستاجر لا يضمنها الاستعداد وتقرير وانما الخلاف في العين سدا الاجرة  
ان يده ايضا امانة عليها وذهب الرضا الى انها ضمان امانة والاخبار والة على المصنف  
الى الاصل **الثالثة** ولو سلك بالدابة الاسبق من الطريق عما او جهلا ضمن وعليه المسمى انما كان  
عليه المسمى استحقاق المالك له عليه بالعقد ولا مسقط له سوى الاشفاق بغير ما وقع عليه العقد  
وعدم الاشفاق به وهو لا يصلح لسقوطه بعد ثبوته بالاجارة كما لا يخفى واما التقاوت بين الاجرة  
فلكونه في مقابل زيادة المسقة عن الطريق المعقود عليها ولا وجه لثبوت اجرة المثل للطريق ولو  
اما الاول فبالعقد واما الثاني فبالاشفاق المرد عن العقد والتحقيق ان يقال ان كانت الاجارة  
مطلقة بحسب الوقت فلا شبهة في وجوب الجمع بين اجرة المثل للمستوفى والمسمى لما يتعلق به العقد  
سواء تبا وبما اختلفا زاد المسمى ونقص تعين متعلق الاجارة او كان مطلقا نظرا الى تعدد التوقف  
المستحق للعقد والاشفاق اجارة سبب استحقاق المسمى والاشفاق بغير ما وقع عليه العقد يوجب  
استحقاق اجرة المثل لانه اشفاق بمنفعة محللة مملوكة محرمة خارجة عن متعلق الاجارة لكن هذا لما  
يتم اذا انقل تبعين الوقت بقبض العين اما لو قيل بتبعية جرى فيه ما ياتي في الاجارة المعينة ولا دليل  
على نصية بالقبض نعم لو مضت مدة يمكن الاستيفاء فيها ثبتت الاجرة وانفسخت الاجارة كما هو  
المكر وهو المبني على تعين المدة بالقبض لكن محتمل اختصاص ذلك بالو ترك الاشفاق بها راسا اما  
مع الاشفاق فيها في غير ما يتعلق به الاجارة كما هو المسمى وهو المبني على تعين المدة بالقبض فيكون بقاء العقد  
بدون الانقضاء قد برة ولا فرق في جميع ذلك بين الاشفاق بما وقع عليه العقد وبينه وعدمه من اجرة  
العقد والقبض مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة بوجوب ثبوت الاجرة واستقرارها ومن ثم لو ترك الاشفاق

بين

بالعين راسا استقر عليه المسمى بعد مدة يمكن فيها من الاستيفاء فذلك المسمى ثبت مع ترك الاشفاق  
راسا في مانع من ثبوته مع الاشفاق بغير ما يتعلق به الاجارة وما الذي سقط الاجرة التامة في  
بالعقد مع ان الاصل بقاءها والاصل سقوطها وكذا في صورة تعيين مدة الاجارة مع زيادتها  
عن العمل فانها لو ترك استيفاء ما يتعلق به العقد واستوفى غيره في تلك المدة مع امكان الجمع فيها  
بينه وبين المعقود عليه وجب عليه الاجران معا المسمى واجرة المثل قطعا العين ما ركا لو استوفى  
معاينها وكذا لو ترك المعقود عليه واشفع بالعين بما يجامع المعقود عليه ويجمع معه في وقت واحد  
فانه يثبت عليه الاجران ان ايقنا لما ذكر من وجود مقتضى وهو تعدد الوجوب مع فقد المنع من  
ثبوتهما كما لو جمع بين المعقود عليه وبين ما يجمع معه في وقت واحد انما الاشكال فيما لو ترك  
المعقود عليه واشفع بغيره في المدة المعينة بالاجارة مع عدم امكان الجمع بين المقتضين في تلك المدة  
وفي هذا الفرض لا يمكن الجمع بين الاجرتين لعدم صلاح المدة الامتعة واحدة كما هو الفرض فكيف  
يمكن استحقاق عوضين لمقتضين يتعدان باقاعها في وقت واحد لا يبين الاجرة عوض عن  
المنفعة وانما تقابل بالعوض مع امكان حصول المنفعة لا بد ونزرة ومن ثم لو غصب ماله  
صانع لا يجمع في الوقت لا يقين الاجرة احدهما لا اجرة الجميع والفرض هنا استحالة وجودها  
في وقت واحد فجمعها غير ممكن فلا يصح مقابلة كل منهما معا بالاجرة في وقت واحد فلا  
اما من ثبوت المسمى واجرة المثل فالاول للعقد والآخر للاشفاق لكن الاول اقوى لثبوت  
استحقاقه بالعقد مع سبقه على الاشفاق فيستحب مع ان الجمع بينهما وبين اجرة المثل كما عرفت  
غير معقول وثبوت اجرة المثل لا دليل عليه بعد ما عرفت من سبق استحقاق المسمى واستحقاقه  
على ان سقوط المسمى ملزم لثبوت اجرة المثل كما سبق وهو موقوف على بطلان الاجارة في  
انفساخها اذ لا يصور سقوطه مع بقاء العقد كما لا يخفى ومن المعلوم عدم موجب لانقضاءها  
سوى ترك الاشفاق بالمعقود عليه او بعينه وكلاهما لا يصلح لاجاب الاشفاق وهو ظاهر ثم  
بعد ثبوت المسمى يثبت ما يزيد من اجرة المثل عليه ويسقط منها ما يقابل المسمى ان رأت اجرة منفعة

فان كان المسمى مستوفى في وقت واحد لا يبين الاجرة عوض عن



يفيج الحان زوال المانع ففي جواز الفسخ او عدمه نظر ان بقي من الوقت ما يمكن الانتفاع فيه ومع احتيا  
 الارش لو زال العيب في وقت يمكن الانتفاع بعده ففي وجوب رده او عدمه وجهان كما مر مع اطلاق  
 المدة واول البتة هنا الوقت قبل بئمة لما مر والظن الاول لانه عوض الوصف الفاتت والعرض  
 استيفاء منفعة نامة الخامس عشر لو تلف بعض المنفعة بعد القرف في البعض بطلت الاجارة في  
 الثالث اظهر عدم قابلية العين للانتفاع بالنظر اليه كما ثبت للمشاخر الفسخ لتبعض الصفعة  
 عليه كالمواضع سلمتين وقبض احداهما وتقرت فيها وتلف الاخرى في بيا بايع فان المشتري له  
 الفسخ فيما هو سببه لطلان البيع في غير المقبوض فيلزم التبعض عليه وكذا لو لم يتقرت في شيء من  
 المنفعة فانه يثبت للمشاخر خيار الفسخ لما ذكر والقرف هنا غير مانع من الرد وبما يفرق بين تلف  
 البعض وعرض العيب حيث ان القرف في الاول غير مانع من الرد والفسخ وفي الاخر مانع باز التبعض  
 في الاول من انه يتم فيفسر المشتري والمشاخر فيقدم ضرب على البايع وفي الاخر من المشتري او  
 المشاخر فيقدم ضرب البايع او الموجه على ضرب المشتري والمشاخر هذا كله مع تعيين العين واما لو  
 كانت مكم مع قبضها فلا فسخ واما له المطالبة بباقي حقه مع استيفاء البعض والاستوفى في بعض  
 المنفعة ما بقي في يده من العين وطالب الموجه بعين اخرى لاستيفاء الباقي منها وليس له رد تلك  
 العين الثالث بعضها او بعض منفعتها والمطالبة بعين صحيحة الا ان يوجب القرض في وصف المنفعة  
 لان ما يستحقه هو استيفاء منفعة نامة سواء كان من عين واحدة او اعيان متعددة وليس له  
 المطالبة بعين واحدة نامة الا اذا تقرر بالانتفاع من اعيان فندبر وكذا الكلام في الاجارة الم  
 بو عليه المباشرة فلا يلزم استيفاء المنفعة من شخص واحد ولا له الفسخ ولا ابدال مع حذو ما  
 يمنع من استيفاء تمام العمل الا اذا تقرر من تعدد الاجر كما قد تدبر ولو كانت العين مكم مع عدم تعيين  
 المدة لم يجب الابدال فورا مع تلف البعض بل للجور فاء باقى حقه اتي وقت شاء كافي الكل وكذا الكلام  
 في الاجر المطلق ولو بذل العين ناقصة وجب القبول لما مر من عدم انحصار الحق في عين واحدة ولو  
 لم يقبضها سقط من حقه بحسب ما مر من المنفعة وكذا الاجر ولو لم يكن نقص الوصف قبل العقد ان

جر

قبل القرف او بعده عما لم يثبت ارض قطعاً كما في خيار الوصف والتدليس واما له الفسخ او الرضا  
 محاناً ولو تقرر في الكل والبعض لم يسقط الخيار ولو تقرر في البعض لم يجر الفسخ في الباقي للتبعض  
 كما ترو كذا لو حدث نقص الوصف بعد استيفاء بعض المنفعة للتبعض كما عرفت وهذا الفرع وان  
 كان خارجاً عن مورد البحث الا انه ذكر هنا المناسبة لما ذكر من الفروع كما يعا بالنامل السادس عشر  
 عشر انه لو لم يقبض العين الموجهة ولا طالبها المشاخر ولا عرضها عليه الموجه ففي جواز الفسخ  
 لو علم بالعيب السابق او الطاري مع عدم طول مدة الاجارة او عدمه الم وقت القبض والبد  
 او المطالبة او الى ان لا يبقى رجاء الصحة وجهان من صدق كون العين الموجهة معينة فثبت  
 اطلاق ادلة الخيار ومن عدم طول الحق بعد وامكان زوال العيب عند حلول الوقت وعند  
 الضر قبله اصلاً ومع عدم رجاء الزوال في الوقت يقوى جواز الفسخ وعلى الوجه الاول  
 في جواز المطالبة بالارش قبل حلول الاجل نظر الاقوى عدمه لانه فرع العين وليس له اطلاقاً  
 بالعين كما ترو وكيف يطالب بفرعه ومثله الكلام في الاجر قبل حلول وقت الاجارة المسئلة  
التاسعة في قبض العين الموجهة وقبض الاجر العين التي يتعلق بها العمل وفيه مطالب الاول  
 في قبض الاجر ما يعل فيه ولا يرب في جواره مع كونه بتسليم المالك واذا نه مع اطلاق العين و  
 المدة وتعيينها ولا ضمان عليه مع التلف والعيب في يده بلا تفریط او تعذر منه امانه وازد  
 المالك واقباضه ففي جواز قبض الاجر وعدم ضمان عليه فيه اشكال في القفصل ان قبضه اتمام  
 منع المالك وتهيئه او بدونه واما مع امكان استبدانه او بدونه لغية ونحوها واما مع امكان  
 استبدان الحاكم او عدمه وما يتعلق به العمل منها فلا قبض لم يجر قبضها مطلقاً في جميع ما مر من  
 الصور وضمن معه ولزم العمل فبدونه ليقط حقه من الاجرة لتفريطه في العمل اما لو تعذر رد  
 القبض فان لم يكن متعلق العمل معيناً حرم القرف في بعض اعيان المالك وبالقبض والعمل فيه الا باذ  
 المالك سواء امكن الاستبدان منه ام لا وسواء تعين المدة ام لا ويستقر له المسمى من المدة المعتبر  
 لثبوتها بالعقد وعدم تفريطه في العمل واما فوط فيه المشاخر يعلم تسليم العين سواء في ذلك تعذر

يعلم

في قبض العين الموجهة



في وجوب تسليم العينة  
ببطلان العينة

تسليم الاجرة الا بعد قبض تمام المنفعة لانها العوض للاجرة خرجا عن ذلك فيما لو قبض فبقي الباقي  
على الاصل **فروع** الاول ان هذا يعني وجوب تسليم الاجرة بتسليم العين فلو كان التسليم  
بعد دخول وقت الاشفاق واما قبله كما لو انا خرمة الاجارة من زمن العقد فلا يجب تسليم  
الاجرة قبل دخول تلك المدة ولو مع قبض العين لعدم وجوب تسليم العين ولا قبول تسليمها  
لو قبضها المالك لعدم حضور وقت الاشفاق فلو سلمها المالك كان تبرعا لا يجب تسليم  
الاجرة ولو قبض العين فله الرجوع في تسليم العين بدون قبض الاجرة فيستردّها الى دخول  
مدة الثاني لا يجب تسليم شيء من الاجرة الا بعد تسليم تمام العين فلا يجب بتسليم البعض تسليم  
جميع الاجرة ولا اقباضا يقابلها من الاجرة فان مجموع العين هو الواقع عليه العقد ولا ان  
الميتقن انما هو وجوب تسليمها بعد تسليم كل العين الثالث ان المذكور في كلمات الانحاب  
هو التسليم وهو لا يستلزم التسليم اعني القبض ومقتضاه وجوب تسليم الاجرة بتسليم العين ولو  
لم يقبضها المسافر افرحا او لعذر وضرورة فعلى هذا الواجب للمسافر من تسليم العين ثلثا  
بإفاد الاجرة وجب عليه دفعها الى المورج وان لم يتسلم العين لضرورة او غيرها على اشكال في  
صورة الضرورة ومقتضى اصل البرائة عدم الوجوب ومقتضى القاعدة هو الوجوب لا يقال  
الاجرة الى المورج فيجب دفعها اليه فان قيل لا ريب في عدم وجوب دفع الاجرة بمجرد العقد بل  
هو مشروط بشئ غير معلوم والجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط قلنا انما المتيقن بشرطه  
بالتسليم ولا نعلم ان زيد منه وهو ان حصول التسليم وعدمه لعذر او لغيره الرابع انه لو  
تأمننا من التسليم وجب على المستاجر اعطاء تمام الاجرة المعينة ودفعه الى المورج لو حصل لها تمام  
ولو لم يحصل قبض العين لان التأمن اخرج عن العوضين وانما يستحق جانا وبعضه ان المنع من دفع  
الاجرة قبل تسليم العين ربما كان لاجل احتمال تلك المنفعة وعدم تسليم العين فربما لم منه  
تلف الاجرة لو سلمت واما التأمن فحق المورج مطلقا في ملكه كالتأمن في ايام الخيار والخامس  
انه لا بد في تسليم العين من دفع الموانع بالكلية والتخلية التامة بين المستاجر وبينها منقولا  
العين

العين او غيره ولا يكفي النقل في المقول فلو حصل النقل فيه ولم يرتفع جميع موانع القرف لم  
يتحقق القبض ولم يجب تسليم الاجرة فلا يجب تسليم الاجرة بتسليم الدابة او السفينة للركوب  
او الحمل مع صاحبه المالك لها حيث كان هو المباشرة لادائها نعم لو حصل رفع الموانع مع النقل  
في المقول ثم حصل المنع من القرف بعض قبض الاجرة لا يندفع ذلك في حصول القبض وليس  
للمسافر استرداد الاجرة للاصل اما لو عرض المنع من القرف بعد تسليم العين والتخلية التامة  
ولم يحصل تسليم الاجرة ففي وجوب تسليمها تنظر الى حصول شرطه الذي هو تسليم العين و  
التخلية التامة عنده ولم يثبت استراط التخلية اشكال والظاهر عدم الوجوب لانها عوض عن  
المنفعة فلا يجب دفعها مع المنع من دفع عوضها فندبره فان قيل لو منع البائع من تصرف  
المشترى في البيع بعضا او كلاً بعد قبضه بالنقل ونحوه سقط الضمان عن البائع قلنا هذا ينبغي  
وجوب دفع الاجرة الى المورج بتسليم العين ولو مع المنع من القرف فيها ابتداء او في الاثناء  
قلنا ما ذكر في البيع من وجوب تسليمها لا يحصل قبضه الا بتمام التخلية مضافا الى النقل ونحوه ولو سلم  
منع الحكم في الاجارة لان الموضع فيها هو المنفعة لا العين ولم يقبض فلا يجب دفع عوضها  
مع المنع من استيفائها والموضع في البيع هو العين وقد قبضت فندبره السادس انه يجب  
تسليم العين ولا بد فيه من بقائها في يد المستاجر في جميع المدة التي يستوفي المنفعة وهما  
وتظهر الثمرة فيما لو دفع العين اليه ثم استعادها فخر او بنحو العار فيجب تسليم الاجرة على الاول  
دون الاخر ومقتضى القاعدة من الاول لا يقال الاجرة الى المورج بالعقد فيجب دفع الحق الى المورج  
وهو يقتضي وجوب دفعها اليه ولو لم يقبض العين راسا غاية الامر قيام الاجماع على اشتراطه  
بتسليم العين وقد حصل واما استمرارها في يده وبقائها فلم ينهض دليل على اشتراطه فيبقى بالاصل  
ولا بد في خلافه من الوقوف على محل اليقين والوفاق ومن ثم يرتفع الضمان عن البائع بتسليم  
البيع وان استرد بعد ولو غصباً ولا يحظر في هذا كلام وعين ان يبقى لما كان الغرض من قبض العين  
في الاجارة هو التمكن من الاشفاق بها واستيفاء المنفعة عنها وكان استمرارها فخر اخل بالفرق



بالمجاهدات وجد ما ذكره ان الاجرة عوض المنفعة وهي تدريجية الحصول وقبل حصول العوض لا يجب دفع العوض لا مكان طر الفسخ قبل العمل بوقت ونحوه فيسقط الاجرة وفي منفعة غير الخمر لما يمكن قبض العين القائمة بها المنفعة فام قبض العين مقام قبضها ولا يثبت في عمل الخمر بوقت مقام قبض العمل وفيما ورد من استحباب دفع الاجرة على عدم وجوب دفع الاجرة اليه قبل تمام العمل وكيف كان اطلاق كلامهم يقتضي عدم وجوب شي منها الا بعد كمال العمل ولعل وجهه دفع مجموع الاجرة باناء جميع العمل ويمكن عرض مانع من تمام العمل فيثبت للمساخر خيار تبعض الصفقة فلا يستحق الاجرة من المدة شيئا بعد الفسخ وانما يستحق اجرة المثل لما في به من العمل خاصة ويحتمل وجوب دفع بعض المستحق بعد بعض العمل بالنسبة الى الكل لو وصول العوض فيستقر عوضه واحتمال عدم اكال العمل وطرد الفسخ الاصل عدمه ومع ذلك بالفسخ لا يسقط الاجرة راسا بل يثبت المستحق فندبر **واعلم** يستثنى من قاعدة ما لو توقفت العمل على المال ودفع الاجرة كافي الاجر الخ فندبر **واعلم** ان الاحباب صرحوا بلزوم التقابض في البيع لو تبايع المتبايعان عن سبق التسليم وهذا يتم مع كون الثمن عيناً اما لو كان منفعة فلا يمكن التقابض بل لو كان منفعة عين وجب قبض المبيع مع قبض ما جعل منفعته ثماً لان قبض المنفعة هنا يتحقق بقبض العين ولو كان الثمن عملاً اي منفعة الخمر اسهل الامر فيجوز سبق العمل الى ان ينفذ الجزء الاخير منه فيجب التقابض بمعنى التفارن بين قبض المبيع والجزء الاخير من العمل لو تعاسرا او يحتمل وجوب قبض المبيع ابتداء ثم الشروع في العمل بعد التقابض وبعد سبق العمل لان الظاهر عدم وجوب دفع الثمن قبل الثمن فيتعين العكس فندبر **واما** في الاجارة فلو كانت الاجرة منفعة ايضاً فاما عمل حر او منفعة عين مملوكة والمنفعة المستأجرة ايضاً اما عمل او غيره فالصور اربع فلو كان من العوضين عملاً وجب الاتيان بالعمل المتأجر عليه ثم الشروع بعد تمامه في العمل الذي آجره ثماً على لزوم تأخر الاجرة عن تمام العمل كما مر ولو كان كل مناهما منفعة غير العمل وجب تسليم ما جعل منفعته اجرة بعد تسليم العين الموجرة ولو كان المنفعة الموجرة غير العمل وما وقع اجرة هو العمل وجب الشروع في العمل بعد تسليم العين الموجرة ولو قبل

استيفاء

مقدور

في قبض العين واستيفاء الاجرة

استيفاء منفعتها او الشروع فيه ولو انعكس الفرض وجب تسليم العين المحبولة منفعة اجرة بعد تمام العمل **المسئلة السابعة** المشهور ان المستأجر لو قبض العين الموجرة وبقيت في يده حتى مضت مدة يمكن له استيفاء منفعتها ولم ينفع بها استقرت عليه الاجرة وانفسخت الاجارة وسقط حق المستأجر اقول العين الموجرة معينة او كلية والمدة ايضاً خاصة او مطلقة والاخر خاص او مطلق فان تعينت المدة فلا ريب ان قبض العين مع مضى مدة يمكن فيها الاسفاع والعمل بوجوب انقضاء الاجارة وثبوت الاجرة وسقوط حق المستأجر سواء استوفى المستأجر المنفعة ام لا سواء قبض الاجرة ام لا وكذا لو بذلها الموجر ولم يقبضها المستأجر لا يعد رابذاً ولا اجرة بنفسه فلم يستخذه حتى مضت مدة يمكن فيها الاسفاع فام استقرت الاجرة به وانفساخ الاجارة تعين العين او الحصول قبض العين في الاول ومضى المدة المستحقة والاسفاع بالعين غير شرط في ثبوت الاجرة اجماعاً ولا للموجر استحقاق الاجرة بالعقد وملكها وبعد قبض العين استحق قبض الاجرة فيستحق الثمن والملك المسأجر منافع العين الموجرة لو تعينت في الاجارة ومضت مدة يمكن له قبض العين مع مضى مدة في وقت خاص وبينه وبين المستأجر من الاسفاع واستيفاء حقه من العين مع انقضاء حقه في وقت خاص وسقوطه بمعينه كما هو الفرض واستحقاق الموجر الاجرة بنفس العقد وقد فوت المستأجر حقه باختياره بل تفرط من الموجر فله من الاجرة بقوات المدة المعينة المستحقة فيها المنفعة وبطل ذلك نقول في الاجر مع تعيين المدة تعين العامل او لا واما لو كانت المدة غير معينة اصلاً او في الجملة او غير محددة ففي ثبوت الاجرة بالقبض او البذل ومضى مدة يمكن فيها الاسفاع تعينت العين ام لا وسواء قيل بافتقار اطلاق الاجارة المفردة ولا اشكال وفي الخلاف في الشرح عن ثبوت الاجرة بعد القبض ومضى المدة المعينة ومضى مدة يمكن فيها الاسفاع ثم قال فيه بل عليه لاجماع في الغنية وربما يوجه ذلك الحكم بان المدة الحكم بتعين بالقبض كالمدة بعد القبض باذن المدين فان المنفعة الكلية ثابتة في الدائم فتكون ديناً حقيقة فيصير الحكم كالمو



ام لا اعدم تعاق الاجارة بالمعيب وعدم كونه من افراده فالرضا به لا يوجب الالتزام به وسقوط الحق  
الثابت بالعقد اللان ففعل المسق في اجرة مثل ما استوفاه من منفعة المعيب اما مع تعيين العين  
فلا خيار سواء سبق علم الاستفاد ام لا وليس له الفسخ لان الغرض حصول الفرق وهو سقوط الخيار  
ولو قبل العلم بالمعيب وان قبل بثبوت الارش مع تعيين العين ان الارش هنا ويحتمل هنا بناء  
على عدم ثبوت الارش عدم سقوط الخيار بالضرر دفعا للضرر وهو الاقوى كما فان فسخ رجع  
على الموجر بالمتى ورجع الموجر عليه باجرة المثل وعلى الاخر وهو العلم في الاستاء يجوز الفسخ في  
الباقى المستوفى فعليه بعض المسمى بالنسبة وله الارش المستوفى خاصة على القول به و  
يحتمل حوازل الفسخ في الكل بناء على عدم الارش المستوفى فيلزم للضرر بدون الفسخ او بناء على  
ان وم تبعض الصفقة للموجر فليس للمساخر الا الفسخ في الكل والرضا بالجميع فعلى الاول  
اخذا الموجر مثل الجزء المستوفى السابع في العيب الحادث بعد العقد قبل استيفاء المنفعة  
مع تعيين العين وتعين المدة او لا سواء حدث قبل قبض العين ام بعده والضمائم على الموجر  
فتنجز المساجر بين الفسخ واخذ الارش سواء كان العيب نقصا في الجزء او في بعض المنفعة ام  
وصفها فان كان المعروف في العيب هو نقص الوصف خاصة اما الخيار فلان نقص الجزء او  
الوصف يوجب تبعض الصفقة على المساجر والضرر عليه في دفع بثبوت الخيار واما  
ثبوت الارش فلن دفع الضرر وهو كما يتدفع بالفسخ فكذلك الارش لا ترجح في تعيين احدهما  
خاصة فائبات الخيار فقط ترجح بلا مرجح وبدل على ثبوته ايضا ان الاجرة وقعت في مقابل  
المنفعة جزاء وصفافيا زاء كل جزء من المنفعة جزء من الاجرة فباستيفاء ذلك الجزء يسقط  
مقابله من الاجرة ويرجع الى المساجر لا تفاسخ العقد بالنسبة الى الجزء الفائت والوصف  
كان يفسخ ويرجع جميع الاجرة اليه لو تلفت العين الموجرة قبل استيفاء المنفعة كالعين فان  
تلفها قبل الاستيفاء يوجب بطلان الاجارة بالنظر الى الثالث فيسرد المساجر من الاجرة قبل  
النقص لا يخفى ان ثبوته هنا يوافق القاعدة بلا اشكال فيلتحق العقد بالصحح من حيث

الضرر

انقراض علاقته اليه والفرص فوات جزء منه بعد استحقاقه له فيطلب عوضه بخلاف ما لو كان العيب  
قبل العقد ووقع العقد على الموجود العين المعيبة الواقع وربما يحتمل عدم الارش هنا ايضا  
كالوعايب المبيع بعد البيع قبل القبض فانه ليس للشري هذا الارش وانما له الفسخ او القبول بتمامه  
فتدبر ولا يذهب عليك ان الارش انما يتم في نقص الوصف اما في نقص الجزء فالمنفعة تقسب  
الاجرة وذلك لا يستلزم شيئا اصطلاحا اذ لا بد من الارش من تقديم المنفعة صحيحة ومقبولة ثم  
الاخذ من الاجرة بنسبة التفاوت وفي التقسيط يوزع الاجرة على اجزاء المنفعة فيسرد منها ما  
قابل للجزء الفائت وثمان ما بين الارش وقد نص الاصحاب على توزيع الاجرة بقوات بعض  
المنفعة مع حدوث النقص بعد العقد لكن لا يخفى ان التقسيط كما ذكرنا هو مع تساوي اجزاء  
المنفعة او المدة في الاجرة اتمع الاختلاف والتفاوت فلا بد من الارش ايضا لوجوب تقويم  
المدة الفائتة او الجزء الموجود والمدة الماضية او الجزء المعلوم ثم ينسب احد القيمتين الى الآخر  
ويؤخذ من المسمى بالنسبة فان قيل حيث ثبت التوزيع على ما يقتضيه القاعدة لوجه لثبوت  
الخيار في الفسخ لاندفاع الضرر باسترداد بعض الاجرة عوضا عن الجزء الفائت ولا دليل لثبوته سواء  
دفع الضرر وهو يتدفع بالتقسيط فلما كان نقص بعض المنفعة موجبا للضرر ولا يتدفع  
بالتقسيط من حيث تبعض الصفقة على المساجر اذ ربما كان اجرة الجزء الفائت من المنفعة منفردا  
لواستاجر ان يد منها مضما الى باقي المنفعة بمراتب بل ربما تساوى جميع الاجرة حين الانقضاء او ان  
عليه كما يتفق كبر في لا يتدفع الضرر عن المساجر الا بالفسخ فتخير بينه وبين الرضا بالمعيب مع اثر  
ما قابل للجزء الفائت نعم مع فقد الضرر عليه بالتوزيع يمكن القول بتعيينه وعدم جواز الفسخ  
ولا سيما لو كان في الفسخ ضرر على الموجر فتدبر وفي صورة اطلاق المدة او الاجرة لم يؤخذ عليه  
المباشرة في جواز الفسخ فوراً او لزوم التأخير مع رجاء الزوال لو حدث العيب بعد القبض او  
قبله مع حصول القبض بعد بلا تصرف وجهان قد مر نظيره الثامن في حدوث العيب بعد  
العقد قبل استيفاء المنفعة بلا تعيين العين وتعين المدة او لا ان كان حدث بعد قبض العين قبل



الى ثبوت خيار الفسخ قد تبرز ومشكلة القول في الغيب قبل القبض فان قيل لعل ذلك الحكم منهم  
 في الاجارة لكان بذل العين وتفرط المساجر في القبض فيكون عليه ضمان وذلك لا يدل  
 على ان تلف المنفعة قبل القبض بدون البذل من المساجر بل هو من الموجر كما في البيع قلت  
 لا سيما لو كان المنفعة قبل القبض في ضمان الموجر لم يفرق فيه بين بذل العين وعدمه  
 كما في البيع قبل القبض فانه تلفه من البائع سواء بذله فلم يقبضه المشتري لا عملاً باطلاق  
 النص والقوى قد تبرز ومن هذا يعلم انه لو كان زمن الاجارة معينا سواء تعين ام لا فئاخر  
 القبض ولم يتفقد المساجر بالعين ولم يقبضها اختياراً حتى مضت المدة استقرت عليه الاجرة  
 وان لم يبد لها الموجر وهذا ما لم ينص عليه الاصحاب ومقتضى الاصول ما ذكرنا لاسفان المنفعة  
 الى المساجر واستناد السيرة ومثله الكلام في الاجرة في وقت معين ولو قيل بان المنفعة كانت  
 وان تافها من الموجر حكماً بانفساخ الاجرة بمضي المدة بلا ثبوت الاجرة فان قيل قد صرح الاصحاب  
 بان تلف العين الموجرة في انشاء المدة بوجوب انفساخ الاجارة وعدم ثبوت الاجرة وهو مقتضى  
 كون المنفعة قبل القبض من الموجر كما صرح به في ذلك قلنا ممزوج لان لو كان الامر كذلك لارتفع  
 الضمان من الموجر مع قبض العين ولو وقع التلف قبل الاسفان لهما مع انه ليس كذلك اجماعاً وانما  
 الموجب لذلك الحكم ان تلف العين قبل المدة يكسف عن عدم المقابل للاجرة وعدم القدرة  
 على تسليم المنفعة فيبطل العقد ولا وجود للمنفعة حتى يكتفى بالمقابلة حال العقد قد تبرز  
 وقس على ذلك الاجارة على عمل الحر العاشر ان المراد بمضي مدة يمكن فيها الاسفان معنى زمانياً  
 يمكن فيها الاسفان عرفاً بلا سرعة ولا بظن بل الوسط لاختلاف الاشخاص في الاعمال وكيفية الاسفان  
 سرعة وبطؤاً وكذا الشخص الواحد بالنظر الى الاحوال والازمان فلا بد من اعتبار الوسط  
 ويمكن اعتبار عادة المساجر والاجرة والعين الموجرة في غالب وقته من السرعة والبطؤ والاعمال  
 الحاي عشرانه لو طلب المساجر للعين من الموجر فامنع من تسليمها مع امكانه حتى مضت المدة  
 المعتبرة فلا يرب في ضمانه اجرة مثل المنفعة للمساجر مع ثبوت خيار الفسخ له وهل ثبت الضمان

جارة

ع ح

مع معنى مدة يمكن فيها الاسفان بدون تعيين المدة كما استقر الاجارة بغوات مدة تسع الاسفان  
 بعد بذل الموجر العين أسكال ومقتضى الاصل عدمه ولا دليل على الضمان قد تبرز **قد ينسب**  
 يناسب المقام ويشبه المرام فان الكلام ذو وجوه هل يجب على الموجر تسليم العين الموجرة مع  
 اطلاق المدة لو طلبها المساجر واراد الاسفان لهما في وقت خاص ولا يجب وجهان فان قيل  
 النقص حقه حق الموجر ليجب الاجابة وكذا لو كانت حقه مع المساجر ولو كانت حق المساجر  
 وجبت اجابته على الموجر مع الطلب هذا كله مع الاطلاق اما لو صرح في العقد بان  
 الخيار في وقت الاسفان للمساجر خاصة او للمالك كذا او لهما اتبع فعلاً الاول والاخير  
 لا يجب القبض لو سلمها الموجر ولا تستقر الاجرة بمضي مدة يمكن فيها الاسفان وعلى الثاني  
 يجب وتستقر الاجرة فان قيل بان الاسفان بالعين والاجرة حق المساجر فيجب عليه القبض عند  
 تسليم العين واعرض الاجرة بنفسه عليه بل ويجب على الموجر والاجرة الاجابة وتسلم العين مع مطالبة  
 كان ضماناً لوجوب اداء الدين عند مطالبة المستحق مع حلوله ووجوب قبول الحق لو دفعه للدين  
 مع الحلول **السئلة الثانية** في وجود عيب في العين **اعلم** ان العيب اما في نفس المتعقد او في العين  
 مع استلزام نقص المنفعة وعلى الوجهين فانقص في وصف المنفعة او في جزئها وعلى التقادير اما  
 عرض قبل العقد او طر بعد او في انشاءه تقدم على القبض او تاخر عنه في زمن الخيار وغيره على  
 احوال العلم به اما قبل الشروع في الاسفان او بعده في انشاءه او بعد تمام الاستيفاء واما يقرر  
 في الحقيقة بعد العلم بالعيب ولا يقر في زمانها اصلاً والعين الموجرة اما معينة او كلية والمدة اما  
 خاصة او مطلقه ويحل القول في تلك الصور على كثرها ثبوت الخيار الفسخ فيها مع سواء سبق  
 العيب العقد ام لم يفسد تقدم على القبض او تاخر عنه علم به بعد الاستيفاء او قبله او في انشاءه  
 او يكون العين مع فسخ الابدال لان يستوفى المنفعة بعد العلم به فيسقط الخيار ويثبت  
 الارض ايضا بالعيب المتاخر عن العقد مع نقص المنفعة بعد تعلق الاجارة بالمنفعة الكاملة  
 ودفع الاجرة ومقابل المنفعة التامة ولم تحصل فيسقط عنها ما قبل الوصف هو المراد بالاك

الاجرة

دائمه الهات ومعارف اسلامي مشهور كتابخانه

في وجوب تسليم العين



منوعيته

اوسط الاله عيب ولو كان للمعين منافع فاستاجرهما بما فاعها ثم انقضت بعضها في الاستداء او بالانقضاء  
لا يتبطل الاجارة لكن يحتمل ثبوت الفسخ لبعض الصفقة قبل القبض فيثبت لبعض المنافع لو كان استوف  
اجر المثل بعد الفسخ ويحتمل سقوط بعض الاجرة بالنسبة ولا يحصر في فيه كلام فلدبر قال في عند  
لو حدث خوف منع المستاجر من الاستيلاء كما لو استاجر حبل الخ فيقطع السالبة فالأقرب فخر كل واحد  
من الموجر والمستاجر في الفسخ والامضاء اقول الحق ما عام يشمل العين الموجرة والمستاجر او حيا  
او بها ومقتضى القاعدة انفساخ العقد في الاول والاخير بقدر استيلاء المنفعة و شرعا  
والمانع الشرعي كالعقلى ومن ثم لو طاشت المرأة الموجرة لكسر المجد في وقت خاص فيه انفساخ الاجارة  
في مقابل المنفعة وحيث لا منفعة لا اجرة واحتمال عدم الانفساخ كاذن كذا في الثاني ضعيف جدا  
كثبوت الخيار واما الحق الخاص بالمستاجر فما يخص به او يعجزه من كل من اراد الاسقاط بتلك  
العين وعلى اى حال اما بشرط المباشرة على المستاجر او لا ولا ينبغي الرب في الانفساخ مع اشتراطها  
لتعذر هائلا فيكون كالوعدت عقلا كما مر من المنافع من استيلاء المنفعة وجبه الانفساخ  
ما مر من دفع الاجرة في مقابل المنفعة والفرق بينهما كما استاجر اجر الفلح الصبر للولم  
فمكن الوجة قبل الفلح فينفسخ الاجارة واما مع عدم شرط المباشرة فان عم المنافع كل من اراد  
الاسقاط منها لم الانفساخ ايقر لعين ما ذكر وان يخص بالمستاجر كما مر ثبت الاجرة من دون  
انفساخ الاجارة لا مكان الاسقاط بغير مبل الاجارة والعين صالحة للاسقاط في نفسها و  
المباشرة غير شرط فلدبر فقد ظهر لك حكم ما لو كان المنافع من الاسقاط بالاجر والعين الموجرة  
من الله تعالى ومن قبل المستاجر وبقي الكلام فيما لو كان من قبل الموجر والاجرة فلهذا فهي ان  
المقام الاول في المنع من الموجر وهو اما قبل القبض او بعده اما في جميع المدة او بعضها اما في مدة  
خاصة او دائما والاجارة اما على الاعيان الملوكة ولو كانت عبدا واما على عمل الحر المستاجر  
اما يستوفى منفعتها التي آجرها فيها او منفعتها الاخرى بنفسه او بغيره او لم يستوفى شيئا منها  
اصلا بل عطلها والزمان اما معين او محكم والعين شخصية او لا فلهذا صور المسئلة قال في عند

الوجه

ولو منع الموجر من المقر في العين فالأقرب تخير بين الفسخ من مطالب المسمى وبين الامضاء فطال  
باجرة المثل والاطلاق كما ترى يقتضي ثبوت الخيار في جميع الصور المذكورة وفيه الشر المثل الثاني بما  
قبل القبض قال فلو منع بعد تعين رجوع المستاجر عليه باجرة المثل خاصة من غير ثبوت خيار  
الفسخ كما لو غصبه الاجرة بعد القبض اقول لا بأس به وقولا فيا خالف الاصل على موضع العين اذ  
الفسخ بعد لزوم العقد على خلاف الاصل واما مقتضى الالاف والغصب هو الضمان خاصة فان  
قام اجماع على ثبوته قبل القبض فهو والا اشكل القول به ايضا على خلاف الاصل والاستصحاب واقعا  
فولهم المنفعة قبل القبض مصنونة على الموجر بمقتضى ادله ينقض عليه دليل ولو ثبت انفساخ  
العقد كالثالث الخيار كما لا يخفى فلدبر لكن سياى ان الفسخ مع منع الاجر نفسه من العمل  
القاعدة للضرر فيثبت الخيار بين الموجر والعين بعد القبض ايضا وذلك لان المستاجر انما دفع الاجرة  
في مقابل النفع والاسقاط ولم يحصل كما هو الفرض والرجوع الى اجرة المثل غير ما وقع العقد عليه وبما  
كان في اخذها ضرر على المستاجر حيث نقضت عن المسمى وقد صار الموجر سببا لادخال هذا الضرر  
والضرر عليه فيثبت له خيار الفسخ وسياى تمام القول فيه فروع الاول لو تعين العين  
والمدة فاما ان يستوفى الموجر المنفعة بنفسه او بغيره سواء كانت هي المنفعة الموجرة ام غيرها واما  
يستوفى احدهما غير الموجر باذنه باجارة او غيرها وكيف كان يتخير المستاجر بين الفسخ والرجوع بما  
المثل مكم على ما اخترناه وقبل القبض على ما اختاره المثل الثاني فله الرجوع باجرة المثل خاصة لو كان  
المنع بعد القبض اللهم الا ان يتخير المستاجر الاجارة الثانية فيفسخ الاولى لو وقعت الثانية على غير  
ما وقع عليه الاول ولا يئى على المستاجر الاول ولا له من الاجرة اما لو وقعت الثانية على عين  
ما وقعت الاول صح مع الاجارة من دون انفساخ الاول ولو جره الاجرة في السماء في الاول  
والمستاجر يستحق الاجرة السماء في الثانية واما انفساخ الاول لو تعلق الثانية بغير ما تعلق  
به الاول اذ يدونه اما يبطل الاجارتان او يتحان ويبطل الثانية خاصة لا بسبب الثاني لتعذر  
الوقوع بمعلق الاجارتين ولا الى الاول والثالث اذ الفرض اجارة المستاجر الاجارة الثانية فعين

في ثبوت العين المنة  
والشكك الهات ومبارك السلام

في ثبوت العين المنة



تعيين المدة في العقد فالتعيين الطارئ على العقد في حكم التعيين فيه فكما استقر الاجرة في الاكراه  
بمضي المدة بعد القبض مطلقا فكذا في الاول وفيه ان تعين الزمان بالقبض ممنوع كعقود الكسب  
ومن ثم لو تلفت العين المتبوضة قبل مضي المدة وجب دفع غيرها في استيفاء المنفعة منها سواء  
تعين زمن الاجارة مع كسب العين ام تعين العين مع اطلاق الزمان ام كانا مطلقين وكذا يجوز ان يبدل  
العين بعد القبض من المالك قبل انقضاء المدة وان لم يرخص المساجر به مع اطلاق العين وكذا يجوز  
الموجر تاخير الانشاع الى زمن آخر بعد قبض العين وعدم انشاع الغايض ولو تحضر العين والمدة مع  
الكسب بالقبض وتعين الحق به وعين او مدة لم يجز الابدال وانفجرت الاجارة بتلفها كالموت  
العين المعينة فالحكم بثبوت الاجرة وسقوط حق المساجر في صورة اطلاق المدة مع قبض العين  
او بدلتها نظرا ولو مع وجوب الفور بالانشاع اذا الفور غير التوقيت فعالية الامر ترتب الاثم  
على التاخير في تسليم العين واما سقوط الحق واستقرار الاجرة فغير تام ويمكن ان يقال في توجيه  
انه لما كان حق المساجر دينا في ذمة الموجر والاجر وهو مخير في جهات القضاء وقد بدله فوجب  
عليه القول فلو لم يقبله فقد فوت على نفسه حقه بفريطه فالضمان عليه والغرم لا يزم له  
هذا اذا لم ينفع الموجر بعد البذل قبل مضي المدة دون ما لو انفع بها كما ياتي بيانه وهذا الوجه  
لو تم اخفى بصورة القبض ولا يجري في صورة البذل وربما يبنى المسئلة على ان القسعة في وقت  
الاجارة هل هي حق المساجر والموجر خاصة او حقهما معا فعلى الثاني يتعين الوقت ببذل الموجر  
ويستقر الاجرة ويسقط حق المساجر بمجرد عرض العين عليه ومضي مدة يمكن الانشاع وان يقبضها  
لا على الاول والاخير وعلى الاول يستقر الاجرة بالقبض اختيارا وكذا على الاخير لو رضى الموجر بالقبض  
ايضا فتدبر حجة اذا عرفت ذلك هناك **فروغ** الاول ان المراد باستقرار الاجرة بمجرد قبض  
العين ومضي المدة خاص بالقبض الاختياري فلو كان كرها من الموجر لم يؤثر في استقرارها وفيه  
نظر بل يستقره مطلقا لما عرفت من استقراره بمجرد العرض عليه ولو بدد قبض فمع القبض كرها كان  
يبث الاولوية نعم لا يستقر مع قبض غير المالك سواء قبضها اختيارا او كرها الامع تعيين المدة

في استقرار الاجرة بمجرد القبض

فتستقر اية

فتستقر اية بانقضائها الثاني ان اطلاق القسوة يشمل قباض المالك اختيارا او كرها مع ضم  
المساجر به وقبضه اختيارا وهذا يتم على تعيين المدة لامع اطلاقها ولا سيما مع عدم تعين العين  
فقبضها كالا قبض لا اثر له الثالث ان الحكم خاص بالقبض والعرض بعد دخول وقت الاجارة  
لا قبله الرابع الظاهر اختصاصه بالوكان القبض والعرض على وجه الاطلاق والقبض بغير  
الانشاع اما مع التصريح بتوسعة وقت الانشاع وجواز التاخير فيه فلا يستقر الاجرة بمضي  
مدة يمكن الانشاع بدو وتحققه الامع ضيق الوقت وفوات المدة المضر وبتره فيستقر الاجرة  
اية الخامس ان ما ذكر من استحسان الاجرة مع بطلان العين وعدم قبول المساجر مع مضي مدة  
يمكن الانشاع فيها انما يتم مع عدم انشاع الموجر قبضا واستيفاء المنفعة منها بنفسه او غيره باذنه  
في المنفعة الموجرة او في غيرها في تلك المدة التي يمكن فيها انشاع المساجر اما معه فلا يستقر الحق  
عليه اجرة تلك المدة والالزم الجمع بين العوض والمعوض للام ان يبقى باستحقاق المعنى وتحت  
المساجر عليه اجرة مثل المدة او المنفعة لاستيفائها وانما لها عليه فيرجع عليه بطلانها وهذا  
لا ريب فيه من تعين المدة انما الاشكال مع اطلاقها فانه يتجه حج عدم ثبوت الاجرة على المساجر  
لعدم تعين المدة مع انشاع الموجر فيها فتدبر الثاني ان له لو تعذر على المساجر الانشاع بانه  
بعد قبضها وعرض الموجر لها عليه اتجه عدم استقرار الاجرة وعدم انشاع الاجارة بمضي مدة  
الانشاع مع اطلاق الزمان فنحن فامر من استقرارها بما لو يمكن من الانشاع اما مع تعين الزمان  
فتستقر اية بمضيته مع تعذر الانشاع في المدة لو قبض العين وعرض عليه قبضها الامع استراط البذل  
بنفسه فتسقط الاجرة اية السابع انه لو زاد الوقت المعين عن استيفاء المنفعة لاستقرار الاجرة  
بمجرد القبض والعرض حتى يمضي جميع المدة والعين في يده وان استقرت بالاستيفاء في بعض المدة  
ففي اطلاق قولهم حتى يمضي مدة يمكن الانشاع بها ما حجة بقوله على الظهور والغالب من  
عدم زيادة المدة عن استيفاء المنفعة اذ ذلك الكلام انما يتم في غير الاجارة الموقوفة المساوية  
للمنفعة اما في الموقوفة الزائدة وقتها عنها فلا بد من مضي جميع المدة ولا يكفي مضي زمان يمكن



المبيع لكن حصول القبض بذلك ضعفت كما مر فان قيل بغير الاجارة صح مبيع على مقدمة لم يرق عليها دليل  
من عقل او نقل وهي كون القبض تدريجيا لا فوريا وليس القول به اولى من القول بحصول القبض  
العين فلا يمكن الحكم بالبطلان لتعارض الاحتمالين بل لا يخرج في العين فيسا قطان فيجب وجوب العقل  
وجوب الوفاء به خلو عن المعارض ويعضد الاستصحاب قلنا قد مررت بالدلالة على ترجيح الاحتمال الاول  
بوجوب منها قيام الاجماع على ان تلحق العين بغير القبض في المنفعة الا تدريجيا فليكن عدم  
بطلان الاجارة واستحقاق الاجرة نحو من شئ ليس له فبالية الوجود اصلا وهي المنفعة المعدومة  
واسا لا يخفى ما فيه لان استحقاق الاجرة انما هي في مقابلة المنفعة وهي بالفرض مفقودة فان قلت  
المراد بالمنافع اما المنافع عن الاستفاد بالنسبة الى جميع الناس فهو بعد الحصول واما المنافع بالنظر الى  
جماعة دون آخرين فلا يخرج العين عن صلاح الاستفاد مطم بالنسبة الى بعض خاصة وهو حرف ج  
العين عن الاستفاد وعدم صلاحها اصلا مع انه يمكن جريان مثله في المنافع الخاصة بالمسافر فيبطل  
الاجارة فيه ايضا لعدم ظهور حرف ج بين الامرين وقد مر عدم امكان الاستفاد لها في الموضع الذي  
وقع الاجارة فيه بالعين التي وقع العقد عليها فامكان الاستفاد لها في موضع اخر يوجب بقاء  
الاجارة كما كان الاستفاد لها في منفعة اخرى غير ما وقع الاجارة عليه والفرق بين هذا وبين المثال  
الخاص بالمسافر هو العرف اذ يمكن ان يبق في الاول ان العين غير قابلة للاستفاد لها الا في الاخير  
ويمكن ان يقال المراد عدم امكان الاستفاد بالنسبة الى غالب الناس وبعبارة اخرى ما من شأنه  
المنع من الاستفاد بالعين وان لم يحقق المنع بالنسبة الى بعض الناس لمخصوصية فيه وفيما عدا ذلك  
يحكم بلزوم العقد لانه الاصل فاسك في ما نفيه يرجع فيه اليه ولو اخفى العذر بعد الاجارة  
بطلت ايضا لعدم عدم الاستفاد عرفا لا اذا اخفى المنع بجماعة دون آخرين فان قيل لا انما  
في عدم بطلان الاجارة بغصب العين كما يظهر من كلامهم بل يستحق المجر للاجرة ويرجع المشتري  
على الغاصب باجرة المثل غاية الامر ثبوت خيار الفسخ له مع الغصب مع ان المسافر لم يقبض  
المنفعة بناء على ان قبضها تدريجيا فلهذا ما ينه عليه المسئلة قلنا لا يغاصب عارضا وضعت

على العين

على العين بغير حق فوجودها كعدمها ولا عبرة لها والعزم ترتيب يد على يد المسافر فتكون منزلة  
يد وعرها فكان العين في يد المسافر والمنفعة في قبضته وتحت تصرفه ولوجود السلطان  
له سريا على تصرفه في العين واستفادها كانت يد ثابتة عليه سريا ولرجوعه على الغاصب  
واستحقاقه اجرة المنافع الثالثة في يد وهذا يقتضي ثبوت الاجارة لان العزم عن الاجارة يملك  
المنفعة وثبوت السلطان عليها لا كون العين في يد المسافر ومن ثم لو اجرها او اعارها  
وكل من ينفع بها لم تبطل الاجارة وان حرجت العين من يد ومنه مرسله ادر يس من عبادة  
العين قل قلت له جعلت ذلك اجارة الرحي تعلني كيف تعبر فان الماء عندك بادم وربما انقطع  
اجعل جل الاجارة في الاشهر التي لا ينقطع الماء فيها والباقي اجعلها في الاشهر التي ينقطع فيه الماء ولو  
درهم وفيه دلالة على ان المنافع من الاستفاد بالعين لو حصل في الاشهر التي لا ينقطع فيها الماء ولو  
للمسافر والامر بوجه للسؤال عن صحة الاجارة عند من قطع الماء في الاشهر التي لا ينقطع فيها  
الرحي ولا وجه لقوله لم اجعل جل الاجرة في الاشهر التي لا ينقطع فيها الماء اي يعلم عادة عدم انقطاعه  
فيها قوله والباقي اي اجعل الباقي في الاشهر التي لا ينقطع فيها الماء وقد سبق انقطاع الماء فيها ولعل غرضه  
من ذلك تعليم حيلة شرعية يستحق المجر بها غالب الاجرة لو انقطع قطع الماء في الاشهر التي لا ينقطع فيها  
بطلان الاجارة او فسخها مع قطع الماء وهي ما ذكره من جعل اكثر الاجرة في مقابل الاشهر التي لا ينقطع فيها  
عادة لعدم قطع الماء فيها والشيء القليل منها جازا في مقابل بقاء السهور فان لم ينقطع الماء فيها  
استحق جميع الاجرة ولو انقطع في بعض السنة استحق اكثر الاجرة وجعلها وكان الساقط منها شيئا قليلا  
لا يتصرف به وبالجملة الجرس لا وجوب ما ينه على بطلان الاجارة وثبوت الخيار مع سقوط منفعة  
العين ولو في بعض المدة ولو عرض المنافع للعلم والخاص بالعين في اثناء المدة تحير للمسافر بين  
فسخ الاجارة لتبعض الضعفة فثبت فيما استوفاه اجرة المثل وبين امضاء العقد فيسرة ومن الاجرة بقاء  
كالو تلفت بعض المبيع قبل القبض ولو نقص منفعة المدين في الاستداء او في الاشياء ففي بطلان  
الاجارة او ثبوت الخيار فيها او السقوط من الاجرة بالنسبة لوجه واحد فيها فافهم ولا فتوى ولا



الى ان حال الاستيفاء فيها حال قبضها وانما هما معا وقبض العين لا اثر لها في قبضها قبل  
 اجرة كل جزء جزء من المنفعة وقت حصوله واستيفائه وهو وقت قبضه وتلفه معا هذا كله  
 بالنسبة الى المنفعة المستوفاة فاما بالنظر الى المنفعة الفائتة فيجوز ان اجرة حال قبض العين <sup>تعتبر</sup> وهو  
 حال الغصب للعين اصاله وتناقصها تبعا وهو وقت ضمان كل في العين الغصوبة لدخولها  
 في ضمان ذلك الوقت ويحتمل ضمان كل جزء منها وقت فوته وتلفه لانه وقت استقرار الضمان  
 ومن ثم لا تضمن المنافع تبقت العين سوى ما فاتت في بدل الغاصب قبل تلفت العين ولو تعين العين  
 والمدة زادت المدة عن وقت الاستيفاء مع فوات المنفعة في بدل الغاصب بلا استيفاء اشكل  
 الامر باعتبار اى القيم واي جزء من الزمنية مع اختلاف الاجرة في اجزاء المدة وكذا الامكان  
 لو كان المدة مطلقا ومضت اكثر من وقت قبض العين فيها الاستيفاء ثم تلفت العين ولم تفسخ الاجارة بمض  
 مدة يمكن الاستيفاء فيها ففما اعتبر اجرة اى وقت نظر ولا يربى بوقت الاجرة على الغاصب  
 لجميع مدة الغصب لكن الكلام في اى اجرة للمستاجر وبما للموخر ويمكن الرجوع الى الفرقة والى  
 الصلح ولو لو تكن العين معينة وتعين المدة مع اختلاف الاعيان في المنفعة ولم يغير للبائس  
 في الاجر مع تعين زمان العمل واختلف الاختصاص في ذلك العمل ومنع الموخر من استغائه بالعين  
 او امتنع الاجر من العمل واختلفت اجرة تلك المنفعة وذلك العمل باختلاف الاعيان والاختصاص  
 ففي اعتبار الوسط او الاقل اجرة لصدق السمي واصالة البرائة من الزايدا والاكثر اجرة بحسب  
 ليعين البرائة بعد يقين الشغل ثم مع اختلاف الوسط في اعتبار ايها اشكال وجوه ولعل  
 الوسط او وسط لتحقيق البرائة السمي وجود الكلي في ضمن اقل الافراد واصالة البرائة من الزايدا  
العامة سرانه لو حصل المنع من الاستيفاء بالعين الموجرة من الموخر والاجنبة معا بان كل منهما  
 جزء علة يتم العلة لهما فيشتركان في ضمان اجرة المثل مع عدم الفسخ ويعلم باقى الاحكام فانه ولو  
 استقل كل منهما في المنع تخير المستاجر مع عدم الفسخ بين الرجوع على ايها شاء بجميع الاجرة الحادث  
 عشراته لو تلف ما استوجرا لاجر للعمل فيه بعد الغصب فلا يتلف بفعل الغاصب وبفعله تعالى

قوله انفق

قبل انقضاء مدة الاجارة او بعد ها والمدة امام معينة او مطلقة مع تعيين العين او بدونه  
 في اختلاف تخير المستاجر بين الفسخ والرجوع على الغاصب باجرة المثل وكذا يتخير بينهما  
 فيه نظر اذا الاجر لا يستحق على المستاجر شيئا لعدم العمل فلا وجه لرجوعه على الغاصب  
 كذا رجوع الاجر عليه لعدم العمل فالحق بطلان الاجارة بمعنى المدة مع تعيينها في الاجارة  
 تعين العين او لا وكذا مع اطلاقها او تعيين العين وقر عليه ما لو تلف بفعله تعالى  
 وقد حكم لك بعد ضمان متفعة الحر بحسبه ومنعه من العمل فكيف مع غصب متعلق  
 علة ولو كان الاجر منك اذ لم يغصب وانما غصب ما يتعلق به العمل فتدبر نعم ربما قيل بالبقاء  
 مع حبس الحر لو كان كسرا للضرر فتدبر **المسئلة السادسة** يجب تسليم الاجرة بتسليم العين  
 الموجرة ولو قبل استيفاء المنفعة والظن انه محل وفاق فالفهم منه عدم وجوب تسليمها  
 بدون تسليم العين وربما يشكك بانه ثبت بالعقد استحقاق الاجرة لا يقال كل من العوضين  
 الى ملك الاخر فقد استحق كل منهما ما عند صاحبه ان كان معينا وما في ذمته لو كان كليا  
 فيجب ايضا له الى مالكة وامتناع احدهما من اداء حال الاخر لا يمنع من اداء الاخر حقه ومن  
 ثم لو كان لكل من شخصين دين في ذمة الاخر وجب على كل اعطاء دين الاخر فان امتنع  
 الاخر يمكن الدب عنه بانه استحقاق كل واحد مال الاخر في باب المعاوضة انما هو باعتبار  
 استحقاق الاجرة كان لا مطلقا فان كل واحد من المدين عوض الاخر فلا يجب اعطائه قبل اخذ  
 الاخر اذ ليس استحقاق كل واحد منهما منفكا عن الاخر فتدبر وفي البيع حكوا بوجوب التقاضي  
 دفعة لفقد المخرج لتقديم احدهما على الاخر وفي الاجارة لما اعتد ذلك باعتبار ان المنفعة  
 تد بجهة الحصول قيم تسليم العين مقام تسليم المنفعة لدخولها تحت اليد بدخول العين في اليد  
 ولا يكون هنا تسليم الاجرة مع تسليم العين بمعنى التقاضي فيها بل يجب تقديم قبض العين على الا  
 نظر الى ان قبض العين قبض المنفعة حقيقة وانما هو في حكمه فلا يكون مثله في تمام الحكم  
 وانما المتعلق من وجوب تسليم الاجرة هو التسليم بعد قبض العين وبالحيلة الاصل عدم وجوب

في وجوب تسليم الاجرة  
 بمالك العين



مع التعيين قد تعلق بامر يتبين نفسه حاله فاشبه ببعض الصفقة واما بدونه فلا يجزئ مقل  
 الاجارة اما العيب فيما استوفى منه المنفعة غاية الامر عدم استيفاء المنفعة النامة فيوجد عيب  
 النقص وهو الارش ان تراخيا عليه ولا يجب الابدال ان امكن فيسحق الموجرة مثل المعيب  
 ومع تعدد الابدال يتعين الارش فلدبره ولعل وجه ثبوت الجوارح ان الاجارة قد تعلقت بالعين  
 الصحيحة والمقصود هو المنفعة النامة وقد تعدد لعدم امكان استيفاء الوصف الثابت والرجوع  
 الى عوضه غير مقصود بالاجارة فعلى هذا الواضع المستاجر من الاشياء بالعيب مع الارش كان له  
 ذلك لان حقه هو المنفعة دون الارش فلا يعدل اليه الا بالتراخي ولو مع تعدد الابدال ليس  
 للجور ان يلزمه باخذ المعيبة فله الفسخ مع تعدد الابدال ايضا هذا كله مع النقص في الوصف  
 اما لو كان في الجزء انقصت المنفعة المقصودة فله المطالبة بعين اخرى لاستيفاء المنفعة الباقية  
 ولا اشكال فيه اصلا لان الاشياء بعين خاصة ليست بشرط في الاجارة الحكم بل له استيفاء المنفعة  
 من اعيان متعددة مع رضی المجرى له ان يوفى حقه في ضمن المقدد هذا كله مع استيفاء المنفعة  
 من المعيبة اما بدونه مع قبضها منه يمكن فيها الاشياء او بدلهما كذا فان لم يدر فيه فلا  
 يجب لها اجرة على المشاجر وله المطالبة بالعين الصحيحة مع بقاء المدة والمكث وباقى الاحكام  
 كما في الخامس في ظهور العيب السابق على العقد في اثناء المدة ولو قبل الشروع في الاستيفاء  
 او بعد الشروع فيه ولو مع اطلاق المدة والمكث ثبوت الجوارح للمشاخر في الفسخ في الباقي وفيه  
 اشكال لان النقص في العين يسقط الرد والجوارح اما ذكره في الثاني والشهد الثاني من  
 ان النقص انما يسقط للجوارح بالنسبة الى النقص فيه خاصة لا مطلقا ولا شبهة ان ما لا يسقط  
 بعد النقص فيه فلا يسقط جوار الفسخ فيه وانما يسقط في المستوفى خاصة فلا فسخ فيه فضعف  
 كما يظهر مما صرحوا به في شراء السلعتين صفقة وظهور العيب في احدهما بعد النقص وظهور العيب  
 فيهما بعد النقص في احدهما فانه يسقط الجوارح بالنسبة اليهما معا وليس للمشتري في غير النقص  
 فيه معيبا كان او لا وما يدل على سقوط الجوارح بانك واحد ما جاري هنا وهو الضرر ببعض الصفقة

على الموجر

على الموجر والاجرة الواجب سقوط الجوارح بالنقص فيما نحن فيه ايضا فثبت الارش لو قلنا بثبوت  
 في جوار العيب مع النقص والافقوى عدم سقوط الجوارح بالنقص كما ذكره ابن حجر في  
 البيع من سقوط الارش ايضا بالنقص بعد العلم بالعيب يسقط هذا ايضا مع سبق العلم على النقص  
 والظن بثبوت دفع الضرر ولو استوفى باقي المنفعة بعد العلم في الانشاء فسقوط الجوارح اولى بل  
 فيه فيثبت الارش وحيث فسخ في الباقي لا يجوز الفسخ في العقد المستوفى لسقوط الجوارح فيه بالنقص  
 فثبت فيه المستثنى بالنسبة ويجوز ثبوت الجوارح بين الفسخ فيها معا والامضاء فيها بالارش بلا فسخ  
 في الباقي خاصة حذر من لزوم تبعض الصفقة على الموجر فافسخ الجميع ضمن له اجرة مثل المستوفى  
 حال كونه معيبا ولا فرق في جميع ذلك بين نقص الوصف والجزء هذا كله مع تعيين العين والمدة  
 اما مع عدم تعيين العين تعيين المدة او لا فيجب الابدال في الجميع او في الباقي خاصة فله الاول  
 بجوارح مثل البعض المستوفى للموجر على ما هي عليه من العيب ومع تعدد الابدال له الفسخ في الباقي  
 ان لم ينقل بسقوط الجوارح بالنقص ويجوز التراخي بالمعيب مع الارش كما ولو لم يفسخ بعد العلم حتى  
 المدة انفسخ الاجارة مع تعيين المدة وجب بعض المشتري للمستوفى بالنسبة وباقى هنا ما مر في صورة تعيين  
 العين من الكلام واما مع تعيين العين لا المدة فيفسخ من نأخر الاشياء الى ان ينزل العيب مع  
 رجائه او ثبوت الجوارح فوراً بلا ترخيص مع العلم في الانشاء وحجبان من اطلاق المدة وتوسعة  
 الوقت ومن تعيين الحق وحلوله وتضييق الوقت بالقبض فيتعذر التأخير والاشياء بل الوقت  
 موسع وله الاشياء في اي وقت شاء فتعد الاشياء في بعض الاوقات لا يوجب الفسخ كما لو تعدد  
 في بعض الاوقات لمنع سماوي ونحوه فياخر الاشياء الى حين ارتفاعه اللهم الا مع الضرر في التأخير  
 فيجوز الفسخ فلدبره السادس ان العلم بالعيب السابق اما قبل الشروع في استيفاء المنفعة او بعد  
 تمامه والفرغ منه او في اثنائه ويعلم الحكم على الاول ما مر من الجوارح مع تعيين العين والاشياء  
 في ثبوت الارش فلو تفرقت بعد العلم بسقوط الجوارح والابدال مع تعيينه وغير ذلك ما سبق وعلى  
 بجوار الابدال بدون تعيين العين بل الابدال لان من سواه تصرف بعد العلم بالعيب ابتداء او في اثناء



بن والانه علة لثبوته لاستمراره فتدبر ولو علم بالعب ولا اخذ الارش الى ان زال العيب كان  
الكلام في ثبوت الفسخ بعد ذلك كما واولى بالثبوت هنا لو قيل به ثمة للعلم بالعب حال وجوده وثبوت  
الخيار جزء ما يجادل فانه يمكن ان يقال فيه بان شرط ثبوت الخيار بالعلم والارش وان ثبت  
ايضا لكنه يسقط بزواله عند راسم الجمع بين العوض والعوض لا يند عوض الوصف الفاني وقد  
عاد كما هو الفرض ولو زال العيب بعد اخذ الارش قبل استيفاء المنفعة او في اثناءه ففي استرداده  
او عدمه اشكال من تملكه فلا يخرج عن الملك لا بدليل علم بالاستصحاب ومن انه عوض عن كون  
الزائل وقد عاد فلا يجامع العوض كما لو تعدد الوصول الى العين المقصودة فيؤخذ عوض من  
الغاصب ويملكه للمحاولة فاذا رد العين استرجع العوض هناك مع تعيين العين وباقى بعضها  
حال عدمه ايضا كما لو حصل عيب بعد القبض ومع زوال العيب في الاثناء بشرط بعض الارش بالنسبة  
الى الباقي ولو وجد العيب حين العقد وقدر زال بعده فلا فضل في ثبوت الخيار نظر مما مر  
المسألة عشر لو بقيت العين في يده ولم يصر فيها الى ان فات الوقت العين جاز له الفسخ لعدم  
التصرف فيرجع المور واجرة المثل للمنفعة الفانية ولا مسقط لخيار الفسخ لعدم التصرف وتنزيل  
بقاء العين في يده تلك المدة منزلة التصرف ولا شاهد له وفي جواز اخذ الارش مع عدم  
الفسخ نامل ولا فرق في جميع ذلك بين العلم بالعب في المدة وعدمه ولو مضى المدة وهي في يده من  
دون ان يتصرف فيها ثم عابت استقر بعض المسمى عليه الى مافات تحت يده وهل له الفسخ في الباقي  
خاصة فمر اعلى المور ويدون رضاه ولا بل اما يفسخ في الجميع فيرجع المور عليه باجرة المثل للمانات  
تحت يده من المنفعة وله اخذ الارش مع عدم الفسخ اشكال من لزوم التبعيض على المور فله المنع منه كافي  
بيع سلعين صفقة وظهور العيب في احدهما او تجدد فيها قبل القبض فانه لا بد فيه من الفسخ في الكل  
او الرضا في الجميع مع الارش وليس المسمى الفسخ في العيب خاصة لما مر الا برضاء البايع ومن وصول  
بعض المنفعة اليه ولا يمكن رده والفرض عدم ثبوت اجرة المثل المور فقدم على مقابلة المنفعة  
بالمسمى والفسخ في الجميع والرجوع الى اجرة المثل للمانات ربما كان فيه ضرر على المساجر كما لو زاد اجرة المثل

عنه

عنه ودفع ضرر المور مع قصر المساجر لا معنى له بعد لزوم العقد وجوب الوفاء به وانقضاء المو  
رضاه به وهذا يقتضي عدم جواز الفسخ في الجميع بل في الباقي خاصة كما هو الظاهر من الفناوى ونماية  
توجهه فاذا ذكرنا ويرد عليه ان الرضا في العقد قد وقع على مقابلة مجموع الاجرة بمجموع المنفعة فالتبعيض  
خروج عن مقتضاه وعما وقع التراضي عليه فالفسخ في الكل هو الموافق للقاعدة ويحتمل ان يقال  
انه يتخير بين الفسخ في الكل والبعض ولو لم يتصرف في العين اصل حتى خرج الوقت فان حدث  
العيب في اول الوقت فاما لا يعلم به حتى يخرج الوقت او يعلم به حين حصوله او في اثناء المدة وعلى  
التقدير يحتمل جواز الفسخ بخروج الوقت لثبوت الخيار له حال العيب فيستعبر ولا مسقط له اذ لا  
تصرف كما هو الفرض ويحتمل عدم جواز لفقدان المنفعة في يده فكان في حكم الاستيفاء ومن ثم  
يفسخ الاجارة وبثبت المسمى ويحتمل الفرق بين حالتي العلم اول الوقت واخره فله الفسخ في الاخير  
لا الاول لتمكنه منه في الاول فخير الفسخ يد على رضاه بالعب وعدم تمكنه منه في الاخير ومنه  
صورة العلم في الاثناء له الفسخ في الباقي لا لما مضى ولو حدث العيب في الاثناء فاما ما يعلم به حين  
حدوثه او لا يعلم الا بعد خروج الوقت وفي اثناءه ففي الفسخ في العيب وفي الجميع والفرق بين صورتي  
العلم والمجهل وجوه تعلم وجه كل ما مر فلا يفيد ولو استاجر عدا صفقة فعابا احدهما قبل  
التصرف او بعد ففي رد المعيبة خاصة او لا بد من الفسخ في الجميع او القبول في الكل بالارش وجهها  
يعلم ما مر الرابع عشر انه لو زاد مدة الاجارة عن قدر الاسفعا بالعين فمن جواز الفسخ بالعب  
مطلقا تصرف في العين بالاسفعا فيها او لا علم به قبل التصرف او لا ومن ثم خالف الفسخ الى ان يتبين  
الوقت بمقدار بيع الاسفعا لها عادة مع رجاء زوال العيب قبله او مطلقا وجهان من ثبوت  
العيب ومقتضاه جواز الفسخ ومن ان المقصود هو الاسفعا بالعين فاصل بزوال العيب وفيه  
ان مقتضى الاجارة جواز الاسفعا في اي وقت شاء من المدة المعينة وقدم نظير ذلك مع اطلاق  
الوقت واولى بالثبوت هنا لو قيل بمرئ لا استحقا في الاسفعا في كل اجزاء هنا فلا بد من عدم العيب  
في كل الوقت ليتمكن من الاسفعا الثام في اي وقت شاء من المدة فظهر ضعف الوجه الاول ولو

ففي



المستوفى على المسمى اما لو نقصت عنه فالظاهر ان لا أسكال في وجوب المسمى للمعروف وكذا لو  
ساوئه هذا كله مع كون الاجرة المسماة كلية غير معينة في عين ولا خاصة بنوع امام مع كونها  
عينا معينة او منفعة كل فجب دفعها مع الزيادة وكذا لو عينت في نوع خاص وان لم يخص  
وكيف كان فان زيادة على المسمى هو الظاهر من عبارة القواعد وهو الذي فهمه السيد عميد الدين  
واستشكله المحقق الثاني بانه ربما ساء المسمى اجرة المثل للمنفعة المستوفاة فيلزم الظاهر  
للموخر وربما كان المسمى قليلا جدا لا اختلاف اجرة المثل زيادة ونقصا باختلاف الادوات والظواهر  
ثم قال والقول بان يراد به التفاوت بين اجرة المثل المعقود عليه واجرة المثل للمستوفى فعلى  
هذا الوجه تظهر الثمرة بين ثبوت اجرة المثل وبين ثبوت المسمى مع التفاوت بين الاجرتين  
مع كلية الاجرة اما على الاول فلا يظهر ثمرته بينهما اصلا امام تعيين الاجرة في شخص او غيره  
المتد العاقل وان كان كليهما لثمة بين الامرين ظاهر على الوجهين لسقوط المسمى مع وجوب  
اجرة المثل وثبوته مع الزيادة عن المسمى او مع التفاوت بين الاجرتين قد برر وقصر على مسئلة بالذات  
الاسبق من الطريق ما لو اوجر الدابة لحمل العظم فحمل بوزنه جديدا فخرى فيه جميع فامر من الاحكام  
والصور ومثله القول في اجارة الارض لمنفعة والاستفاد بها في غيرها فخرى فيه جميع فاذا ذكر  
قر على ذلك سائر الاغنياء الموجرة اما الاجر لو عمل المتاجر في الوقت الخاص بعينه فالتعلق به العقد  
ما لا يجامعه فان لم يكن بامر المتاجر فلا يثبت له بل هو متبرع ثم ياتي ما رتب الاجر الخاص من خيار المتاجر  
بين الفسخ والرجوع على الاجر باجرة المدة الغائية ونحوها اما لو كان بامره فيجمل انفساخ الاجارة  
وثبوت اجرة المثل كالوارده بالعمل للغير بضد ما يتعلق به الاجارة في الوقت الخاص واجاز العمل له  
وقد سبق ذلك في الاجر الخاص **الرابعة** انه لو شرط قدرا فبان الحمل ازدياد فان كان المتاجر  
هو المتولى للكيل بدون علم الموخر ضمن الدابة والزيادة والمسمى وان كان الموخر فلا ضمان الا في  
المسمى وعلى الموخر رد الزيادة لا فرق بين وحدة متولى الكيل والحمل وتعايرها كذا في القواعد  
اقول المتولى للكيل ما هو الموخر والمتاجر والزيادة في الكيل اما عن عمد او سهو والمباشر للحمل

لا ينفذ

من تولى الكيل او غيره والمباشر مع الغايرة له اما غايرة بالزيادة او جاهل ومباشر الحمل اما بالزيادة او بدونه  
مع علم الاخر بالمال او جهله فان كان المتولى له هو المتاجر وكان هو المباشر للحمل كان ضمان الدابة  
وعليه اجرة الزيادة وهذا مع عدم الرجوع له بالحمل وجهله بالزيادة ط سواء زاد المتاجر في  
الكيل عمدا او غلطا ان لا فرق في الضمان بين جنابة العهد والخطا اما لو علم الموخر بالمال اما  
باخبار المتاجر له او من خارج فنكت سواء امر المتاجر بالحمل ام لا و امر الموخر به سواء كان  
الموخر عالما بالزيادة ام لا ففي ضمان المتاجر الدابة نظر لعلم المالك واطلاعه او بكون الحمل  
بامره ويضعفت الثاني بان المباشر هنا اقوى من الامر بغفلة او جهله وتغيزر المباشر له ويمكن  
دفع الاول بان المباشر للحمل هو المتاجر والحماية حصلت بسبب وسكوت الموخر مع علمه لا يقطع  
ضمان الحماية على ماله كما ان اختلاف مال الغير والحماية على النفس والمال يوجب الضمان وان علم  
المالك وسكت مع قدرته على المنع او قدرته الجعبي عليه على الدفع ويشكل الحكم لو علم الموخر بالمال  
مع جهل المتاجر بهما واشكل من ذلك ما لو حمل المتاجر بامر الموخر في هذه الصورة فانه  
يمكن ان يقال السبب هنا اقوى من المباشر وجوب اجرة الزيادة هنا اليك مشكل ونظير ذلك  
ما لو حنى على شخص او مال مع غفلة الجاني وعلم المالك او الجعبي عليه وتكفه من التزعمه دفع  
الحماية فان في ضمان المباشر نظر وان كان متولى الكيل المتاجر ومباشر الحمل هو الموخر فان كان  
الموخر عالما بالمال اما باخبار المتاجر او من الخارج كان الضمان عليه لانه المباشر مع علمه ولا فرق في  
ذلك بين علم المتاجر بالزيادة وجهله ولا بين امر الموخر له بالحمل وعدمه لقوة المباشر في الجميع  
وفي ثبوت الاجرة للزيادة نظر ولا يعذر في ثبوتها مع عدم قصد التبرع لان الحمل مع العلم اعم  
من التبرع والاستفاد بملك الغير فاصل وهو محرم له اجرة ولا سيما في صورة امر المتاجر به ولو كان  
الموخر هو المباشر للحمل جاهلا بالمال مع علم المتاجر ضمن المتاجر العين وعليه اجرة سواء اجزه  
المتاجر بعينه الزيادة وغره ام لا مع هبة الحمل فيكون له بدل ذلك وسواء امره بالحمل ام لا ولو  
جهل المتاجر ايضا فاجزه بخلاف الواقع غفلة او لم يخبره مع هبة الحمل ففي ثبوت الضمان على



تلك المدة بل الملوكة انما هو المنفعة في زمان ما والحكم مع اطلاق العين اظهر وبالجمله الرجوع باجر  
المثل على الموجر انما هو مع سقوط المشاخر وتقويته وانما يلزم ذلك مع تعيين المدة ومضيها و  
الفرق هنا عدمه وبقاء الحق لاطلاق المدة وتوسعة الزمان ويحتمل في صورة المنع قبض  
العين مطلقا ورجوعه على الموجر باجرة المثل لتعين الحق والمدة بالعقب وفيه ضعف لان الاحتياط  
هنا انما هو في وقت ما وان وجبا المورع المطالبة على قول ومن ثم لا يسقط الدين بالتاخير مع  
المطالبة وان اتم منه من حيث وجوب المسارعة الى الاداء بعد المطالبة ولذلك لو سلم العين  
بعد المنع قبل الفسخ جازا لا استيفاء منها بالاجارة الاولى وثبت الاجرة المسماة فيها الى وقت  
وقوع التسليم نعم يقوى ذلك الاحتمال لو انحصر العين في واحدة وظن تلفها بعد تلك المدة لتعين  
الزمان كالوعين في العقد وفيه نامل وكأنه لا رجوع له على الموجر باجرة المثل ليس له فسخ الاجارة  
الثانية ويصح بدون اجازته في جميع الصور الا اذا قبل باقتضاء الزمى الفسار وان الاربابية يقتضيه  
الزمى عن ضده الخاص فبطل وكيف كان لا رجوع له على المستاجر الثاني بئى وانما عليه للموجر اجرة  
المسمى والحكم اعني عدم جواز الرجوع بالاجرة في صورة اختصاص المنع بمدة معينة كقيام او شهر اظهر  
والقول بتعين الزمان بالمطالبة كالوبدال الموجر العين فكأنه في الاخير يستقر الاجرة بمضي مدة  
يمكن الاستيفاء بالعين فيها ولو بدو واستيفاء المنفعة ملك في الاول يثبت اجرة المثل بمضي مدة يمكن  
الاستيفاء بها بعد المطالبة فيه ان ذلك لا دليل له في الاول وانما اقام الدليل في الاخير والقياس <sup>طلب</sup>  
وانت اذا احطت خبرا بما ذكرنا وناملت بعين البصرة فيما اوردها ظهر لك ما في اطلاق عبارة <sup>عد</sup>  
وقوله من القصور عدم ثبوت ما ذكر فيه من التجزئة في جميع فروض المسئلة مضافا الى اجمال جملة من  
الاحكام المهمة وعدم استيفاء اقسام المسئلة ما شرناه ووضحنا فاعلم انه لا فرق في صورة تعيين مدة  
الاجارة مع الفسخ لمنع الموجر بين وقوع الفسخ بعد انقضاء المدة وانقضاء الاجارة به وبين وقوعه  
قبله اذ الفسخ يرفع حكم الاجارة السابقة من حينه اى وقت وقوعه واما الرجوع باجرة المثل فلا بد  
من وقوعه بعد انقضاء المدة جميعا ان رجوع في جميع الاجرة او بعضا ان رجوع في بعضها بالنسبة

اذا الاجرة عوض الثالث من المنفعة فلا يرجع بها قبل الثالث ولا تلت الا بعد انقضاءها كذا او بعضا  
بالنسبة وبعد الفسخ لا رجوع باجرة المثل ولو رجع لها قبل الفسخ اى طالب بها قبل الاخذ ونحوه  
فصل يجوز العدول عنه الى الفسخ او يسقط الخيار بمجرد الرضا بالاجرة والمطالبة بها فلا يجوز  
الفسخ بعدها وجهان والظاهر الاخير على بلزوم العقد في غير مورد اليقين اما بعد اخذ الاجرة او  
الحالة فيها او الضمان لها فلا يجوز الفسخ قط اما بعد الرضا بما قبل المطالبة فيقوى جواز الفسخ  
لحصول البدالة عن الاجرة وعلا باستصحاب الخيار من غير دليل على السقوط الخامس انه لو شرط  
التجمل في الاجارة المطلقة من دون تحديد المدة او عين اول وقتها خاصة دون آخرها مع  
تعيين المنفعة بالمسافة فمنع الموجر من الاستيفاء بالعين اول الوقت الى ان مضى مدة يمكن فيها  
استيفاءها ثبت الخيار بين الفسخ والرجوع بالاجرة لو قبل بان الفورية بمنزلة التوقيت وكذا لو  
عين اول الوقت ولا فرق بين تعيين العين وعدمه ولا بين المنع قبل القبض وبعد التسليم  
ان الاجران منع المشاخر من العمل فان كان مملوكا كالعبد كان حكمه حكم العين وان كان حرا فاما  
يستوى منفعته الموجرة او غيرها لنفسه او لغيره باجارة او بدو ونها بعد بدل نفسه او قبله  
يستوى علا اصلا والمدة معينة او لا مع تعيين الاجرة بدونه مع تعيين العين الموجر على العمل فيه  
واطلاعه ولا ريب في انه مع تعيين المدة يثبت له الخيار بين الفسخ والرجوع عليه باجرة المثل للمدة  
الفاصلة اما الفسخ فلا يثبت له دفع الاجرة في مقابل العمل ولا يحصل والغرض انما يتعلق بالمنفعة  
لا الامع ان الرجوع الى اجرة المثل بما يكون فيه ضرر على المستاجر لنفسها من المسمى وقد صا  
الاجر شيئا لا دخل هذا الضرر عليه في هذه الصورة ثمرة الفسخ واما مع تناول اجرة المثل و  
المسمى فلا ثمرة في الفسخ والرجوع باجرة المثل الامع كونا لاجرة عينيا وتعلق غرض المستاجر بها فله الفسخ  
ليرجعها واما مع زيادة اجرة المثل عنه فانه اذا فسخ المشاخر رجوع الى المسمى الاقل من اجرة المثل  
فكاندما فسخ الزايد ومن هذا يظهر ان الفسخ مقتضى الفاعلة في العين ايضا وانه لا فرق  
فيه بين المنع قبل القبض وبعد فلو منع الموجر من استيفاء المنفعة بعد القبض ايضا يجوز الفسخ خلا



الغير المنفصل فقال بطلان العقد بعدم الاثبات بما قرره الشارع ويمكن الفرق بين العا  
والمفعول فيكون الاول داخلا في الصيغة الملقاة من الشارع فلا ينعقد الخ فيه كالفعل بجلا  
الثاني ثم انه هل حكم متعلقات الصيغة عند الفاعل والمفعول حكمها في شرط عدم اللحن فيها او اعتبر في  
اصل الصيغة وفي شرط استعمال الحقيقة وعدم جواز الاثبات بالمجاز ولا وجهان فلو قال بطلان  
الدار بغير الدال بطلان العقد على الاول لا الاخير ولو قال اجر نك منفعة الدار مجوزا عن الدار بغيرها  
لما كان اللازم بينهما صح على الاخير الاول ومنع منه في الروضة وفيه اشكال مع وجود القرينة المفيدة  
للمقصود اذ الظاهر ان المنع من استعمال المجاز في العقود وانما هو في نفس الصيغة دون متعلقاتها  
كما عرفت قد بطلنا **الباب الاول** في شروط الاجارة وهي كثيرة فنقتصر على بعضها ما فيه فوائد  
الاول القدرة على التسليم والمراد هنا تسليم المنفعة او تسليم العين ولا ولا يشترط تسليم العين اذا  
توقف تسليم العين على تسليم العين بالعوض وفي هذا الشرط مباحث يتوقف عليها معرفة على  
وجه البقرة **الاول** انه هل المعتبر هو القدرة عليه حال صدوره الاجابا وحسن حصول النقل فلو  
قد ر عليه حال الاجاب خاصة وان نفع القدرة حين الاثقال كحال القبول والقبض فمما يتوق  
الاثقال عليه كالمرفوع العقد على الاول ولو انعكس الغرض انعكس الحكم ولو اعتبر ثبوتهما من حال الا  
الى تمام القبول والقبض الى حين الاثقال بطل العقد في الحالين وعلى التفادي لو انفع القدرة  
بعد حصول الاثقال بلا فصل صح العقد ويجوز ان شرط القدرة على التسليم من حين العقد الى زمن  
يمكن فيه القبض اي قبض العين عادة فلو انفت بعد بلا فصل كذا بطل ويجوز اعتبار القدرة على  
التسليم بعد العقد مدة يمكن فيها القبض فيصح لو انفت حال العقد والظاهر اعتبار القدرة حال  
العقد ولو على التسليم في زمن متراخ كما ستعرف وينبغي اعتبارها بعد ذلك بالاصل **الثاني** انه  
لا ريب كما عرفت ان لا بد من كون زمن العقد ظرفا للقدرة لكن هل يعتبر ان يكون زمن صدوره ظرفا  
للتسليم ايضا ولا وجهان والظاهر الاخير لصاله عدمه وانما المتيقن من النص والقوى بئوت القدرة  
حالا العقد ولا ارتباط في انه مع تأجيل العقد لا يشترط ظرفية زمن العقد للقدرة على التسليم حين العقد

في شرطها

ويكنى

ويكنى القدرة عليه حال حلول الاجل بل القدرة عليه حال العقد صح بلا قدرة عليه حال حلول  
الاجل وامام مع حلول العقد فالظاهر الاكتماء بكون زمن العقد ظرفا للقدرة ولو كان ظرفا للتسليم  
زمنه ما خرا عن حال العقد لانه هو المتيقن من الاجتماع ولا خصاص في خلاف الاصل على المتيقن  
فلا يخرج عن عمومات الوفاء بالعقد ومن البيع والاجارة ونحوهما الا في المتيقن من الاجتماع وفي  
من جملة ادلة اشراط القدرة على التسليم لزوم العيب والسفه وهو غير وارد في هذه الصورة  
بل لا يكتفى القدرة على التسليم حين العقد مع العلم بتعذره عادة او شرعا بعد كالا يخفى قال في  
في بيع التملك في الماء فلو كان يمكن تسليمه بعد مدة بالاصطلاح جازا اذا كان معلوما محصورا في  
هو صحيح في عدم اشراط القدرة على التسليم حال البيع **الثالث** انه هل المعتبر هو القدرة على  
تسليم ما وقع عليه البيع والاجارة بالنسبة الى جميع الاجزاء او القدرة على تسليم البعض كافي بالنسبة  
اليه خاصة وجهان فعلى الاول يبطل العقد بالنسبة الى الجميع وعلى الاخير يبيع بالنسبة الى القدرة  
تسليمه خاصة مع ثبوت خيار بعض الصفقة ان يحمل المتاجر بالحال ويوزع الثمن بالنسبة وعلى  
القدريين يبطل بالنسبة الى غير العقد وتسليمه **الرابع** انه هل يعتبر القطع بالقدرة او يكتفى الظن  
بها وجهان هذا لو قيل باعتبار العلم بالقدرة اما لو اعتبر القدرة الواقعية فلا كلام الخامس  
انه لا فرق في اعتبارها بين الاجارة على العين والعمل ولا بين وقوعها على معين وكل ولا بين تعيين  
الزمان والطلاق ولا بين الاجرة والمنفعة عينا كانت الاجرة او منفعة فيشترط القدرة على التسليم  
في الجميع لاستواء الدليل بالنظر الى الجميع وهو لزوم القدرة والسفه والعيب مضافا الى عدم القول  
بالفصل والاجماع المفقول في البعض **السادس** انه كاي شرط قدرة المؤجر على التسليم في العين و  
العمل كذا يشترط قدرة المتاجر فيها على التسليم فلو عجز عنه لموت او مرض او خوف من لحن او سبغ او  
تلي او ظالم مغتلب او لفوات متعلق الاجارة كن والامر المتجر من المتاجر عليه لظلمه او موت العي  
المتاجر لرضاعه او نحو ذلك فيبطل العقد مع علم المتاجر حال العقد عن استقاء المنفعة لما  
ذكر من لزوم العيب والسفه وكذا لا بد من قدرة المؤجر على تسليم الاجرة كاي شرط قدرة المتاجر على



ثبت عليه اجرة المثل بعد اليقين في ظاهر الشرع فان نقصت عن المسمى لم يجب عليه دفع الزيادة لغيره  
للموجب المطالبة به ان لم يكن قبضه ومع قبضه يجب على الموجد رد الزائد وبما له اخذ ظاهره لا  
فوت في جميع ذلك بين كون المسمى ديناً وعيناً ولا بين كونه من جنس النقد الغالب وبين غيره نعم  
لو كان المسمى من غير جنس النقد الغالب وكذا لو كان من جنس جاز للمصرف دفع اجرة المثل من غيره  
واسترداد المقبوض ان كان لانه غير حقه ويجب على الموجد رد ظاهره اذا فعلاً لو كان محققاً ويجب  
عليه رد المسمى بزيادته ولو كان من غير النقد الغالب لودفعه المشاجر وليس له الا بآء منه فالمطالبة  
بالنقد الغالب لا تترافى باستحقاق المسمى وكذا لو كان عيناً من النقد الغالب جاز دفع غيره ولا فرق  
في ذلك بين القبض قبل النزاع وعدمه فليس للموجد رد بعد القبض ومطالبة النقد الغالب  
للمستاجر استرداده هذا كله مع عدم فسخ الموجد للعقد ولو فسخ جاز لعقد رقبته ما يستحقه من المسمى  
وح له المطالبة بالنقد الغالب وله الا بآء عن قبض المسمى لو كان عن غير الغالب ولو كان المسمى اقل  
من اجرة المثل وجب على المستاجر دفع جميع اجرة المثل اذ لم يكن دفعه ولا زاد من اجرة المثل حاشا  
ولا يجوز للموجد قبول الزيادة لا عرفاً باستحقاق المسمى فيجب مجهول المالك لكن لما كان اجرة المثل  
للتعدين الا بالقبض بقي الزائد في ذمة المستاجر ولا يكون بمنزلة مجهول المالك ولا يجب دفعه  
الى الموجد كالتدين قبل المطالبة بل يحتمل سقوطه لان انكار الموجد له بمنزلة ابراء منه ولا فرق  
في ذلك بين كون المسمى ديناً وعيناً ولا بين دفعه الى الموجد قبل النزاع وعدمه لكن لو كان المسمى  
من غير النقد الغالب وعيناً وان كان من النقد الغالب وجب على الموجد قبوله لودفعه المستاجر ولا  
يجب عليه دفعه لو طلبه بل له دفع اجرة المثل من غيره وهل للموجد القبول نظر الى ذلك حاشا  
في ظاهر الشرع قطعاً وعلى تقدير عدم دفع المسمى اشكال في كونه للمستاجر ظاهراً ويجب على كل من  
الموجد والمستاجر العمل بالواقع ولو كان دفع المسمى الى الموجد قبل النزاع مع كونه عيناً او من غير النقد  
الغالب جاز له استرداده ودفع الاجرة من النقد الغالب ولا يجوز للموجد رد ان لم يطلبه المستاجر ولا  
فرق في جميع ذلك بين زيادة المسمى عن اجرة المثل ونقصه عنها ومساواته لها ومات العين الموجبة

فمنه

فمنه مع انكار المالك الاذن في التصرف فيها وقبضها سواء انكر المالك او المستاجر الاجارة  
وسواء كانت الاجارة مطلقة بحسب المدة والعين او معينة بحسبها او بحسب حدها في المثل  
حيث ينكر المالك الاذن في قبض العين يقضيها الغالب سواء اقرباً لاجارة ام لا ولا ضمان عليه  
لو اقر المالك بالاذن فيه سواء انكر الاجارة ام اعترف بها واطلق في الرخصة عدم ضمان العين  
لو اقر الموجد بالاجارة لا عراض المالك بكونها امانة في يده وفيه ان الاجارة لا توجب الاذن  
في القبض اما بدو تعيين العين الموجرة فظاهر ثبوت الحق في الذمة فلا ينعين الا بتعيين المالك  
فليس للمستاجر قبض عين من مال المالك بلا اذنه ويعين لو قبضها كك سواء تعين مدة الاجارة  
ام لا واما مع تعيين العين فان كان الوقت مطلقاً لم ير له قبضها في شيء من الاذن ما بدو وانه  
للمالك ويعين معه واما ان تعين المدة ايضاً كالعين فان لم يتوقف استيفاء المنفعة على قبض  
للمستاجر العين الموجرة فقبضها ايضاً بالقبض بدو وانه ان كان المالك كافي الدابة الموجرة للكيل وان  
توقف استيفاءها على قبض العين ففي جواز القبض بدو وانه ان كان المالك نظرياً لا يمنع للمالك  
من الانقباض والظن عدم الجواز فيضمن لو استقل بقبضه اما مع امتناعه فيجوز القبض ولا ضمان  
لتوقف استيفاء الحق عليه وفي استراط استقلاله به بعدم التمكن من استيذان الحاكم ان امكن  
وجب وضمن بدو وانه وجه لانه وفي المشغرين من دفع الحقوق الى المشغرين فيحمل العدم  
للاصل وبعضه جواز المقاصة بلا توقف على اذنه وان امكن اثبات الحق عند الحاكم واما مع  
تقدير استيذانه فلا ريب في الجواز والظن عدم الضمان وان احتمل لان جواز القبض لا يقتضي دفع  
الضمان وما ذكرناه من التفصيل يعلم ما في الرخصة من العصور فتدبر وقر على ما رآه الاختلاف  
في العين الموجرة ما لو تسانع الاجر والمستاجر في الاجارة فادعاهما احدهما وانكره الاخر قبل  
العمل او بعده فالحكم هنا كمنعته ويجري فيه ما ذكرناه من الاقسام والاحكام الا انه هاتوا  
انكرها المستاجر وادعاهما الاخير فلا يثبت له وكان عليه تبرعاً صريحاً ولو انكر المالك الاذن راساً  
والاثبت له اجرة المثل وحج بحج فيه ما مر في موجبات العين وان انكر الاجارة فان اثنى على العمل



تقدر قطع الباقي لفقد دابة أخرى في أثناء الطريق وربما وجدت باجرة زائدة عنها حال انقضاء  
الى البواقي الثانية عدم الفسخ مع ما لا في الماضي ولا الباقي والرجوع على الغاصب باجرة المثل  
لما لم تحت يد لا تلافه عليه فانه وهو يوجب الضمان ولا رجوع له ليعا على المجر واما  
عليه المسألة الثالثة انفسخ في المدة المفضولة خاصة فخر على المجر ورجوع المجر بها  
على الغاصب واستحقاق المسمى على المساجر بالنسبة الى الباقي من المدة في جواز هذه الصورة  
وجها من لزوم تبعض الصفقة على المجر فلا يجوز ولا من مقتضى العقد وموقع مجموع الأجرة  
في مقابل مجموع المنفعة والتراضى حصل بالجميع فاما الفسخ في الكل والامضاء في الجميع وهذا  
هو بخلاف الثاني ومن حصول الضرر بالمساجر لولم يفسخ في مدة الغصب وفيه ان يمكن دفع  
الضرر بالفسخ في الجميع لكن بقي سؤال الفرق بين هذه المسئلة وما سبق من تلف العين كلا في أثناء  
المدة او بعضا ابتداء حيث حكوا بالخير للمساجر بين الفسخ في الباقي والامضاء بنسبة من  
الأجرة في الآخر وبثوت بعض المسمى بالنظر الى الماضي في الاول مع لزوم تبعض الصفقة على  
المجر اية في صورتين الاخيرتين كالاولى ويمكن الفرق بان تبعض الصفقة على المجر في  
الاخيرتين لم يحصل من قبل المساجر بل من الله نعم واما فيما نحن فيه فقد حصل من المساجر وبانه  
لو لم يجز القبول في الباقي في الاخيرتين لم نقين الفسخ فيه اذ لا يمكن الامضاء في الجميع لكان التل  
واما في محل البحث فيمكن الامضاء في الجميع والرجوع بعوض المفضول والافتقان يقال بوث  
الخير للمساجر لا يمنع من ثبوته للمجر اية بعد المساجر في الباقي ومثله جار فيما نحن فيه فان  
للمساجر الفسخ في المدة المفضولة خاصة ثم تخير المجر بعد فسخه بين الفسخ في الباقي والامضاء  
لتبعض الصفقة فتدبر الخامس قال في القواعد لو كانت الاجارة على عمل مضمون او حمل  
فغصب العبد الحياط والدابة الحاملة فللمساجر مطالبة المالك بعوض المفضول فان تعذر  
البدل تخير في الفسخ والامضاء قال الشيخ الثاني في شرح قوله فان تعذر البدل الخ ينبغي ان يكون  
هذا اي الخيار بين الفسخ والامضاء اذا لم يتخير الزمان فان تخلف بان عين اوله فحقه ان يفسخ

الاجارة

الاجارة بمضى المدة اقول ويرد عليه انه لا نزاع في انفساخ الاجارة بانقضاء المدة لكن  
انفساخها انما هو بالنظر الى ما بعد المدة ولا فرق في ذلك بين استيفاء المنفعة من المساجر في  
المدة وعدمه لغصب او نحو ما بالبحث في انفساخها قبل انقضاءها واما الغرض من انفساخها  
هنا عدم استحقاق المساجر اجرة المثل على الغاصب واما يحصل بالانفساخ في المدة لا بعد هذا  
ولا ريب في ان الانفساخ بالنظر الى ما بعد المدة لا يوجب انفساخ فيها ولا دليل على انفساخ  
فيها بعد ان وم العقد ابتداء وصحته بل الاصل كالاستصحاب بيقضي العدم ولا نكح حمل  
الامضاء في عبارة القواعد على الضرر في حصول البدل وفك المفضول وفرضه ان الله يقيم  
الام مع اطلاق المدة وهو ح اما لو حمل على امضاء العقد خاصة اي العمل بمقتضاه في مقابل  
الفسخ الذي يوجب ترك العمل به لم يفرق بين اطلاق المدة وتعيينها ببيان ان المراد بالامضاء  
امضاء العقد ورجوع المساجر على الغاصب باجرة مثل المنفعة بعد انقضاء المدة مع تعيينها  
وهي عوض المنفعة المستحقة بالاجارة واما مع اطلاق المدة فالفسخ والضرر ان يفسخ البدل  
او يرد المفضول ولا رجوع باجرة المثل هنا لعدم تعيين الزمان وقال ان يقول مراد الخ  
هو الانفساخ فيما قبل انقضاء المدة نظر الى عدم حصول المنفعة المقصودة بالاجارة ولا سيما  
لو وقع الغصب قبل قبض العين واجرة المثل ليست مقصودة بالذات منها وربما تضمنت كسرا  
بالامضاء كالوزار المسمى عن اجرة المثل وفيه ان ذلك يوجب الخيار للضرر لا الانفساخ فكذا  
السادس لو علم حين العقد بغصب العين بعد في اول المدة او في أثناء فلا بعد في صحة  
الاجارة مع القدرة على قبض العين نظر الى حصول قبض المنفعة بقبضها واستدامة العين في  
الي والقدرة على استيفاء المنفعة غير شرط في صحتها اجماعا وفيه نظر لان العبر في الاجارة هو  
القدرة على تسلم المنفعة واما لو علم حال العقد باباق العبد وشرادة الدابة في أثناء المدة  
لا يصح العقد ما كان قبض العين او لا لفقد القدرة على استيفاء المنفعة فلا تملك وقد ذكرنا انه  
لو عرض مثل ذلك المانع في أثناء يفسخ العقد والفرق بينه وبين العلم بالغصب لو فرض صحة



او يور او من الاتيان برى غير ذلك الوقت او على وجه الزاخر صحة الاجارة الثانية على اسكال  
يعلم ما مر وكذا القول للثاني اجرتك نفية مثلاً لا يحمل لك في هذا الوقت الخاص الذي يستحق  
الاول العمل فيه او في وقت آخر بناءً على صحة مثل هذا التزويد في الوقت لا مكان العمل في وقت  
حيث لا يعار من حق الاول وذلك كاف في صحة الثانية والخيار في العمل الى الاجر فليس للمستاجر  
الزامه به في الوقت الاول وهل يتعلق الاجارة الثانية بما يتعلق به الاول من الوقت او يلغوا  
ذكره فيه ويختص الاجارة بالوقت الآخر ويحذف العمل الاخيرين وقت الاجارة الثانية ويكون  
لها وقت واحد وان تعدد وقتها بالنظر الى نفس العقد وايضاً لو عصى الاجر مع فورية الاجارة  
الاولى لامع توقيتها وعمل الثاني في اول الوقت وهو وقت العمل للاول لو يكن بات بالعمل  
المستاجر عليه فيكون تبرعاً لا يستحق عليه شيئاً لعدم الاتيان به في الوقت الخاص الذي يتعلق به  
الاجارة فيفتح الاجارة بفوات محلها بلا استحقاق شيء ومع بقاء المحل يجب الاتيان به مائناً في  
وقته وحسب يستحق اجرة وعمل الوجه الثاني لا يفيين وقت الاجارة الثانية غاية الامر محرم ذلك  
العمل فيه لو عمل المستاجر الثاني في الوقت الخاص بالاول برئت ذمته وحسب استحقاق اجرة وان عصى  
بترك العمل للاول والمسئلة بنسبة على استلزام الامر بالشيء النهى عن ضده ومع شرط الفور في الاجارة  
الاول للعمل الثاني في اول الوقت وقتاً بفتحها وبرأته ذمته من جهة لربك للمستاجر الاول الملائمة  
باجرة المثل لذلك العمل والمسمى الاجارة عملة القاسم وان كان العمل الثاني مائلاً للعمل الاول ان  
كانت الاجارة الاولى على مطلق ذلك العمل كالواستاجر الاول على مطلق الخياطة مع شرط الفورية واستلزام  
الثاني على مطلق الخياطة ايضاً او على خياطة خاصة بلا فرق بين ان يشترط الاول والثاني عليه  
المباشرة في العمل وعدمه وذلك لان المستاجر الاول لم يملك منفعة الخاصة في اول الوقت فاما  
ملك منفعة في وقت ما مع شرط الفورية **السادس** لو اجر الاجر الخاص بنفسه في الوقت الخاص  
لعمل مائل للعمل الاول واجارة المستاجر الاول وانكر المستاجر الثاني استحقاق الاول عمل الاجر  
اقر الاجر به فان اقره غير مسموع بالنسبة اليه لان اقراره في حق الغير اذ المستاجر الثاني قد ملك الاجارة

منفعة

منفعة ظاهر وملك لها وبالاظهار واقفاً فلا يسمع اقراره بان المنفعة مستحقة للغير الا ان يكون ذلك  
عليها حتى يسمع اقراره بان يملك الاظهار في يد المستاجر الثاني حقيقة وعلى تقدير سماع اقراره هل يجب  
عليه الاقرار وهل للمستاجر الاول الزامه به الظاهر لعدم ذلك بل قد عمل وبرئت ذمته من العمل وحسب  
المستاجر الاول واجازته وصار اجنبياً ويستحق اجرة من الاول لاقراره باستحقاقه ولا يجوز له  
مطالبة المستاجر الثاني شيئاً لاقراره بان المنفعة للاول وان الحق له وليس للاول الرجوع على  
الثاني شيئاً ولا يجب على الثاني دفع الاجرة الا بطلان الاجرة لا يجوز له دفعه الى الاول ولا رجوع  
للاول على الاجر شيئاً فيبقى حق الاول ضائعاً ويحتمل وجوب دفعها الى الاجر ثم هو يدفعها الى  
الاول فتدبر والظن وجوب الاقرار على الاجر لو سماع اقراره لأشياء سبب القنوت الحق من حيث ان اجارة  
قد ضارت به وذا ان المستاجر الاول فجاء القنوت من جهة وعلى هذا الواقعة منع المستاجر  
من الاداء او قد راع عليه ضمن الاجر للقنوت وفيه ما فيه وقصر على ذلك فالاول يرجع الاول الا  
الثاني وانكرها الثاني فتدبر **الثامن** انه لو اجاز الاجر شيئاً من المباحات في زمن الاجارة  
كالطبخ والحشيش والتمك بنيرة التملك لنفسه او لغير المستاجر بناءً على اعتبار اليقظة في الجارة  
وعدم الاكتفاء باصل الحياة ملكة الاجر ونحوه اذ لا منافاة بين ملكه ذلك وبين كونه اجراً  
للغير وحسب فلا يستحق المستاجر الاجرة مثل عمل الحياة لو ساوت اجرة مثل العمل المستاجر عليه وزاد  
عنها ولو نقصت عنها استحق اجرة مثل العمل المستاجر عليه ويرجع في جميع ذلك على الاجر لما سار  
الانكشاف ولا رجوع له على من خيره لو كان غير الاجر لانه سبب والمباشرة اعقوب ويحتمل استحقاق  
اجرة مثل الزمن الذي يجب فيه العمل سواء زادت عن اجرة مثل العمل المستاجر عليه ونقص عنها  
او ساوتها لاستحقاقه عليه العمل في الوقت الخاص فيستحق اجرة ما فاته فيه دون اجرة مثل  
الحياة والتقصير ان الاجارة الاولى ان كانت على مطلق العمل وجميع المنافع او على خصوص  
الحياة او على ما يبعثها وكان الاجر خاصاً استحق اجرة مثل الحياة ان رضى بعمله سواء كان باجارة  
ام باجرة ملا اجارة ام تبرعاً والاستحقاق اجرة مثله عمله القاسم في الوقت الخاص سواء كان باجارة



اما مع علم المستاجر بجهل المورج بالاجارة او جملة به فلا شبهة هذا كله مع كون المستاجر محققا في  
دعواه الاجارة وعلمه به والافله الزائد والحكم يكون الزائد مجهولا للمالك هو المذكور في  
كلمات الاصحاب كالعلامة والحقق الثاني والشهيد الثاني وغيرهم وانما يتم ذلك لو سلم مع تعيين  
الاجارة في العقد او بعده بالتقصير لا بد وذلك لبوطها في الذمة ولا يتعين الا بالتقصير ولا  
ان الذين قبل المطالبة من المالك لا يجب دفعه اليه والفرض هنا ان المالك باي عن مطالبته بل  
عن قبضه فيبقى في الذمة كليا ولا يجب دفعه الى الحيا كروا الى غيره كافي كل من بدون مطالبة  
الغريم بل لا يعبر برأية ذمته منه لان امتناع المالك من قبضه ودفعه عن نفسه بمنزلة اسقاط  
حقه والبراءة منه ولا يقصر عنه لكن البراءة انما توجه لو علم المورج بالاجارة مع انكاره لها وعلم  
المستاجر به لا بد من ذلك هذا كله لو كان الاجرة من جنس النقد الغالب اما لو كان من غيره قبل  
قبض الاجرة فلهو جرم المطالبة باجرة المثل من النقد الغالب ما بعده فلهو جرم رد ما قبضه وطلب الاجرة  
من النقد الغالب فيبقى المسمى بزم المستاجر مجهولا للمالك كما هو يعلم حكمه ما ياتي في الاجرة المعينة  
اذا لم يكن من النقد الغالب **الثالثة** ان يقع النزاع بعد القبض في العين المورجة مع كون المسمى  
عينا فان ساوى اجرة المثل وكان من جنس النقد الغالب فان كان دفعه قبل الخصام فلا شيء عليه  
غيره ولا مغليه دفعه الى المورج وعليه القبول وليس المطالبة بغيره لموافقة حقه مع تخير المستاجر  
في جهات القضاء وليس للمستاجر دفع غيره ان علم بصدد نفسه في الاجارة لا عراضا بل العين حقة  
بوقوع الاجارة عليه وان نقص منها وجب الاكمال بعد الدفع او قبله وان زاد عليها مع كونه من  
جنس النقد الغالب دفع مقدار اجرة المثل مع الزيادة وليس للمورج قبول الزيادة ولو كان قبض  
المسمى قبل الخصام وجب عليه رد الزيادة وليس للمستاجر قبولها لما سبق فيقضي في يد المستاجر والمورج  
مجهول للمالك وفي وجوب رد الزيادة نظر لانها بمنزلة الامانة لا يجب ردها ما كان منها باذن  
المالك الا بطلانها والفرض هنا عدم المطالبة وكذلك في كل وجوب دفعها على المستاجر لو كانت  
بيده لما ذكر من عدم مطالبته في الحق فتدبر وكيف كان يجب على المستاجر دفع اجرة المثل من الشيء

ويجب على المورج القبول لمثل ما دفعه ما قبل اجرة المثل من العين مجردا عن الزيادة  
اما مع تعدد لعمد قبول التبرية وتلفهاها وعدم قبول المالك الزيادة والجزء المتاع على الوجه  
المشتركة فيجب على المستاجر دفع اجرة المثل من غير العين المعينة للاجرة بزمه كالموكانت من غير النقد  
الغالب ولا يجب على المالك قبول اجرة من العين فعلا للضرر الشركة او المنة عن نفسه فعلى هذا  
انما من المستاجر للمالك من العين بقدر ما اغرم له ويبقى الزائد مجهولا للمالك كالموكانت العين  
من غير النقد الغالب فدرجتها ومنه يظهر اطلاق ما في الروضة من وجوب دفع العين لو كانت  
من النقد الغالب ولو كان المسمى عينا من غير النقد الغالب سواء كان من غير النقد من غير الغالب  
فان رضى به للمورج جرم فيه مازنه صورة المساواة والاجرة المثل والزيادة عليها والنقص منها  
ولما لا امتناع من اخذ ومطالبة المستاجر باجرة المثل من النقد الغالب وقد ذكر الشهيد الثاني  
ان العين تبقى في يد المستاجر مجهولة للمالك **امثلة** فعلى هذا لو كان النزاع قبض  
للمورج العين تبقى في يده مجهولة للمالك وليس للمستاجر مطالبة بها ولا ان ياخذها مع دفع اللقي  
وان وجب عليه دفعها اليه لا قرار المستاجر باستحقاق المورج لها وانكاره باستحقاقها والتحقق  
في هذا الباب بحيث لا شك فيه ولا ارتباطا به يجوز للمستاجر دفع الاجارة واسترداد العين الى ملكه  
الى ملكه دفع الضرر عن نفسه الناشئ عن تغريم المورج اجرة المثل عدوانا وظلما مع فرض كون  
المستاجر محققا في دعوى الاجارة فلو لم يثبت له خيار الفسخ والرجوع في عين الاجرة لم يلزم الضرر عليه  
بالعزاة لاجرة المثل مضافا الى عدم تملك العين ولا يضر عدم تصريح الانجاب بهذا الخيار لان  
مستند خيار العين وخيار تعذر التسليم وخيار تبعض الصفقة ونحوها انما هو جرم الضرر  
جارها فلما منع والعلة مشتركة وحيث يقع المستاجر العقد يحل للمورج ما اخذ من اجرة المثل  
لكونها ملكه قبل الاجارة وان حررا اخذها قبل الفسخ ولو تنزلنا عن ثبوت مثل ذلك هنا فلنا  
يجوز المقاصرة فيجوز للمستاجر اخذ عين المسمى عوضا عما اغرمه المورج من اجرة المثل لو كان محققا  
الم في باب الخلع من هذا الشرح بعد حكم المصنف بتقديم قول المخالف مع اليقين لو تنازعنا في الحبس



الموجهة او بعدد الاجرة اعلانية حين الشارح او بالغه ومن ضرب هذه الصور في الاقسام  
 السابقة فحصل صور كثيرة فان كان المنكر المالك فعليه صور **الاولى** ان يقع النزاع قبل التقرب  
 سواء كان قبل القبض ام بعد ف يرجع بعد تسليم المالك كل عوص الى مالكه الاصل في ظاهر النزاع  
 ويجوز على الموجهة ان كان قبضها ويجوز لكل منهما التقرب في ملكه بحسب ظاهر الشرع ولا  
 يجوز ذلك واقعا الا مع العلم بعدم الاجارة ويكونا العين الموجهة مضمونة على المستاجر مع  
 انكار المالك الاذن في القبض ثم المالك ان كان محقا في انكار الاجرة فلا يجب وانكاره مطلقا  
 لا يبرئ ذمته الا بتسليم العين الى المستاجر ويحرم عليه التقرب في المنفعة الموجهة مع تعيين  
 العين والمدة الا بعد انقضاءها حيث ينسخ الاجارة وبدون تعيين احدهما لا بأس بالانقضاء بها  
 مطلقا وبقي الاسم خاصة مضافا الى ضمان المالك عوصا المنفعة الغائية للمستاجر ثم المستاجر  
 ان علم انه مبطل فلا يثبت عليه في التقرب في الاجرة وان علم انه محق في الاجارة كان له ضمها  
 سواء كانت الاجرة عينيا ام دينيا وسواء كانت المدة معينة ام لا لتعذر الانقضاء بالعين الموجهة  
 وعدم تمكنه من الوصول الى حقه فان فتح جاز له التقرب في الاجرة وعادته الى ملكه لو كانت عينيا  
 او معينة بقبض الموجه و برئت ذمته لو كانت دينيا وبتردها ان كان قد سلمها دينيا كانت عند  
 العقد وعينا كما في كل موضع يتعذر قبض العين الموجهة واستيفاء الحق منها ولا فرق في جميع  
 ذلك بين تعيين المدة واطلاقها ولو لم يفتحها فانضت المدة المعينة مع تعيينها انفسح <sup>حالة</sup> الاجارة  
 وبرئت الذمة من الاجرة ان كان دينيا ورجعت الى ملكه لو كانت عينيا اصاله او بالقبض فيصح  
 له التقرب فيها وبتردها مع القبض ولا يجوز له التقرب فيها ولا استردادها مع القبض قبل  
 انفسح ومضى المدة ويحمل قوبا عدم انقضاء الاجارة بدون انفسح مطلقا ويثبت في ذمة المالك الشاخي  
 المثل للمنفعة الغائية فيجوز للمستاجر مقاصته بالسمي دينيا كان او عينيا مع التساوي ونقص اجرة  
 المثل وبمقدارها مع زيادتها عليه ولو كانت الاجرة مطلقة بحسب المدة ولم يفتحها بقيت على  
 حالها لكن لا يثبت للمالك ولا يجب على المستاجر دفع الاجرة الى المالك مع عدم القبض عينا كانت

او دين

او دينيا لعدم قبض العين الموجهة وعدم التمكن من الانقضاء بها مضافا الى عدم المطالبة من ذي الحق  
 بل يحتمل قوبا سقوط الدين وبرائة ذمته منه لان انكار الاجارة من الموجه بمنزلة اسقاط حقه  
 من الاجرة لكن هذا التباين مع علم الموجه بالاجارة اما مع جهله بها كما لو اجره وكيله من غير اعلانه  
 او مع نسيان الموجه لها فليس انكار الاجارة ابراء من الاجرة فان علم المستاجر بجهل الموجه او نسيانه  
 فلا يبرئ ذمته الا بالانفسح وان علم باسقاء الارض برئت بلا انفسح وان جهل الحال فلا الاول ولو كانت  
 الاجرة عينيا فليس للمستاجر التقرب فيها الا بعد انفسح وتبصر بمجهولة المالك قبله والفرق بين ذلك  
 والعين بعد التقرب حتى يصير الاجرة في الاجر بمجهولة المالك لا في الاول انه يمكن اسقاط الحق في  
 الدين والعين فيكون انكار الاجارة بمنزلة الإبراء اللهم الا ان يقال انكار المالك اعراض عن حقه  
 والمال المعروض عنه ماله يخرج عن ملكه فالمستاجر اولى به لانه في يده ويدل على الاعراض بخروج  
 عن الملك ما في الصحيح اذا عرفت السقينة وما فيها مما اصابه الناس مما قد تبه البحر على شاطئه فهو  
 لاهله وهم احق به وما غاص عليه الناس تركه صاحبه فهو لم قد تدير ولا فرق في جميع ما مر من  
 زيادة قيمة العين عن اجرة المثل ومساوئها له ونقصها عنه ولو وقع النزاع بعد قبض الموجه  
 استرد لها عينا كانت بالاصل او دينيا بعد انفسح الاجارة او قبلها لتعذر الوصول الى حقه لكن ليس  
 له التقرب فيها الا بعد انفسح او على وجه المقاصدة كما سلف **الثانية** ان يقع النزاع بعد التقرب  
 في العين الموجهة مع كون السمي دينيا فان تساوى اجرة المثل وجب دفعه بعد تسليم المالك ان كان  
 دفعه والا فلا يثبت عليه وان نقص عن اجرة المثل وجب الاكمال بعد تسليمه سواء كان دفعه قبل  
 النزاع ام لا وان زاد عليها وجب على المستاجر دفع الزائد مضافا الى اجرة المثل ان لم يكن دفع المثل  
 وليس للموجه القول باعتراضه باستحقاق اجرة المثل خاصة فيبقي الزائد في يد المستاجر بمجهول المالك  
 وسياتي حكمه ولو كان دفع السمي الى الموجه قبل الخصام وجب على الموجه رد الزائد على المستاجر لما مر  
 وليس له القول لاقراره باستحقاق الموجه السمي فيبقى في يد الموجه بمجهول المالك اللهم الا ان يعلم  
 المستاجر بعلم الموجه بالاجارة فيحمل قوبا اباحة الزائد للمستاجر لانه بمنزلة المال الموهوب من الموجه



ان الشرط مجرد امكان الاستئجار ولو في بعض الاحيان او الشرط امكانه حين الحاجة وهو يوجب  
التردد في استقرار الاجرة فالأقوى ان سقوط الاجرة اما لو شرط المورج في اقباض العين بعد  
المستاجر وتمكنه من الاقباض الى ان تلفت العين والى وقت لا يمكن الاستئجار بعده فلا ريب  
في انقضاء الاجارة مع تخر المستاجر بين الفسخ فيسقط الاجرة ومن عدمه فعليه المسمى ولو ارجع  
مثل تلك المنفعة على المستاجر لنفسه المنفعة عليه ويحتمل عدم ثبوت اجرة المثل عليه لجواز ثبوت  
الاقباض وعدم وجوب الفورانية اذا فرض سعة الوقت فلا تقربط ويمكن ان يوق عروضا التلف  
قبل قبض العين ومضى مدة يمكن فيها الاستئجار وما في حكمه كاشف عن ضيق مدة الاجارة فثبوت  
التسليم عنها يسقط الاجرة او يوجب الضمان على المورج كما لو تضيق مدة الاجارة ابتداء ونازل  
عنها عمدا او سهوا ولا فرق بين الضيق الاصيل والعارض والناخير هنا وان لم يقع عمدا لكنه  
وقع جهلا ولا فرق في ثبوت الضمان مع النسخ عن الوقت المضيق بين العلم بالضيق والجهل به  
**واما القسم الرابع** وهو تعيين المدة والطلاق العين فلا يعقل تلف العين والمنفعة فيه الا  
بعد قبض العين اذ لا معنى لتلف الكلي وما في الذمة ثم التلف بعد القبض ان وقع في المدة وجب  
الابدال ولا يسقط الاجرة به ولا يفسخ الاجارة فان لم يبدل او تعذر ابدال تجزئ بين الفسخ في القصر  
ان كان في المدة وكان في النسخ عليه ضرر والا ففسخ بعض المدة ويحتمل الانقضاء مطع مع تعذر ابدال  
والياسر منه اما لعدم قدرة المورج عليه او لفقد عين اخرى وعدم وجودها اصلا لاكتشاف عدم القدر  
على التسليم وعدم تملكه المنفعة المستأجرة في الواقع وحيث يبطل الاجارة في أثناء المدة يثبت للمستأجر  
فسخ الاجارة بالنسبة الى المدة الفائتة ويستقر عليه اجرة المثل لها ولا يفسخ فعليه بعض المسمى بالنسبة  
ويعلم حكم القسم الثاني مما ذكر في الثالث والرابع فلا حاجة الى الامادة والاطالة **الرابع** انه لو  
تلفت كل العين في أثناء المدة انقضت الاجارة في الباقي على ما صرح به جماعة وهذا بناء على تقسيط  
الاجرة على المنفعة والمدة وان بازاء كل جزء منها جزء من الاجرة ويحتمل الانقضاء في الجميع والرجوع  
في الماضي الى اجرة مثله نظر الى مقابلة مجموع الاجرة لمجموع المنفعة من حيث المجموع ومع القصر في حق

في تعيين المدة والطلاق العين

في تلف كل العين

العقد لا ريب في البطلان في الكل وانما الكلام في صورة الاطلاق ويحتمل ثبوت الخيار للمستاجر  
لبعض الصفقة فان فسخ ثبوت اجرة المثل لما مضى والاقباض المسمى بالنسبة وحيث ثبت بعض المسمى في  
تقسيط الاجرة على اجزاء المدة بالسوية فيسقط ما قبل المختلف منها ان تساوت اجزاء المدة والا فسط  
الاجرة بالنسبة ودفع الى المالك ما قبل الماضي وبهذا صرح في عدم وغيره لكنه انما يتم مع تقدير  
الاجارة بالمدة ولو قدرت بالمسافة ثبتت من الاجرة بقدر المستوفى وبشكل حيث لا يستوفى  
فهما مع مضي مدة يمكن فيها استيفاء جميع المنفعة او بعضها بلا قبض العين ولا بد لها مع تعيين  
العين والطلاق الزمان والظاهر عدم ثبوت شيء من الاجرة هنا الاصل كما مر فقول المحقق  
الثاني انه لا فرق بين كون المنفعة مقدرة بالزمان وعدمه في لزوم الاجرة بنية ما مضى من  
الزمان مع تلف العين في أثناء المدة لعلة ليس لبيد يد وانما يتم ما ذكره في صورة التقدير بالزمان  
مع قبض العين او بدلهما بد ونفاته ح لو مضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة او بعضها ثابت  
من الاجرة بنسبة الفائت من الزمان بل في هذا الفرض ايضا قد ثبتت الاجرة بنسبة ما قطع من  
المسافة لان نسبة المدة كما لو قطعت كلا او بعضا في زمان يسير على خلاف العادة وقد يرجع فيها  
الى المدة كما لو نقص ما قطع منها عن المتأخر في تلك المدة ثم قد يشكل الامر ايضا فيما لو قدر  
الاجارة بالمسافة والمدة معا مع زيادة المدة عن المسافة فانه لو مضى بعض المدة بلا استيفاء  
شيء من المنفعة قبضت العين ولا بدلت ولا اشكل ثبوت بعض الاجرة لو تلفت العين مع بقاء  
مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها كلا وعلى اي حال لو اختار المستاجر امضاء العقد في الباقي  
لا يثبت له الخيار في الفسخ وليس له المنع من قبول البعض الفائت والزائد بالفسخ في الكل  
لان تعميم الصفقة عليه قد جاء من قبل الله تعالى كما لو اشترى شيئا تلف بعضه قبل القبض  
فانه لا خيار للبائع في الفسخ لو رضى المشتري بالبيع ولضابطان المشتري وكذا المستاجر له خيار في  
الصفقة لو حصل التبعض من الله ثم ولا خيار للمستاجر والبائع به لو كان منتهيا الى وانما يثبت  
الخيار اذا جاء التبعض من جهة المشتري والمستاجر كما لو ظهر بعض البيع معيبا وبعضه صحيحا فان



ان عند المستاجر لا تبطل الاجارة فلا بد من تقييده ايضا بما ذكرنا وقال في عقد ان الاجارة لا تبطل  
 بالعذر واذا امكن الاستفاد وهو شامل لعذر المستاجر فيدل بالمفهوم على البطلان مع عدم  
 امكانه من المستاجر ولا بد من تقييده بصورة شرط الاستفاد بنفسه كذا ذكرنا وبطل ما في عقد غير  
 في الشرايع وقد صرح في المسالك وفتنه بان موت المستاجر يبطل الاجارة لو اشترط عليه المباشرة  
 بنفسه وما من من العزوع <sup>فإن</sup> ظهر لك ان قولهم ان الاجارة تبطل بتلف العين الموجهة ليس سديد  
 من حيث شموله تعيين المدة واطلاقتها تعيين العين واطلاقتها شرط الموجهة حفظ العين او لا  
 المستاجر في تسليمها او لا منع المستاجر من قبضها مع طلب الموجهة او لا كان الموجهة هو المالك او  
 الاجير او المستاجر فلا بد من حمل على صورة تعيين العين اما مع اطلاقها فيجب الابدال كما مر وكذا  
 في صورة التفريط مطلقا والاندك من الموجهة ثبوت الخيار للمستاجر من الفسخ والرجوع باجرة  
 المستقر وبين الرجوع باجرة المثل على الموجهة بلا فسخ من حيث اندك المنفعة عليه وبمحتمل الرجوع  
 باكثر من من المستقر باجرة المثل لكن مع الرجوع بالمستقر يلزم فسخ الاجارة **المسئلة الخامسة**  
 في احكام المانع من الاستفاد بالعين واستيفاء المنفعة منها غير ما مر من السلف **اعلم** ان المانع منه  
 اما من الله تعالى ومن المستاجر او الموجهة او الاجير وعلى المقادير اما قبل القبض وبعده ولما كان  
 اما عام او خاص بالمستاجر او يكون في العين كالمرض او منها كالوئورد الدابة او ابق العبد **ثم**  
 المانع اما شرعي او عقلي او عادي والزمان اما معين او لا وكذا العين **ثم** المانع اما داخلي او خارجي  
 فالاول كالمرض في العبد والدابة وهذا ما ينزل من منفعة العين ويقتطعها عن صلوح الاستفاد  
 الاجيرين كالوعرض بل كثر سبب الدابة قطع المسافة ومثله الماء والوجل المانع من قطع الطريق  
 وقدر على ذلك تقدر على الاجير ليدسدا وبلغ ومطر غزير او واقعة في الطريق يحجب عنها على  
 الدابة والاجير **ثم** المانع قد يكون مانعا من بروز المنفعة ووجودها وقد يكون مانعا من **صحة**  
 العين للاستفاد فالاول كالفيصال الثلج ونحوه ما مر والاخر كالفيصال مرض الدابة والاجير **ثم**  
 المانع قد يكون من قبل العين والاجير او من جهة المستاجر فالاول كالوجود في الطريق خوف على تلف

في احكام المانع من استفاد  
 بالعين

الدابة او غصبها او على تلف الاجير او مرضها او عرض فيه فخصا من المانع الشرعي فالعين في صلاحية  
 للاستفاد غاية الامر عرض ما يمنع من الاستفاد من جهة العين عقليا كالوئورد الدابة او ابق العبد او  
 الاجير او المستاجر رجل لقلع ضرب مولى فزال الاثر قبل القلع والمانع هنا شرعي فانه وان امكن تعلقه  
 في كبر الشر قد منع منه وحرمة ولكن لو استاجر دابة في طريق تعرض فيها ما يحجب منه على القصر والتمر  
 او المال ومنع عامة الناس ومثله ما لو استاجر دابة لحمل شيء خاص الى مكان معين فتلف الحمل للعين  
 قبل النقل او حملة على غيرها الى ذلك الموضع فسقط الاجرة وتبطل الاجارة لعوات حملها وتعلقها  
 وتعدر الاستفاد بالمنفعة الخاصة واصناع تحصيل الحاصل وتعدر تسليم المنفعة وتسلها والعقد  
 عليهما شرط في صحة العقد وربما يشكك بان ذلك شرط في ابتداء العقد لا في استدامته ومثله ما لو استاجر  
 اجيرا لحمل متاع الى موضع معين فافترق او تلف قبل النقل واستوجبه دابة الى مكان معين  
 لحاجة او مطالبة غريم او لقاء حبيب فقصبت الحاجة او حضر الغريم والمجيب قبل قطع المسافة الى  
 غرض ذلك من الغرض الكثرة والاضابط سقوط العين عن الاستفاد او تعدر الاستفاد بها شرعا او عقلا  
 او عادة والوجه في بطلان الاجارة في جميع تلك الصور فوات المنفعة الخاصة وتعدر استيفاء  
 والاستفاد بها وظهور بطلانها من اصلها كذا او بعضا او فرض شرط المعاوضة وجود العوضين  
 او امكان وجودهما حين العقد ونحو المدة العينة والعرض عدمه ومثله ما لو غرم المانع المستاجر  
 والعين والاجير اما الواجب بالمستاجر فان اشترط في العقد استيفاء المنفعة بنفسه بطلت الاجارة  
 بموته ونحوه لظهور تعدر حصول المنفعة واما لو لم يشترط ذلك فلا تبطل بل تورث المنفعة و  
 تنتقل الى الورثة وان لم تكن مفقودة لهم بل ولو كان في تلك المنفعة ضرر عليهم لان العين فائبة  
 للاستفاد ولا مانع منه كاهو الغرض ولو عرض مانع بالنسبة الى الوارث كان الحكم كما مر وقد يكون  
 المانع فيما يتعلق به العمل كافي استيجار الرضعة لارضاع حبي معين فيموت قبل الرضاع وكاستيجار  
 دابة الحمل متاع معين فيتلف قبل النقل وكاستيجار شخص لحياطة ثوب خاص فيتلف قبلها الى غير  
 ذلك فتبطل الاجارة ايضا لتعدر الاستفاد كما مر ومثله ما لو اشترط الولد من الرضاع كما مر ولو كان المانع



لما قرناه سابقاً ونقلناه عن الشيخ الثاني روي الشيخ في بي في زيادات الحدود عن اسمعيل بن عيسى  
ولما جد في كتب الرجال عن الحسن بن محمد عن الأجر يعني صاحبها يحل ضربه أم لا جاب نعم لا يحل ضربه  
ان وافقت امسكه ولا فحل عنه قوله ولا فحل عنه ثم في فتح الاجارة مع العميان والمخالفة  
واطلاقه يشمل الانشاع من العمل فيدل على جواز الفسخ وهو المطلوب واما احتمال كون  
الاجارة معاطات فيبعد مضافا الى ان ترك الاستفصال منه دليل على عموم الحكم وشموله  
صورة العقد ايضا واما احتمال ان يراد دخل سبيله مع اعطاء الاجرة الفساد ولو وجب  
الرجوع عليه باجرة المثل لبيته كما لا يخفى واما ما يظهر من الخبر من تعين الفسخ فمدفوع  
بالاجماع وبما يقتضيه الأصول من ضمان المثلث وجواز الرجوع عليه بعوض المثلث فتدبر  
هذا ولو اجر نفسه في المنفعة المورع عليها كان للمساخر الاجارة والرجوع على الثاني بالمسمى الاجارة  
الثانية وان وقعت الثانية على غير ما وقع عليه الاولى فاجارة كان فسخا للاجارة الاولى الى غير  
ذلك ما سبق في اجارة العين المورجة السابع انه لو منعه المساجر من العمل او لم يسلبه العين التي  
يجل فيها فلا ريب في ثبوت الاجرة عليه للاجر مع مضى المدة في الاجارة او مضى مدة يمكن العمل  
فيها بعد عرض الاجر نفسه عليه في الاجارة ولا فرق بين تعين العمل في شيء خاص وعدمه ولو كان  
الاجر اشاجر غيره للعل مع عدم شرط المباشرة فلم يسلم المالك العين ليعمل فيها رجوع الاجر الاول  
بالمسمى ان لم يفسخ وفي انقضاء الاجارة الثانية لتعذر العلم كالو تلفت العين او رجوع الاجر  
الثاني على الاول باجرته كالو غصب العين المشاعة اذا اجر الثاني لا مانع من طرفه وهو صالح  
للعمل ولك العين صالحة للعمل فيه وقد ملك الاجرة بالعقد فلا تسقط وجهاً ومساكن  
التفصيل فيه في محله المناسب وفي ضمان الاجر ورجوع المساجر عليه لو ترك العمل ولم  
يستوفى شيئاً اسكال مبني على ان منافع الحر هل تضمن بالقوت او لا وقد صرح الاصحاب بعدم  
ضمناها لو منعه الظاهر من العمل لكن مورد كلامهم صورة عدم الاجارة اما معها فافهم ان ضمان كون  
المنفعة مملوكة للمساخر وقد فوتها عليه فيضمها فتدبر المقام الثاني في منع الاجرة من انشاع

المستوفى

المساخر بالعين المورجة ومن استيفاء منفعة الاجر وهو مسئلة الغاصب للعين المورجة ولا ريب  
ان غصبها اما قبل القبض او بعده ثم اما في جميع مدة الاجارة او بعضها واما يستوفى الغاصب  
المنفعة بنفسه او غيره باجارة او بدنها ولا يستوفى شيئاً اصلاً والزمان امامهين او مضى  
مع تعيين العين وعدمه والاجارة اما تتعلق بالعين او بعمل الحر والمملوك مع استعماله او غير  
عن العمل واما يتعلق الغصب بما يجبان دليل الاجرة كالثوب بالنسبة الى الحياطة واكثر ما سبق  
من الاحكام في المقام الاول يجري هنا اذ لا فرق غالباً بين كون الغاصب هو المورج او الاجير  
الا انه مع عدم فسخ المساجر هنا يرجع باجرة المثل على الغاصب ون المورج لانه المباشرة لا خلاف  
المنفعة والمفوت لها لا المورج ولا رجوع له على المورج بعد القبض قطم اي لو وقع الغصب  
بعد قبض المساجر العين لبرائة المورج من الضمان واما انما الاشكال فيه لو وقع الغصب قبل  
القبض فاحتمل الشاهد الثاني تبعاً للمحقق الثاني جواز الرجوع عليه حتى لا يبين مضى  
على المورج قبل القبض ثم احتمل الشيخ الثاني عدمه لان المراد بالضمان هنا انقضاء العقد  
بفوات المنفعة قبل القبض وتلفها من المورج ورجوع المساجر عليه بالمسمى الاجرة المثل كما  
لوتلف العين قبله والفرق هنا خيار الفسخ لا الانقضاء اقول وهذا هو الاقوى  
لعدم الدليل على الرجوع على المورج بالعوض مع اصالته براءة ذمته عن العوض وعدم مباداة  
انقضاء المنفعة عليه ولا نسبة له فلا وجه لضمانه مع لزوم الوقوف في خلاف الاصل  
على المتيقن وهو الرجوع على الغاصب وبالمجمل ضمان الغاصب لعوض الثالث موضع وفاء  
مع وقوع التلف في يد سواء كان التلف بفعله ام بفعله نعم وضمان المورج له مشكوك فيه  
فينفي بالاصل ثم ان الغصب قبل القبض لو اوجب ضمان المورج بعوض الثالث من المنفعة و  
هو ان الرجوع عليه باجرة المثل لزم مثله بالغصب بعد قبض العين ايتم لتعلق القبض هنا  
بالعين وهي غير متعلق الاجارة وانما متعلقها المنفعة وهي غير مقبوضة وانما يقبض بتدريج  
شيئاً شيئاً باستيفائها او قبض العين وبذلكها من المورج ويدبر مع مضي مدة الاجارة او مدة



8122111

LN A4





اذ يحق وقد عرفت انه الحق بل فرق بين القيرح بالاطلاق وعدمه ولا يخفى ولا يخفى ضعف  
 هذا الوجوه والدليل يقتضي اصول القومية ان المنفعة مع عدم تعيين المدة في الاجارة  
 دين في ذمة المورج والاجر فله تعيينها وبلز المستاجر القبول كما انه تعيين الاجارة على  
 المعين بتعيين المورج في عين اذ المديون يخرج من جهة القضاء وليس للمستاجر تعيين في عين  
 وبان مد قبول ما عينه المالك والظن ان لو طلب المستاجر الامتناع او العمل في وقت خاص  
 يلزم الاجرا والمورج قبوله لانه كالدين يجب اداءه بالمطالبة ويجوز له الفسخ مع عدم الاجارة  
 وبه صرح المحقق الثاني وغيره ولو تضييق وقت المطلق واخذ مع وقت الخاصة فان لم يكن  
 المباشرة مأخوذة فيها فالارهاق لا يمكن الاستئابة في العمل المطلق والمباشرة في العمل  
 الا ان يحصر العمل في الاجرة تحكما كما ياف وان اخذت فيها المباشرة جاء فيه فاسبق من احتمال  
 بطلانها واحتمال الفرقة والتخير ويحتمل تقديم حق الخاصة لان الوقت لها اصله وفيه انه  
 لا فرق بينهما بعد ثبوت اصل الوقية وتقديم الصلوة القومية لو اجتمعت مع غيرها مع ضيق  
 وقتها انما هو للميل ومن ينظر بل الظن هو الاحتمال الاخير لان المنفعة ملوكة للثاني في ذلك  
 الوقت لا الاول ولو كانت الاولى خاصة والثانية مطلقة انصرف الثانية الى غير وقتها  
 فلا يخرج من العهد لو عصى ووقع العمل للمستاجر الثاني في الوقت الخاص بالاولى لا يقع الفعل  
 في غير وقته فلا يستحق على العمل شيئا وانما هو متبرع فان كان محل الاجارة باقيا وجبا لانيان  
 به ثانيا لا فلا كما مر تفصيله ويحتمل قبول الاجارة الثانية لوقت الاولى لاطلاق اللفظ  
 لكن لا يجوز العمل للثاني في ذلك الوقت ولو اتي به فانه كان صحيحا مجزيا ويستحق اجرته من الثاني  
 وهذا الاحتمال مبني على عدم استلزام الامر باليكن انتهى عن الصنف الخاص وعلى عدم اقتضاء القضا  
 في المعاملات وان صرح في الاجارة الثانية بالتعيم والسمول لوقت الاولى فان قيل يسمول  
 الاطلاق له وعدم المناقات بين الحرمة والعفة او عدم الثاني بين الجواز وكون الوقت  
 حق الاول لان الحرام هو ترك العمل الاول لا فعل الثاني كما قيل صحت وجري فيه ما ذكر في ابيان  
 الرابع

الواجب الواسع في وقت المضيق وان قيل بعدم شموله وثبوت المناقات بين الحرمة والعفة بناء  
 على اقتضاء النهي الفساد وبين الجواز وكون الحق للغير فسدت لفساد بعض الوقت الذي هو متعلق  
 الاجارة فيفسد الاجارة بفساد جزءها كما في الرط الفاسد والعفة لان الوقت غير داخل في  
 متعلق الاجارة بل هو خارج تابع كما مر فليعوا ذكر الوقت الخاص بالاولى ولا ضمير كالق  
 صرح فيها بايقاع العمل في المكان المعصوب وغيره على وجه التخيير فانه لا يبطل الاجارة بل يبين  
 العمل في المكان المباح ويحتمل ثبوت الخيار كما لو تبعضت الضيقة ولا يخفى ضعفه ويمكن  
 القول بالسمول وصحة العمل مع القيرح بالتعيم ولو لم نقل به حال الاطلاق اذ الظن من  
 الاطلاق هو ارادة ماعدا الوقت المعين فيقيد ظاهر الحال فيصرف العقد اليه فلا يقع العمل  
 فيه للثاني واكثر هذه الوجوه ضعيفة او ردناها بالمرج والاحتمال ومقتضى اصول بطلان  
 الاجارة في الوقت الخاص بالاولى وتصح في غير ذلك الوقت **الرابع عشر** ان الاكمل  
 في الاجارة المطلقة اذا لم يتقيد بوقت هو جواز التاخير وعدم وجوب المبادرة الحقيقية  
 الا مع قيام قرينة عليها وهل يشترط المبادرة العرفية بحيث لا يعيد منها وناغرا ولا يقتدر  
 المستاجر بالتاخير عادة او لا بل يجوز التاخير ولو الى اخر ازمنة الامكان فيه ويجوز ولا يبعد  
 الاول لانه المبادرة عرفا وعادة فكان العرف قرينة له في كل الاجارات ونسب الى الشهيد في  
 بعض تحقیقاته الى وجوب الفور في اول وقت الامكان وخرج عليه بطلان الاجارة الثانية  
 مع اشتراط المباشرة في الاولى من غير تعيين المدة اقول ان اراد كون الفور من قبيل الوقت فتعين  
 وقت الاجارة وبفوقه بوقت اول الوقت فالتميز حسن في موقعه ان اريد بالاجارة ان  
 الاجارة الخاصة والمطلقة مع تعيين المباشرة فانها اشترطت الى الفور وتغير موقته فبطل  
 لان الوقت حق الاول وانما لو اريد بالاجارة الثانية مطلق الاجارة بطلت الثانية لما خرجت  
 من جواز اجتماع الاجارة الخاصة والمطلقة وان اراد بوجوب الفور ان الاجارة الاولى بنا  
 على اطلاقها ويصح الالبان بمعلقها الى وقت كان الا انه يجب المباشرة فبطلان الاجارة



قول مدعي الاطلاق لاقتناعا على وقوع العقد في الجملة وادعاء احدهما امران ايدوا وهو القيد و  
الاصح مدعي الحقيقة هو مدعي ثبوت فنيها للفظ وهو حادث فالاصل عدمه واما الجنا  
عدم الارش والنفقة والمضاجعة ونحو ذلك ما يترتب على الحكم فلا يعارض من صالة عدم القيد  
في اللفظ لانها من التوابع ونظير ذلك ما لو اختلفت البايع والمشتري في كمية الثمن او الممن او مقدار  
الاجرة او العين الموردة او نحو ذلك من فظان يكون بينهما جامع مثل ان يقول البايع بعثت بعشرة  
وقول المشتري بل خمسة او يقول البايع بعثت نصف الدار وقال المشتري بل كلها وهكذا فانه  
يؤخذ بالعقد المتفق عليه وينفي الزايد بالاصل ولا يفسخ اصل الاجارة بل يبطل في الزايد خاصة  
ويجوز وجوب التحالف وانفساخ العقد لادعاء كل واحد منهما خلافا من العقد غير بايدي عليه  
ولا ريب ان المقيد اذا مات قيد انفسا اذ لا تقوم له ابد ون القيد واحد هاجد مدعي القيد فاذا  
نفينا القيد بالاصل لا يبقى جامع بينهما حتى يؤخذ به والاخذ بقول مدعي الاطلاق ترجح بلا  
مرجح وايضا مدعي القيد يدعي عدم وقوع النزاع في الامع القيد والاخر يدعي وقوعه بدو  
القيد فلا جامع بينهما فثبت **التاسع** انه لو اختلفا في القيد فانه في القواعد يقدم قول  
المستاجر اقول انما يقدم قوله مع عدم القيد والفرط في التلف والعيب صالة عدم ضمان  
المؤمن وبرائة الزمة منه ولو اختلف الاجر والمستاجر فيه قدم قول الاجر لما ذكره هذا مع الاتفاق  
على اصل التلف والعيب اما لو اتفق المورع والمستاجر والاجر والمشتري على القيد والفرط  
واختلفا في التلف والعيب بذلك فانكره الاجر وانكره المستاجر او ادعاه المورع وانكره المشتري  
قدم قول المنكر لا صالة عدمهما مضافا الى صالة البرائة من الضمان ولو اتفقا على ذلك وعلى  
وقوع التلف والعيب ايضا بعد ذلك لكن اختلفا في اشتداد التلف ونحوه اليه وكذا في سبق رد  
العين على التلف ونحوه فانه غير عينه قدم قول مدعي التاخر لا صالة تاخر الحادث مضافا الى الاتفاق  
البرائة من الضمان **العاشر** انه لو ادعى الصانع او المكارى والملاح هلاك المتاع وانكر المالك  
فانه في القواعد يقدم قوله بالبرائة اقول الاموى تقديم قول المستاجر على با صالة عدم التلف

ولفظه انفسا

ولفظه انفسا المستفيض وقد سبطا القول فيها سابق **الحادي عشر** انه لو ادعى  
مستاجر العين ثمنها قدم قوله للمالك كاسبق ولو اتفق هو والمالك على تلفها واختلفا في وقت  
فادعى المستاجر التلف بعد الرد وادعى المورع التلف عند المستاجر مع تاخر الرد بعد وجوبه فان  
علم تاريخ وجوب الرد مع الجهل بتاريخ التلف فالاصل تاخر التلف من وقت وجوب الرد مضافا  
الى صالة عدم الرد محكم بضمان العين مع بين المالك على عدم الرد ولو علم بتاريخ التلف مع الجهل  
بتاريخ وجوب الرد فالاصل عدم الضمان لا صالة تاخر وجوب الرد عن التلف ولا يضره اصل التمسك  
الرد لان مجرد التلف قبل الرد لا يوجب الضمان كما لا يخفى فخيلا الاجر والمستاجر للعين على عدم التلف  
عنده بعد وجوب الرد ولو جهل التاريخان فالاصل عدم الضمان بعد تعارض الدعويين وبتأ  
واصاله تاخر التلف معارضته با صالة تاخر وجوب الرد مضافا الى صالة عدم وجوبه واصل التمسك  
من الضمان ومجرد انقضاء مدة الاجارة لا يوجب الرد بل مطالبة المالك ولا دليل على اشتراط الرد  
بعد المدة في العقد والاصل عدمهما ولو علم التاريخان فلا نزاع لانه مع تاخر التلف من وقت يجب  
فيه الرد لا ريب في الضمان كانه مع تاخر تاريخ وجوب الرد لا ضمان اللهم الا ان يدعي غير المالك  
الاذن في البقاء بيده بعد وجوب الرد فالاصل عدمه ولا يوجب ذلك دفع الضمان ولو اتفقا  
على التلف عند غير المالك وادعى المالك التفرط في الرد بعد وجوبه بالمطالبة او نحوها مع القيد  
عليه فانكره الاخر حلف ولا يثبت عليه لا صالة عدم وجوبه وعدم الضمان ولو اتفقا على وجوب  
الرد فادعى غير المالك منها الرد بعد وجوبه وانكره المالك وادعى التلف بعد الرد وادعى المالك  
انه قبله قدم قوله للمالك لا صالة عدم الرد ولو اتفقا على اشتراط الرد بعد انقضاء المدة في العقد  
فادعى المالك التاخر عن الشرط وادعى الاخر عدمه مع الاتفاق على تلف العين فان علم تاريخ التلف  
وجعل تاريخ انقضاء المدة قدم قوله للمالك فلا ضمان لا صالة عدمه مضافا الى صالة تاخر التلف  
عن التلف وان انعكس الامر قدم قوله للمالك لا صالة تاخر التلف عن الرد وان جهل التاريخان  
فلا ضمان ولا اشكال مع العلم بهما ولو ادعى الاجر او مستاجر العين بعد انقضاء مدة الاجارة وقيد



على الموجر باجرة المثل لعدم فوات الحق الامع مضمرة المدة وتعيينها في الاجارة او تلف العين و  
تخصمها في العقد فيجوز الرجوع عليه بها كما يجوز له الرجوع على الغاصب لكن استقر  
الضمان على الغاصب ويحتمل انفساخ الاجارة بتلف العين ومضمرة المدة المعينتين في العقد ولو رجع  
بالمسمى على الموجر ف يرجع على الغاصب بقيمة العين واجرة مثل المنفعة الفائتة مدة الغصب ولعل  
الاقوى هو الوجه الاول لا الاجتزاء بتسكنا باضالة برامة ذمة الموجر من ضمانه واصالة بقاء  
العقد وعدم انفساخه **فروع** الاول ان الغاصب لو غصب العين بعض المدة او لا او  
اخر ان منه تبعض الصفقة فثبت للمساخر خيار الفسخ وربما لم منه نقص اجرة المدة المفقودة  
او غيرها حال الانقضاء عن الباقي عن اجرتها حين الانقضاء به فيكون للهيئة الاجتماعية مدخل في  
زيادة الاجرة فتكون مضمونة عليه ايضاً لحصول النقص بسببه كما ذكرنا مثله في غصب احد المصرا  
الثاني انه لو تلفت العين الموجرة بفعله او بفعل الله تعالى مع تعيينها في الاجارة سبباً لتمام  
تعيين الزمان او الاحتمل قوي بجواز رجوع المساجر على الغاصب باجرة مثل المنفعة الموجرة وكذا  
مع التلف الاجزائي لها بدون غصب لتفوت حقه ويحتمل انفساخ العقد بالتلف فيرجع كسائر  
بالمسمى على الموجر ثم يرجع على الغاصب بقيمة العين واجرة المثل مدة الغصب والحق هو الوجه الاول  
لو كان التلف بفعل الغاصب لتفوت المنفعة عليه بل يتخير بين الفسخ والرجوع على الغاصب  
باجرة المثل سواء كان الغصب قبل القبض ام بعده فان فسخ رجوع الموجر على الغاصب بقيمة العين دون  
اجرة المثل واذا وقع المستحق للموجر ورجع الموجر ايضاً على الغاصب بقيمة العين اما لو كان التلف  
بفعل الله تعالى تعيين الوجه الاخير انفساخ العقد لعدم ضمان الغاصب مع تلف المفقود  
اجرة منافعه وكذا لا يستحق الموجر اجرة النافع المستقبل مع تلف العين والاجارة تفسخ بتلفها  
كما ظهر فقد المنفعة الموجرة فلا اجرة لها ولو قيل بضمن الغاصب اجرة مثلها ورجع المساجر  
بها عليه لم صحة الاجارة واستحقاق الموجر المسمى عليه وفساد فقهه فذكر هذا كله مع التلف في ابدا  
المدة اما بعد انقضاءها فتعين الوجه الاول ويقتضي الاخير لو وقع تلف المنفعة تحت يد الغاصب

وغصب العين

دفع

سواء

سواء استوفى نظام لا ومع التلف في أماتها يتعين الاول في الماضي وبأني الوجوه في الباقي وكذا  
بأني الوجوه مع اطلاق المدة ولو وقع التلف بعد الاجارة بلا فصل بعيد به ويقوى الاول لو  
تلف بعد بقاءها في يد الغاصب مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة نظر الى جريان اليد على المنفعة  
وفواها في يد الثالث انه لو غصب ما استوجب الاجر للعل فيه في سقوط الاجارة وانفساخها  
لعدم العمل بنظر والحق مع تعيين المدة يفسخ الاجارة بمضيها والعين في يد الغاصب لعدم العمل  
ولا يثبت للاجر ويحتمل رجوعه على الغاصب باجرة المسمى لتفوتها عليه ويحتمل رجوعه على المساجر  
به ثم يرجع هو على الغاصب به او باجرة مثل المنفعة الفائتة ولعل الوسط اوسط وامام اطلاق  
المدة فثبت خيار الفسخ للاجر للضرر بالناخير وفي ضمان الغاصب اجرة مع عدم الفسخ نظر ولا يثبت  
له على المساجر قطعاً لعدم العمل وكذا لا رجوع على الغاصب فاما يضمن الغاصب الاجرة بعد انقضاء  
المدة المعينة وانفساخ الاجارة امام اطلاقها فلا وان فسخ ويحتمل الضمان حج مع الفسخ اي فسخ  
الاجر يضمن الغاصب للمساخر اجرة المنفعة وفيه بعد فقهه ولو جبر الاجر الحر ومنعه من العمل  
ففي ضمانه اجرة ما نقصت المدة الخاصة اشكال وتقرّب من الضمان نظر الى تفويت الاجرة للموكة  
عليه ولا فرق في جميع ذلك بين تعيين العين وعدمها امام اطلاق المدة فلا ضمان بدو الفسخ  
ومعه اشكال ثم حيث يثبت الرجوع على الظاهر كان الرجوع عليه هو المساجر ان لم يفسخ الاجارة  
والا جران فسخ ولا يخبر في هذه الفروض كلاماً **السر** في كونه الغاصب العين في الانشاء استوفى  
المساخر ما يقع من المنافع وطالب الغاصب باجرة مثل الماضي ويجري هنا جميع ما مر في منع الموجر من  
انقطاع المساجر بالعين الموجرة من الاقسام والاحكام ولا فرق مع عدم استيفاء الغصب جميع المدة بين  
وموعد اول مدة الاجارة او اخرها والمساجر استيفاء المنافع في اخر المدة في الاول وفي اولها  
في الثاني وكيف كان يتصور هناك صور ثلاث الاولى فسخ المساجر في جميع المدة ورجوعه  
على الموجر بالمسمى ورجوعه على الغاصب باجرة المثل مدة الغصب لتفويت المنفعة على المساجر  
وربما اوجب لك ضرراً لو كان مساجراً لقطع منافعه في مدة معينة فانه لو قطع بعضها زرع



بينه وبين تحريم شرطه من طعنها حتى يجمع بينهما بحمله عليه ثم قال والتحقيق ان المظن والمقتضى  
كانا متعينين لا يميز الجمع بينهما بل يحمل المظن على اطلاقه انتهى وانما ذكر هذا الكلام في رد من قال  
بالجواز في غير ارض الاجارة وحمل صحة الخلية على طعام ارض الاجارة مستنداً عليه بان رواية  
الفضيل توجب تقييد ذلك الخبر بما ذكره اقول لا يخفى ضعف ما رده عليه اذ الغرض من ذلك  
التقييد حمل اطلاق خبر الجلبى على مفهوم رواية الفضيل وتقييده به ولا ريب في ثبوت مفهومها  
المنطوق خبر الجلبى لذلك على الجواز حيث لا يكون الطعام من ارض الاجارة مظن ولو من الجنس  
وهو ينافي المنع من ارضه من الجنس كما اقتضاه خبر الجلبى ولا ريب في لزوم حمل المظن على مقتضى  
والجمع بينهما مع التناقض عدة مطردة كافي العام والخاص وتساويا وليس المراد بتقييد خبر الجلبى بـ  
رواية الفضيل من حيث اختصاص المنع فيها بطعام ارض الاجارة كانه في المسالك من المعلوم  
لدى ذوى العلوم ان المنع عن بعض الافراد لا يوجب اختصاص المنع به ثم لا يخفى انه قد اختلفوا  
المنع في احدى موثقة اسحق بن عمار بالوكان الطعام من ارض معينة لكان العلم المنصوصة  
فيها وهو قوله لان الذهب والفضة مضمون وهذا ليس بمضمون بتقريب ما مر وان كان  
مظن في احدى الراي وينبغي حمل اطلاق موثقة اسحق الاخرى وروايتي الي بصير واستحق غبار  
ايهم على ذلك لوجوه المورد والمضمون في الجمع وان خلت عن التعليل وهذا يوجب انهم ضعف  
اطلاق الاخبار المانعة ومع ذلك ينحصر اطلاق المنع في صحيحى ابى العزاد وابن مهزيار وقد  
عرفت وجه التقضى عنهما فلا تغفل فان قيل لا ينحصر وجه الجمع بين الاخبار فاذكر الامكان  
الجمع بينهما بوجه آخر وهو حمل اخبار المنع على الكراهة وما دل على التفصيل بقسميه على استسكان  
الكراهة قلنا لا يخفى ان حمل اللفظ في الحرمة على الكراهة يتوقف على الدليل ولا شاهد له  
سوى ارادة الجمع وهو مثير بما ذكرناه سالفاً من الجمع بالتقييد لا يفي حمل المظن في العموم على  
المقتضى وفرد خاص ايهم يحتاج الى دليل وليس ما يدل عليه سوى ارادة الجمع وهو ممكن بالحمل على  
الكراهة لاننا نقول ان التقييد خير من التخصيص بخير من المجاز كما قرره في الاصول ومع ذلك يلزم

من حمل اخبار المنع على الكراهة حمل اخبار التفصيل على استسكان الكراهة وهو محال آخر وتقييد اخبار  
المنع بتلك الاخبار المفصلة وان استلزم تقييد اخبار الجواز ايضاً لان التقييد يهون من  
الحمل على الكراهة فضلاً عن الحمل على استسكانها فانها محال بعيد فتدبر هذا مع ان حمل صحيح  
ابن مهزيار وابى العزاد على الكراهة لا يخفى ما فيه اذ لا يخفى صراحة في الحرمة اذ الكراهة  
لا توجب المنع من اخذ مال اليتيم ولا يجوز اطلاقه مع انها صريحة في تحريم اخذها فلا وجه  
على الكراهة ويعضد انه تم حكم فيها بجواز بيع العيص من نصيبه فخر او لو اراد باليهى الكراهة  
لزم تساويها فيه من حيث اشراكها في الكراهة كما لا يخفى وما خبر ابن مهزيار فقد ارم به فيه  
او لا باجارة الارض بالذهب بعد ان سئل الراوى عن جوازها بالطعام ثم ذكر المسائل فعد  
الاجارة بالذهب وما يوجبها التقضى عن الاجارة بالطعام هو الاجارة بالدرهم ثم تصونها  
بالطعام فلم يجزه الامام ثم حيث قال ما ينبغي اذا كنت ماخذاً للطعام ثم لما لم يحل عليه انما بان  
في ترك الاجارة بالطعام ضرراً عليه وعلى الامام ثم حيث ان الراوى كان من وكلائه ثم لقد  
الاجارة بغير الطعام فاذن الامام له في الاجارة بالطعام او بالتقوى من المعلوم ان لا  
تشديد في المكروه بذلك لانكار البليغ فان قلت ان ذلك الخبر على عكس ذلك اظهر ان لو كان  
ذلك حراماً لم يكن الاذن فيه اصلاً مع الضرر بدونه وعدمه اذ الضرر لا يجوز الحرام وانما يوجب  
المكروه ويرفع كراهته قلت انه ممنوع لان الضرورات قد تتبع المحظورات ولعل تجوزها ثم قلنا  
بحال الضرورة ومناقب التحريم له ممنوع والخبر حجة عليه ويؤيد ان هذا لك وللمنا من جمعين  
فقال له ابن مهزيار قد ندمت حيث لم استاذنه لاصحابنا جميعاً وقوله ثم هذه لعله الضرورة  
فقال نعم فقد ظهر اختصاص بحال الضرورة ولا يثنى من المكروه كل فتدبر وبما ذكرنا يعلم ان  
ما ذهب اليه بعض من كراهة الاجارة بالطعام مظن ولو كان من تلك الارض غير جيد لا يستلزم  
اطراح خبر صحيحين مشهورين بلا داع وضرورة وفي صحيحه الوتر اجل اسرى من رجل  
جرباً ما معلوم بمائة كره على ان يعطيه من الارض فقال حرام قلت فاقول ان اسرى من الارض لا يكل



عبارة عن عدم القدرة عليه لا الامتناع منه هذا كله لو حصل قبض العين الموجهة اما بدون ذلك فيمكن القول بثبوت الخيار بالناخير ثلثة ايام كما هو ثابت في البيع فانه انما يثبت فيه لو لم يحصل اقباض شيء من العوضين لكن الدليل لثبوته خاص بالبيع وهو مفقود ههنا القياس باطل وقيل يتخير الموجه في الفسخ مع العيب في الاجرة ولو لم يمنع من الابدال وضعف فاما ما رُسِمَ انه يحتمل ان يراد بهذا القول تعين خيار الفسخ من دون جواز الابدال ولا الاكراه والظاهر ان يراد به جواز الفسخ مع جواز الابدال من غير جواز اخذ الارش او مع جوازهما بالجملة فالوجوه في المسئلة متكررة والذي يوافق الاصول هو جواز الابدال خاصة الامع التراضية بالقبول وبترتيب عليه ان نماء الاجرة المعيبة بعد القبض قبل الرد او التراضية عليها للمساخر لا الموجه لحدوثه في ملكه واما لو قبل يتخير الموجه بين الابدال والقبول فمراعاة المسافر ثلثا للموجه كحصوله بعد القبض في ملكه اذ الظاهر من هذا القول ثبوت الملك بتسليم الاجرة المعيبة وان امكن على هذا القول ان يبقى بعدم الملك السابق بل يبقى مراعى فان ردها تبين عدم الملك ابتداء وكان النماء للمساخر والظاهر ثبوت الملك حين القبض فالنماء للموجه ويحتمل على هذا القول عدم دخول الاجرة في ملك الموجه الامع العلم بالعيب والرضا به فانه يحتمل في ملكه فالنماء قبله للمساخر فتدبر وترى على ذلك باقي الفروع ومنها انه لو اخذنا الاجرة المعيبة فصرف فيفاق استوفى منفعتها سواء كان عالما بالعيب ام لا فان قبل بعدم دخول المعيبة في متعلق العقد كان اشغاعه بها تبرعا او باجرة ولو قبل بدخولها فيه استحق الارش للوصف الفاسد **الباب الاول** في احكام الاجارة وفيه فصول **الاول** في الاحكام المشتركة بين الاجراء والاعيان الموجهة وفيه مسائل الاولى انه كاي بيع المعاطاة في البيع ونحوه كك في الاجارة ويدل عليه مصفا الى الاجماع والسيرة المستمرة ما ورد من كراهة الحجامه بشرط الاجرة ومن المماوم عدم صحة العقد بدون الاجرة فتكون معاطاة بالضرورة وما دل على استحباب شرط الاجرة في الاجارة وفتنائه جواز تركه ولو لا صحة المعاطات وجب شرطها لفساد العقد بالخلو عن الاجرة فتدبر وما

في حكمه

مباحث المعاطاة موكول الى ما ذكرناه في كتاب البيع لان البيع والاجارة من واحد في ذلك بلا فرق ونقول هذا لا ريب في لزوم المعاطاة لتبعنا احد العوضين ونقله من الملك فعلى هذا الجاه المساجر العين الموجهة توجب لزومها وثبوت الملك لها ولو لم نقل بافادة المعاطاة للملك ولو لم نقل بافادة الاجارة في بيع المعاطات للملك والزرع لان المنفعة في الاجارة احد العوضين وهي توجب نقلها وقد عرفت ان نقل احد العوضين في المعاطات يوجب للملك والزرع ولا فرق بين تصرف المساجر في العين والاشغاع بها وعدم حصول النقل وكذا يلزم المعاطاة في الاجارة بالقرينة في المنفعة واستيفائها كالا او بعضها لان ثبوتها لاحد العوضين هو وجوب الملك للزرع اجماعا سواء كان الاشغاع منه ام من غيره بعارية ما بدو استيفائها فيحمل للزرع او للملك بقوات كل المنفعة او بعضها تحت اليد لا يغير في لزوم المعاطات الا تلاف بل يكفي التلف قطعا وعلى هذا لو مضى بعض المدة قبل قبض العين مع بدل الموجه لها لزم من المعاطات ايضا تلف بعض المنفعة في ملك المساجر معاطاة ومن رُسِمَ يستمر عليه في الاجارة بذلك كالمرو في الملك او للزرع لو تلفت المنفعة قبل القبض بدو البذل اشكال هذا مع تعيين المدة والافلا للزرع ولا ملك والظاهر حصول الملك والزرع مع تعيين المدة لو وقع التلف فيها من المساجر الثانية في الاجارة الخاص وفيه مسائل **الاولى** الاجارة على الحر اما بعير فيه المباشرة بالنفس وتعيين مدة العمل او لا يعبر فيها شيء منها او يعبر احدها خاصة فالاقسام اربعة رُسِمَ اما تقع الاجارة على عمل معين او على جميع المنافع ومن ضربها في الاربعة يحصل اقسام ثمانية فثمان منها للاجر الخاص وهي تعيين المباشرة والمدة في العمل المعين او في جميع المنافع وثمان منها باطلاق وهما وقوع الاجارة على جميع المنافع بدو تعيين المدة خاصة او من غير اعتبار المباشرة ايضا واربعة منها للاجر المطلق وهي عدم تعيين المدة مع اعتبار المباشرة وبالعكس وعدم تعيين المدة ولا المباشرة ولا يتعلق الاجارة على الاول والاخر بطلاق المنافع للزرع بتعيين المدة مع عدم تعيين المنفعة حدان من الجهالة وتعلق على



جلا الاجارة في الاشهر التي لا ينقطع الماء فيها والباقي اجعله في الاشهر التي ينقطع فيها الماء ولو  
 درهم وفيه دلالة على ان المنافع من الاشعاع بالعين الموجرة لو حصل في الاشياء وان سقوط الاشعاع  
 بالارض في الاشياء يوجب مطلق الاجارة ولا يمكن وجه السؤال عن كيفية اجارة الرعي مع احتمال  
 قطع الماء في الاشياء الموجب لتعطيل الرعي ولم يكن وجه لقوله في اجعل جل الاجارة في الاشهر التي  
 في الاشهر التي لا ينقطع الماء فيها اي حرت العادة بوجوده فيها قوله والباقي اجعله في الاشهر التي  
 في الاشهر التي يحتمل عادة انقطاع الماء فيها ولعل وجه تعليم حيلة شرعية فيحق الموجر بها غالب  
 الاجارة لو اتفق قطع الماء في بعض اوقات السنة فلا يتضرر بطلان الاجارة لو اتفق انقطاع الماء  
 وهي ما ذكره الامام في جعل اكثر الاجارة في مقابل الاشهر التي يعلم هدم انقطاع الماء فيها والي  
 القليل جدا بانها غير هائلة عن ما يحصل به فان لم ينقطع الماء استحق جميع الاجارة ولو فرض انقطاع  
 احيانا استحق اكثر الاجارة وكان الفأنت عليه شيئا يسيرا جدا لا يضر به من اكثر الاشعاع الاجارة  
 في المدة التي ينقطع فيها الماء فليقطع ما بان اثر من الاجارة ثم ان تلف العين الموجرة اما من قبل الله  
 تعالى ومن الموجر والمساخر والاجني وصغار الاجارة اما معين او كلي والزمان معين او لا  
 والمساخر اما فرط في حفظ العين مع وقوع التلف من غيره او لا فرط في اخذ العين او لا والموجر  
 ايضا اما فرط في دفع العين الى المساخر بعد طلبه لها او في حفظها او لا والاجارة اما على عين  
 او العمل وعلى التفادي اما يكون التلف قبل قبض العين وبعد الاستيفاء بعض المنفعة او  
 قبله وقد يحصل تلف المنفعة بدون تلف العين بان يخرج بر العين عن صلاح الاشعاع بها كما  
 لو يئيب الدابة بحيث تعد الاشعاع بها العوج او يحرقه او يهدم الدار اذا عرفت ذلك فاعلم انه  
 يدل على انفساخ الاجارة بتلف العين الموجرة مضافا الى ما مر من انشاء القدر على تسليم المنفعة  
 شرعا بعد تلفها وهي شرط في صحة الاجارة لكن هذا يقتضي بطلان الاجارة من اصله وظهوره  
 بالتلف وان حكم بالصحة قبله بحسب الظن وهو خلاف ما يظهر من الاحكام من انفساخها من  
 حين التلف ويظهر من التمسك في نداء الاجارة فهو على البطلان من اصله للمساخر وعلى الانفساخ من حين

التلف

التلف للموجر ثم على البطلان من اصله اما سيطر الاجارة في جميع متاعها او في الباقي من المنفعة خاصة  
 بعد استيفاء بعضها ويظهر من التمسك بالنسبة الى المنفعة المستوفاة لو وجدت فعلا الاول ثبت لها  
 اجرة المثل وعلى الاخر يسمى بالنسبة فان قيل ان مقتضى القاعدة ثبوت الاجرة على المساخر وتلف  
 المنفعة منه لا شفعها اليه بالعقد والتلف وقع في ملكه فاشراط القبض في الاجارة ليرفع التمسك  
 عن الموجر لا وجه له اذ لا دليل عليه وكون الاصل وقوع التلف من الموجر لعدم تسليم حق المساخر  
 اليه الا ما خرج بالدليل لم ينهض عليه حجة ولو سلم بما لا يسلم وله قبله قبض العين اما بعد فلا  
 قبض المنفعة بقبض العين لانها تابعة لها فائمة بها ومن ثم يستحق الموجر قبض الاجرة فتسلم  
 العين من ايده ثم قبل القبض وبعد او قبله خاصا كان في ضمان المساخر فلا مدعوت ان الظن  
 اتفاق الاصحاب على ان ضمان على الموجر مطلقا ولعل وجه سقوط الاشعاع بها وخروجها عن  
 قابلية الاشعاع راسا وكذا لو تلفت المنفعة دون العين كما مر ولما كان المشأله من ان الاقدار  
 ومطابق الافهام فلا بأس من ضبط المرام فنقول قبض المنفعة اما يتوقف على استيفائها  
 ووجودها تدرجيا وشيئا فشيئا ولا يتصور قبضها دفعة ويتوقف على قبض العين وثبوت  
 سلطان المساخر عليها في زمن يمكن استيفاء المنفعة فيه اذ لا يعتبر في قبض المنفعة استعمال  
 العين واستيفاء منفعتها اجماعا بل لو كانت منفعتها تحت يد المساخر بحيث لو اراد الاستيفاء  
 بما يمنع منه مانع فكيف ان زمان حصل قبض جزء من المنفعة والارزاق عدم استقرار الاجارة بدونه  
 الاشعاع وان كان العين في يد المساخر وفساده ظاهر واما المتوقف قبض المنفعة على شيء  
 ذلك بل يتحقق قبض العين من دون حاجة الى استيفاء المنفعة ولا الى مضي مدة يمكن الاشعاع  
 بها في يد المساخر فعلا الاول لا وجه لعدم ثبوت خيار الفسخ بقبض العين بعد قبضها وكذا الحكم  
 بحكم الاصحاب بوجوب قبض الاجرة مع قبض العين قبل مضي من الاشعاع لعدم قبض المنفعة  
 ولا بحسب قبض الاجرة قبل قبض المساخر المنفعة اجماعا ومن ثم لا يسلم اجرة العمل الا بعد الفسخ  
 منه ولو قيل بعدم اشراط قبض الاجرة بقبض المنفعة ورد مضافا الى القبض بالوكانت الاجارة



ومنه على انفراد العقد الى الاجرة المصيبة قلنا نعم لكن صرح في القواعد وجامع المقاصد  
الكفاية وغيرهما بالتفريق بين الفسخ والقبول بالارث حيث يتعدى الابدال ويتوجه عليه فاذا ذكرنا  
فتدبر فان قيل ان الاجرة المصيبة بدل عما استحقته الموجر من الاجرة واخذ غرضا وقع عليه العقد  
بدل عنه جائز بلا اشكال لو وقع التراضي عليه قلنا على هذا لا يثبت الخيار للموجر بين الابدال  
والقبول بل لابد من رضى المستاجر ايضا في القبول لان ما دفعه اليه من الاجرة غير ما وقع عليه  
العقد ولا يستحقه الموجر فله استرداده فثبت له الخيار ايضا بين الابدال والرضا بما دفعه له ولو  
وبالحيلة لابد من التراضي في استحقاق المعيبة بحيث يتصور رضا احداهما لا استحقاق ويجوز الابدال  
والظن من كلامهم اختصاص الخيار بالموجر وان لا خيار للمستاجر بل يجب على دفع المعيبة لو اخطأها  
الموجر والحاصل انه لا ريب في جواز قبول المعيبة بدفع المستاجر لها مع اطلاق الاجرة  
سواء في ذلك ما لو كان المستاجر عند رضى الابدال وغيره لكن لا على انها نفس الاجرة المستحقة  
بالاجارة لظهور كونها الاجرة المصيبة من حيث انفرادها لا اطلاق اليها بل لو وقع التراضي  
من الموجر بقبولها ومن المستاجر بدفعها اليه ومن المعلوم جواز ابدال الاجرة المستحقة بغيرها  
اجماعا مع التراضي به لانه معاوضة على الاجرة جديدة ولا بد من القبول هنا بالارث قطعاً  
لانه عوض عن الجزء الفاني المستحق بالعقد والجواب بان الغرض من رضى المستاجر بدفع المعيبة  
فاذا رضى الموجر بها انقضى وتحقق الشرط الذي هو التراضي وصارت بدلا عن الاجرة وليكن  
غرضهم من جواز القبول سوى هذا اي القبول على وجه المعاوضة عن الاجرة المستحقة وهي كخيار  
بالتراضي ولا يراد جواز القبول على هذا من افراد الاجرة الواقعة عليها مدفع بان مجرد  
دفع المستاجر للمعيبة لا يقتضي رضاه به لا مكان ان يكون الدفع للجهل بالمعيب وزعم ان المدفع  
مطابق للحق ومع فرض علمه بالمعيب انما بدله في دفع المعيبة فاراد استرداده فلا يصح  
قبول الموجر خاصة وفيه نظر الى الغرض عدم الابدال وهو ملازم للرضا بالمدفع فاذا رضى  
الموجر به حصل التراضي لكن يتوجه عليه ان رضاه لا يستلزم الرضا بالارث وجب للمستاجر على

الارث

الارث لا دليل عليه والضرر عن الموجر ينشأ من دفع الفسخ على ان تعدد الابدال ربما كان للموجر عنه  
فلا يستلزم رضاه بدفعه فتدبر جداً هذا كله اذا قلنا بانفراد اطلاق الابدال الى افراد المعيبة اعمالي  
فيلزم بمقتضى جميع الافراد المعيبة والصحيحة ويراد به فرد من الافراد اي فرد كان فلا وجه لثبوت الخيار  
وجوبه لو اخطأ الموجر والارث مع القبول بل الواجب هو القبول لان المراد فرد من الافراد  
حصل فان قيل لعل وجه الرد والابدال ان القبض لبعض الافراد يوجب تعيين الحق واخطأه  
فيصير كالعقد على المعين ويؤمل اليه وقد عرفت ان التعيين في العقد يوجب الخيار في الرد قلنا  
لو تم هذا لامتنع جواز دفع العقد والمنع من جواز الابدال من حيث تعيين الحق في المقبوض  
وطرد الاختصاص فيه وان كان كتابيا بالاصل وكلاهما خلاف ما صرحوا به وبالحيلة جواز القبول  
وصحته مطلقا مشكلا كما عرفت ويجوز الاشكال فيه لو كان العيب في المنفعة المظنة او في البيع  
المظن والتمسك بكون هذا كله لو رضى المستاجر بالابدال فان افسح منه قيل ان الموجر يتخير بين الفسخ  
والرضا بالمعيب في اخذ بالارث وفيشكل بان جواز الفسخ لا دليل عليه والاستناد الى الضرر مدعى  
بان الموجر ان لم يعلم العيب الموجر فلا ضرر عليه اذ له حبسها عنه حتى يبدلها اللهم الا ان يقر  
بدخول الضرر عليه باعتبار تحريم القرف فيها والاستفعاؤها لولا الفسخ لان منافعها مستحقة  
لغيره فاذا فسخ جاز له الاستفعاؤها باجارة او غيرها لكن انما يتم ذلك مع تعيين المدة والعين الموصوفة  
لأنه مع اطلاق احداهما لجواز استفعاها بالمعيب وان كان الموجر سلم عين الموجرة الى  
المستاجر فلا ثمرة في الفسخ لكون العين بيد الغير فسخ او لا اللهم الا ان يفرض القعدة على  
استرداد العين مع الفسخ لا اذا لم يفسخ اذ لا سلطنة له على الاسترداد بدو الفسخ او يثبت  
اجرة المثل له على المستاجر بعد الفسخ والاستفعا مع تعدد الاسترداد واما اخذ الارث مع قبول  
العين ففيه ما مر من عدم دخول المعيبة في عقد الاجارة مضافا الى عقد ما يدل على ثبوت الخيار  
والضرر من دفع الفسخ فليس له ان يطالب بالارث اللهم الا ان يقر بمدفع الضرر بكل من الفسخ و  
الارث ولا ترجح احدهما على الاخر وما يوافق ان خيار الفسخ لتعدد التسليم وفيه ان تعدد التسليم

تأشكك في هذا القول



فما دل على الضمان لو استكرى من الجبال ابلد الجمل الزيت فادعى انخراف بعض الزمان واهراق ما فيه  
فانه لم يمت من كون انخراف باعتبار سقوط الجمل بالجمل وخرقة برجله او يغير ذلك من الافات  
السموية ويؤيد قوله احتياطاً على امتعة الناس وفي رواية اذا استبرك البعير والدابة  
بجملها فضا جملها ضامن قوله استبرك من البروك اي اذا تلفت شيئاً او جنى بركه وفيه  
دلالة على المطلوب لكن في بعض النسخ استقلال بدل استبرك وفي بعضها استبرك من الترك  
وهو بمنزلة استقلال طراد منها واحداً هو انفرادها وعدم كون صاحبها معها فليضيع الحمل  
والضمان هنا للتفريط من حيث ترك الدابة وحدها وهو مظنة الضياع والتلف وعلى  
هذا الدلالة في الجز على المطلوب ويؤيد اصاله عدم التلف فالاجر مدع له فعليه البينة  
وعلى المالك البين واحتمال كونه اميناً يسمع قوله بيمينه ضعيف جداً كما في **الرابع** انه لو  
كان اجارة العين لصحة المستاجر وانفعاها فبقول قوله بالرد اذا تلف والعدم في  
ومقتضى الاصول هو الاخير لان قوله يخالف الاصل فهو مدع فعليه البينة فان لم يأت بها فمن  
مع ان عدم سماع قول الاجرة في الرد وثبوت الضمان عليه يوجب عدمه هنا بطريق او في  
لان قبض الاجر لصحة المالك وقبض المستاجر لصحة نفسه ولو شرط الضمان مع عدم ثبوته  
حين الاطلاق او شرط عدمه مع ثبوته فكف في الصحة وجهاً ولعل الصحة اقوى له <sup>منه</sup> في قول  
عند شرطهم **الخامس** انه لو ادعى الاجر بعد انقضاء مدة الاجارة وناجز الرد مع المطالبة  
تلف العين في أثناء المدة قوى عدم سماع قوله فيه والحكم بضمائه حج وان قيل بعد مدعي  
التلف لم يخرج عن الامانة بعد انقضاء المدة وثبوت الخيار بتفريطه في الرد بعد المطالبة فلا  
يقبل قوله حج ولو في التلف زمن الاجارة وعليه البينة في ثبوته فتدبر فانه فرع حسن جيد  
لا احد فيه كلاماً ويجعل سماع قوله حج عند من يحكم بعدم الضمان بل دعوى التلف تدبر **السادس**  
انه مع تسليم الاجر والمستاجر على التفريط بما يدعى الاول ناخره عن مدة الاجارة لئلا يثبت الاجر  
ويُدعى الاجر سبقه عليها السقط الاجرة لعدم العمل قدم قول الاجرة صالحة ناخر الحادث

المسألة الثامنة

**المسألة التاسعة عشر** انه لو قبل الاجر عملاً اي اجر نفسه فان كان شرط عليه المباشرة فليس له  
تقبل غيره اما مع الاطلاق او التصريح بعدم لزوم المباشرة فيجوز له تقبيله غيره بمثل ما تقبل  
او بان يد منه اجماعاً وللنقض ان قبل باقل منه فان كان بعد ان عمل او احدث فيه حدثاً  
جاز ايضاً بالنقض والاجماع ففيه خلاف وتساوي معروف بين الاصحاب فانكروا تحريمه كافي  
الكفاية للاخبار المتطابقة بالرفق عنه وفي بعضها التحريم بان فضل الاجر حرام وجملة منها  
صحيحة معتبرة ولا معارض لها والاصل لا يعارضها ولفظ لا يصلح كإيراد في رواية ضعيفة  
لا يصلح حمل الرضى على الكراهة في النصوص المستفيضة لفقدانها ومتراو لا وعدم الدلالة  
على الكراهة ثانياً بل هو ظ في الحرمة لان كل جاز صالح فغير الصالح حرام ومع التناول فعلة  
الامر اجماله وعدم دلالة على الحرمة ولا غير قابل هو ان فخل على التحريم بقرينة الاخبار والثابت  
الظن فيه جمعا وفي ضمه حملها على الكراهة جمعا بينهما وبين ما دل على الجواز وكذا في الكفاية  
ولا يحضر في ما يدل على الجواز فتدبر **فروع الاول** انه لا فرق على القول بالتحريم  
وعدمه بين الاجارة على عمل خاص ومطعم العمل وجميع النافع ولا بين ان يكون اجرة مثل الشقة  
الثاني اقل من اجرة مثل الاول وان يداومنا بالها مع احتمال الجواز في الاول فتدبر **والثاني**  
بين ان المالك حين العقد وبعد في الاجارة بالاقول وعدمه لا طلاق المقول لان ذلك  
ليس حق المالك حتى يسقط اسقاطه ويجوز بجوازها وبما هو حقه نعم ومنه يظهر ان شرط  
في العقد فاسد فلا يؤثر في الجواز فتدبر **والثاني** اطلاق الاجارة والتصريح بعدم لزوم  
المباشرة كل ذلك لا طلاق النقص الفوق **الثاني** لا فرق في العمل المجوز للاجارة بالاكتر  
من القليل والكثير بشرط كونه متوقفاً على صالحا مقابلته بالمال ولا اثر له بدونه ويجوز الاجراء  
بمطلق العمل لا طلاق النقص الفوق وفيه انه ينصرف الى المتبادر وهو المقول والمراد بالعمل  
مطعم وصول الشيء من الاجر الى المالك من عين ومنفعة كما لو فصل الثوب او اذاب الذهب وق  
الفضة او دفع الى الاجر الثاني خيوط **الثالث** ان المراد بالعمل الموضع للاجارة بالازدياد عمل



بأنه عبادته ثم تقبل الأرض بالثمن والرابع قبلها بالنصف قال لا بأس برفقت فاقبلها بالثمن  
درهم فاقبلها بالعين قال لا يجوز قلت كيف صار الأول جازيا ولم يحز الثاني قال لا يجوز هذا  
وذلك غير مضمون والظن وفيه دلالة ليقم على المنع من اجارة العين الموجه بان يد ما استوجر  
مع كون الاجارة بالنصب والقفرة كادل عليه الخبران الاولان ان الظن ان الرضى في قوله لا يجوز  
انما هو لاجل التقييل بان يد ما تقبل به كما يشهد له التقييل وملاحظة ما مر من الخبرين فان  
الظن ان المراد بالسؤال والجواب في الجميع واحدا فلا بد من ارادة الاجارة من لفظ التقييل هنا وليس  
الرضى من الرضى فيه عدم جواز المزارعة بالتقديس اذ لا بد فيها من وقوعها على الجزء المشاع من  
حاصل الارض وان كان هذا المعنى صحيحا اليقين وبالجملة المراد بالتقييل في اول الخبر غير ما اراد به  
اخر وفي رواية الخاشي قال سئل عن رجل استاجر ارضا من ارض الخراج بدراهم مائة او  
بطعام معلوم فوجدها قطعة قطعة او جريبا جريبا بشئ معلوم فيكون له فضل فيما استاجر  
من السلطان ولا ينقص شيئا او يواجر تلك الارض قطعا قطعا على ان يعطيهم البذر والنفقة  
فيكون في ذلك الفضل على اجارته وله تربة الارض وليس له فقال اذا استاجر ارضا فافترق  
فيها شيئا او رمت فيها فلا بأس بما ذكرت قوله ثم وله تربة الارض وليس له معناه سمي  
لنفسه من تربة الارض شيئا ولا يبقى بل يواجرها كلها واجاب ثم بانه اذا انفق فيها شيئا او  
او عمل ملكا جاز ذلك سواء بقى له من الارض شيء ام لا وسواء فضل له شيء على اجارته ام لا وفي  
رواية لا بأس بان يستاجر الرجل الدار او الارض او السفينة ثم يواجرها باكثر مما استاجر بها  
اذا اصلح فيها شيئا ولا يذهب عليه ان يمكن ان يكون ذكر الذهب والفضة في الاخبار الماضية على  
وجه المثال وانما الغرض منها بيان جواز المزارعة على اكثر مما زرع عليه وعدم جواز الاجارة  
على ان يد ما استوجر عليه وانما اقتصر على الذهب والفضة والاجارة لانها الغالبان في  
الاجرة ولما كان التقييل بهما من خواص الاجارة ولا يمكن في المزارعة كنى به عن الاجارة كما يريد  
بالتقييل بالنصف ونحوه المزارعة فلا وجه ما استشكل في الكفاية فيما لو كانت الاجارة بالذهب  
او الفضة

الفضة لما مر من الاخبار السابقة رغما منه اخفا من الحكم فيها بما اذا كانت الاجارة باحدا وقد  
عرفت ما هو المراد منها وهناك اخبار اخر تناسب المطلوب منها صحيحة الخاشي في الرجل يشتري  
من السلطان من ارض الخراج بدراهم مائة او بطعام مسمى ثم جرها وشرط ان يرضها ان يقاسمه  
النصف او اقل من ذلك واكثر وله في الارض بعد ذلك فضل يصلح له ذلك قال نعم اذا حضر  
لهم نهر او عمل لهم شيئا يعينهم بذلك فله ذلك وفي هذا الخبر وان صرح بالاجارة ابتداء  
ثم اجارة الارض للغير الا انه لا بد من حمل الاجارة الاخرة على المزارعة اذ لا يجوز الاجارة بالنصف  
ونحوه من الجزء المشاع الحاصل من الارض لولا العقد والعين من حاصلها اما الاجرة لا بد ان تكون  
معلومة المحصول وباقي الارض ربما يصيب لفة فلفت بخلاف المزارعة فان وضعها على المعاملة  
بالجزء المشاع فلا يعتبر فيها العلم بالمحصول وقوله ثم في الجواب ان خبرهم نهر الى آخره يعطى بمقتضى  
مفهوم الشرط عدم جواز المزارعة بعد الاجارة بان يد ما استاجر به او لا فاما خبره في الخبر على ظاهره  
من التحريم الامع العمل في الارض فان مفهوم قوله له ذلك ليس له ذلك واما يحمل على الكراهة  
بدون العمل ولا يمكن ان يراد بالاجارة في صدر الرواية المزارعة لعدم امكانها بالدراهم او  
بطعام معين ولا يحضر في القائل بتجسيم المزارعة بعد الاجارة بان يد ما استوجر به الارض بدراهم  
العمل ولا مائل بكراهتها وانما ذلك الحكم من خصائص اجارة الارض بان يد ما استوجرت به مسمى  
قد عرفت عدم تعقل الزيادة هنا الانحساب القيمة وكيف كان يدل على كراهة الاجارة بان يد  
فما استوجرت به او غيرها لعدم الفرق بين ذلك وبين المزارعة بان يد ما استوجرت به بدراهم  
العمل فيجوز ان ثبتا حدا لمرتين في المزارعة ثبت في الاجارة بطريقين او اثنين ويمكن حمل الاجارة  
الاخرة في الرواية على ظاهرها بان يكون المراد انه اجر الارض الموجه باجرة معلومة مع الاكثر  
في ضمن العقدان يقاسمه المستاجر بنصف ما في تلك الارض من الزرع عوضا عما في ذمته من  
الاجرة او صالحه عليه وهذا الامانع منه ويريد انه لا يقبل اجرها بالنصف او اقل ازيد وانما  
قال وشرط ان يرضها الى آخره قد تدبر ما قلنا في هذه الرواية على وقوع الاجارة على



تعلق الاجارة به اصلا فلا يكون عمل البعض دخلا في معلق العقد حتى يتي بان ذلك الشرط مخالف  
لمقتضى العقد فيبطل بل هو خارج عن العقد ولا يرب في عدم استحقاق الاجرة على العمل المتبرع به واولي  
بعد الاستحقاق لو قال من يعمل له العامل الاجرة على هذا العمل نعم لو جعل ذلك دخلا في الاجارة  
ومنعها لها العقد البطلان من حيث انه مخالف لمقتضى العقد لكن لا بد من حمل العقد على الوجه  
الصحيح مع اطلافة كما لا يخفى فليدبر **واعلم** انه يمكن ان يقال في صورة اخلاء العمل عن اجرة على نقد  
مع دخوله في معلق العقد بصحة الاجارة على هذا التقدير وهو تقدير الاجرة للمنفعة وفشا  
على التقدير الاخر وهو تقدير عدم الاجرة كالوباع مال نفسه ومال غيره واجرها صفقة واحدة  
مع عدم اجارة الغير فان البيع صحيح في ماله دون مال الغير فوزع الثمن عليهما وكذلك الاجارة لو  
باع المملوك وغيره كاشاة والخزير فيسقط الثمن فيه ايضا علمهما وفيما نحن فيه وان لم يكن توزع  
الاجرة لهما لبيت في مقابل امرين بل امر واحد وهو العمل في وقت معين لكن اى مانع من صحة الاجارة  
بالنسبة الى العمل في الوقت الاول لاستحقاقه شروط الصحة وبطلانها بالنظر الى ما تقتضيهما من  
العمل في الوقت الثاني لكونه جاتا بلا اجرة لا يقتضي بطلانها بالنسبة الى الاول ايضا اذ لا  
ملازمة بينهما بل يجوز انفسا كما في اجارة ما يملك وما لا يملك وبكى في النظر صحة العقد  
بالنظر الى شيء وفشاده بالنسبة الى شيء وان كان بين الامرين فرق ما عرفت ولا يعبر في الشطر  
من جميع الوجوه غايه الارشوت الجارة في فتح الاجارة لمن جهل بطلانها بلا عوض لانه كسب بعض الصفقة  
ولو علم به فلا خيار لا قدامهما على ذلك كما هو الشأن في بيع ما يملك دفعة فاضيل من شرط صحة  
العقد حصول التراضي على المعقود عليه فلا يجوز الخروج عما وقع عليه التراضي ولا يرب فيما نحن  
فيه قد وقع على مجموع العمل باجرة في وقت وبدونها في وقت آخر فاحكم بنفسنا والعقد بالنسبة  
الى الاخير ان فشاده بالنسبة الى الاول ايضا اعني فساد العقد راسا لو وقع التراضي على مجموع  
الامر من حيث المجموع فلملوجران لا يرضى بصحة بعضه كالوشرط في العقد شرط فاسد فانه يفسد  
بفساد العقد ايضا كما اختاره المحققون معللين ذلك بما اشرنا اليه قلنا هذا الوجه في بيع ما يملك

وما لا يملك

وما لا يملك قلنا سؤال الفرق بين الامرين والحكم بصحة البيع بالنسبة الى ما يملك وفشاده بالنظر  
الى ما لا يملك والحكم بفساد العقد لفساد الشرط مع ان التراضي في الاول ايضا قد وقع على  
مجموع الامرين فان كان عدم حصول مجموع الامرين موجبا لبطلان العقد من راس كان موجبا له  
في المثلين وان لم يوجب بل اوجب خيار الفسخ كان كل منهما فاما وجه الفرق واتى لهم به اللهم  
الا ان يقال مقتضى القاعدة هو الظاهر في جميع تلك المواضع خرج بيع المملوك وغيره عنها بالبدل  
وهو النفس والاجماع ففي الباقي تحت الاصل وفيه ان الظاهر من كلماتهم في بيع المملوك وغيره  
ان توزع الثمن فيه وصحة العقد في المملوك موافق للاصول والعمومات وايضا لا دليل ثمة  
بدل على الصحة قولهم او فوا بالعقود ونحوه من العمومات وهي تشمل ما نحن فيه فعملنا مقتضى  
الاصل صحة العقد في الجملة الا ما خرج بالدليل دون العكس فتدبر **واعلم** ان الفرق بين الشرط  
الفاسد في العقد وبين اجارة ما يملك وغيره دفعة بانك قد عرفت ان الشرط بازالته عوض  
ومقابل من الثمن او المثل او المنفعة فاذا فسد سقط ما يقابل به من العوض وهو غير معلوم في الجمل  
به بوجوب الجمل بما يقابل للبيع او المثل والجمل به بوجوب بطلان البيع اذ لا يمكن نقسب الثمن على  
البيع ولا العكس ولا يعلم مقدار ما يستحقه المشتري والبايع وكان الجمل بالثمن او المبيع بوجوب  
بطلان البيع ابتداء لكن بوجبه استدامة وهذا بخلاف بيع ما يملك وما لا يملك فانه يمكن  
توزيع الثمن على البيع وبحصل العلم بما يستحقه البايع فالحق في مسألة فساد الشرط ان يقر ان ان  
كان الشرط بما يقابل بالعوض ويقع باجزائه جزء من الثمن فساد الشرط دون اصل العقد لا مكان  
النقسيط والعلم باصل المبيع وقد راعى المقابل له كالوشرط في البيع مثلا ان يسله خنزيرة او  
خمر او برنج بها او نحو ذلك من الشروط الفاسدة التي يمكن نقسبها عرفا وان لم يكن لها فتمت شرعا  
اما لو لم يكن ما يقابل بالعوض ولا يكون مقابلة من العوض معلوما فساد العقد ايضا بفساد الشرط  
كالوشرط في العقد عدم الارش او عدم البيع او عدم وطى الامة او نحو ذلك فتدبر **واعلم** ان  
هناك قسما اخر لسئلة اخلاء العمل عن الاجرة على بعض التفادير غير الاقسام الثلاثة السابقة وهو ما



مع اعتبار عوده والدابة المرسلة والعبد المطلق ما بقى العبد وسر الدابة قبل القبض بعد البيع  
 صح البيع وثبت الخيار في الفسخ وهو مبني على عدم اشتراط القدرة الواقعية في البيع مفردة  
 او بانضمام الظن لها والاوجب الحكم بالبطالان في لظهور عدم القدرة اما لو كان الشرط هو علم  
 او الظن حين العقد بالقدرة على التسليم بوجه الحكم بالصحة في ذلك الفرض كما لا يخفى والتأني  
 بين الكلايين ظاهر ولا يضر اب فيه بين فتدبر وتبين لا كفاً بالقدرة الواقعية وعند  
 اعتبار العلم بها حين العقد حكمهم بصحة بيع الرهن الزهن وتوقفه على اجازة المرفهين او تلك  
 الرهن مع ان الرهن ربما يحمل حين العقد بوجه المرفهين واجازته وبقدرة على الفك ولو توقفت  
 صحة البيع على العلم بالقدرة على التسليم بطل ولا سيما العلم لو قبل بلزوم القدرة الشرعية ولو  
 اكتفى بالقدرة العرفية لم يبطال في بعض الاحيان لعدمها وكذا يجوز واجازة المساجر العين  
 الموجرة بدون اذن الموجر حتى من قال بتوقف القبض على اذنه مع عدم العلم به ولا يوافق ذلك  
 اعتبار العلم بالقدرة فتدبر ثم الحق عدم النافي بين ماني الروضة من الحكمين السابقين لان  
 صحة بيع الطير في الهواء ونحوه مع اعتياد رجوعه انا هو حصول القدرة العادية حين العقد  
 على التسليم فيصح البيع ولا يضر عرض التعذر بعد ذلك لا مستطاب الصحة غاية الامر بثبوت الخيار  
 لدفع الضرر وليس الصحة لظن القدرة على التسليم فتدبر ثم انهم صرحوا في باب السلم بانه لو انقطع  
 السلم فيه عند حلول الاجل تجزئ المسلم بين الفسخ والبصر و زاد بعضهم الخيار فاحذ قيمة حين الا  
 وهذا يقتضي عدم اشتراط القدرة الواقعية بل الشرط هو العلم او الظن بها عادة حين البيع فتد  
 ويمكن ان يكون الشرط هو القدرة الواقعية حين العقد لا حين حلول الاجل فتدبر وعلى تقدير  
 اعتبار العلم والظن هل لابد من علم المتعاقدين معا او يكفي علم البائع او الموجر خاصة ومجما  
 وهل يعتبر مع الوكالة علم الوكيل والموكل نظراً لعائشان المراد بالتسليم هنا هو لا قباض فعتبر  
 في مسألة القبض من كونه في المنقول هو الوضع في اليد والنقل والكيل والوزن والعدد  
 فيما يميز فيه ذلك وفي غير المنقول التخلية لكن النقل هنا غير معتبر لان المعبر هو القدرة على التسليم

وهو نفس

وهو فعل الناقل والنقل فعل المستقل اليه لا الناقل وفيه نظر وكذلك لو قدر للمالك على الكيل  
 ونحوه ولا يقدر على التسليم الى المشتري بطل العقد ولا يكتفى القدرة على الكيل ونحوه خاصة  
 فيكتفى هنا القدرة على التخلية النامة ورفع جميع الموانع بحيث يمكن للمساخر والمشتري التسليم  
 فتدبر ولا بد في التخلية من دفع جميع الموانع ولا يكتفى دفع الموجر او البائع به مع وجوده  
 آخر من القبض كحق شريك آخر ويد ظالم ونحوه الحادي عشر انه هل المعبر قدرة المالك مطلقا  
 سواء كان هو العاقد ام غيره او المعبر قدرة العاقد وكذا كان او لهما واميدا او لابل من مدي  
 المالك والعاقد معا حيث يختلفان وجوه فظاهر ان المعبر قدرة المالك خاصة والاول بطل  
 عقدا كثر الوكلاء الثاني عشر انه يعتبر قدرة البائع او الموجر على التسليم او يكتفى قدرة المشتري  
 او المستاجر على التسليم ومجان ظاهر اطلاق جماعة هو الاول وصرح جمع بالآخر ونسب الاول  
 الى الشيخ ومتابعيه والآخر مختار الشهيد في الجمعة وسن وضة وقيل ان الظن من السيد في  
 الاختصار انه ما انفردت به الامامية واختاره في الشرح الكبر وهو الاقوى على جملة ما وجد  
 الوفاء بالعقد والامام خرج بيقيناً فلو لم يقدر الموجر على التسليم وقد المساجر على التسليم خاصة  
 لكن الظاهر عدم لزوم قبض العين على المساجر بدون قباض الموجر وان قدر عليه دون المو  
 بل له الفسخ ان لم يتمكن الموجر من تسليمها للماله ان يتسلمها ولا يبعد تخصيص ذلك بصورة يحمل  
 المشتري بنحو البائع عن التسليم امام علمه به فيلزم منه البيع وتسليم البائع فتدبر الثالث عشر  
 انه مع تعيين مدة الاجارة ومساواها للعمل لابد من القدرة على التسليم في جميع المدة بالنظر  
 الى صحة الجميع وفي بعضها بالنسبة الى البعض واماني الاجارة المطلقة او الموقنة الموقنة  
 فالظن الاكفء بالقدرة على التسليم في وقت ماني الاول وان كان الوقت مجهولاً غير معين  
 الثاني نظر فيحمل وجوب القدرة على التسليم فيه في جميع الوقت ويحمل اعتبارها في مقدار ما  
 يسع للفعل خاصة الرابع عشر انه لا يربط في هذا الشرط في المعين واماني الكلي وهو ما في  
 الذمة فاسكال اذ يلزم عدم صحة بيع المعبر واستيجاره ونحوه فتدبر الخامس عشر انه لابد في وقت

دائماً الهادى رسل السلام



الاشفاق لهما لان الفرض ان المشتري هو المسافر العين سيده فلا وجه للخيار بخلاف ما لو كان  
المشتري غيره فانه يتضرر بسبب عدم الاشفاق وعدم قبض العين مدة الاجارة وفيه ان المشتري  
انما يرغب في الشراء ودفع الثمن باناء العين ليملك منها فها جازا وبالجمله لعله انما اقدم على  
الشراء باعتقاده ان اشغال المنفعة والعين اليه بالثمن لجمله بالاجارة ولم يحصل غرضه فله الفسخ  
لذلك ولو علم بالاجارة لما اقدم على الشراء ولا فرق في ذلك بين وحده فمالك العين وتقدر  
وتعده من ثبوت الخيار في الاخير اولى فتدبر ولا بين انتقالهما دفعة وتعاقدات  
بيع العين المسافرة لا يمنع من تعجيل الثمن مع حلوله ومطالبة البايع له وقدره المشتري على  
ادائه سواء في ذلك البيع على المسافر وغيره وهذا الحكم صرح في الروضة واطلاقه كما ترى  
يشمل صورتي علم المشتري وبجمله بالاجارة وما لو قبض المشتري المبيع باذن المسافر او بدونه  
حيث يمكن ذلك كما مر وما لو لم يقبضه وجهه في صورة القبض فكمع العلم والجهل اما مع عدم  
حال العلم فله فعل وجهه انه مع العلم بالاجارة صار راضيا بتأخر قبض العين فلا يتأخر بسببه  
قبض الثمن الحال لا قدامه على تأخر قبض المبيع كما لو كان البيع سلفا او الثمن نسيئة فانه يجب  
تعجيل الثمن في الاول والبيع في الاخر اما في صورة الجهل بالاجارة وعدم الفسخ فيجب وجوب  
تعجيل دفع الثمن فانه لعدم اختياره فسخ البيع بعد ثبوت الخيار له صار بمنزلة العلم بالاجارة في  
الرضى بتأخر قبض المبيع وذلك لا يمنع من تعجيل الثمن الحال ويحتمل عدم الوجوب وجواز التاخير  
الى قبض المبيع فينبذ دفع الثمن حينئذ لانه حال البيع كان يظن كون العين مع المنفعة وان يقبضها  
حالا فبعد العلم بالاجارة وعدم الفسخ اخارا العين مسلوقة بالمنفعة اما الرضا بتسليم العين  
حالا فلا ريب ان مقتضى ازالة البراءة وما دل على وجوب الفايض في البيع هو عدم الوجوب  
لكن مقتضى ملك البايع الثمن بمجرد العقد وجوب الدفع اليه حالا بعد المطالبة خرج من ذلك  
ما لو امكن التقاضي بالدليل وبقي ما عداه على القاعدة ثم انه لا بد من تقييد وجوب تعجيل الثمن  
في كلام الروضة بالولي يمكن قبض المشتري العين اما مع امكانه كما لو امكن اذن المسافر او لم يمنع القبض

من حقه او كانت العين في يد المور البايع فلا يجبي دفع الثمن بدون قبض المبيع قطعا **المسئلة**  
**الثانية** ان اطلاق الاجارة لا تقتضي تسليم العين الموردة الا اذا توقفت الاشفاق عليه كما في اجارة  
الدار للسكنى والدابة للركوب والافلا كاجارة الدابة للحمل والدار للزينة فان كانت الاجارة مقيدة  
غير مقيدة بالاشفاق المسافر بنفسه جاز له الاجارة لغيره ولو بدون اذن المور لكونه مالكا للمنفعة  
فله ان يتصرف فيها كيف شاء فان لم يتوقف الاشفاق بالعين على قبضها كما في اجارة الدابة للحمل  
فلا يجوز تسليمها للمسافر الثاني بدون اذن المالك ولو كانت في يد المسافر الاول باذنه او مع  
اشراط قبضها اذ لاسلطته للمسافر الاول على العين ازالة وانما له المنفعة خاصة والغرض  
عدم توقفت الاشفاق على القبض حتى يجب تبعا وتسليم المور للمسافر الاول تبرع فليس له تسليمها  
الى الغير بدون اذنه اما لو توقفت الاشفاق على قبضها كالدور ونحوها جاز له تسليمها للمسافر  
الثاني على الاقوى لاستحقاقه منفعة العين والاشفاق بها باي نحو كان هو مقتضى الاجارة  
المطلق وذلك يستلزم جواز تسليم العين للمسافر الثاني ولو بدون اذن المالك والالتزام  
المنع من اجارته لغيره وجب استيفاء المنفعة بنفسه لا مع اذن المالك في الاجارة اذ الفرض  
عدم امكان الاشفاق لهما الا بعد قبض العين وذلك بوجوب تقييد الاجارة بها الا بعد قبض  
العين وذلك بوجوب تقييد الاجارة المكم وعدم تلك المنفعة مطلقا بل على وجه خاص وهو  
الاشفاق بنفسه وهو خلاف الفرض لان الفرض اطلاقها وعدم تقييدها بنفسه وجواز الاجارة  
بدون جواز القبض لا مرة له وبالجمله القبض من ضرورات الاجارة حيث توقفت عليه  
وجواز اجارة العين الموردة حيث لم يشرط عليه استيفاء المنفعة بنفسه اجماعي وهو ملزم  
لجواز القبض والحاصل ان العين تابعة للمنفعة فاذا ملك المسافر الاشفاق لهما بنفسه لغيره  
تبعه جواز تسليم العين ومحصل الكلام وقد ذكره المقام انه لو شرط المور عدم تسليم العين للمسافر  
لانته ينتفع بها بغيره او لا يتوقف الاشفاق بها الى وضع اليد كالنظر في المراء ونحوه لم يجز للمسافر  
وضع اليد على العين واما فيما عدا الصورتين فاطلاق العقد يقتضي قبض العين والاشفاق بها







والمظهر نظر **الحادي عشر** كما ينقسم الاجارة الى خاص ومكث كذا اجارة العين تنقسم الخاصة و  
 مطلقة فلو استقر دابة معينة مثلاً في وقت خاص كانت الاجارة خاصة فنجري فيها جميع احكام  
 الاجير الخاص ولو تعاقبت الاجارة بجميع المنافع او بعضها ثم اجرها المالك لغيره فاجاز المستاجر  
 من الرجوع على الاجير والمستاجر بالمستجر واجرة المثل الى غير ذلك من الاحكام والاقسام ولو فرض  
 اجارة دابة معينة من دون تعيين المدة بل عين المسافة خاصة او مع تعيين المدة لا الدابة وانما  
 استاجر دابة كلية موصوفة او بدون تعيين شيء منها وانما المستاجر دابة كلية لقطع مسافة معينة  
 كانت الاجارة مطلقة وجري فيها احكام الاجير المطلق من جواز اجارة الدابة للغير بدو تعيين  
 المدة او جواز اجارة دوابه قد تسمى **الثاني عشر** ان الاجارة المطلقة اذا ضاقت وقتها بعد  
 توسعته واخصر العمل المستاجر عليه في الاجير المطلق بدو شرط المباشرة بنفسه او اخصر المنفعة  
 في العين الخاصة مع عدم اشتراط عين معينة صارت الاجارة في حكم الاجارة الخاصة فيضيقت  
 العمل ولا يجوز للاجير اجارة العين لو بقيت المدة من دون تعيين العين ولا شرط المباشرة في  
 العقد وكذا لا يجوز اجارة العين لو كانت معينة في اصل العقد واشترطت المباشرة من دون  
 تعيين المدة مع طرؤ ضيق الوقت والجملة كما يمنع تعيين المدة والمباشرة في مدة العقد من الاجارة  
 للغير كالتعيين الطاري عليه **الثالث عشر** الاجارة الاولى اما مطلقة او خاصة وكذا  
 الثانية فالاقسام اذن اربعة فان كانا خاصتين او في حكم الخاصة كالقورية او المعينة بضيق  
 الوقت كان حكم الاجارة الثانية مأمراً ولو كانا مطلقتين صحا معاً فان لم يشترط المباشرة بنفسه  
 في كل منهما سواء كانا مطلقتين او احدهما خاصة او كانا موقوتين فلا اشكال ان تضيق وقتاً  
 لا مكان ابقاء الحق بغير مباشرة يتمكن العمل لها في وقت واحد وكذا لو اشترطت المباشرة في احدهما  
 دون الاخرى لا اشكال ان تضيق وقتها لا مكان المباشرة لاحدهما واستيجار الغير للعمل الاخرين  
 بذلك سواء كانت احدهما موقوفة او لا وما لو اشترط فيهما المباشرة مع ضيق وقتها فيجوز طلبها  
 معاً لتقدر العمل بهما كما هو الغرض وتقدر الزجج لفصل الزجج ويحتمل وجوب الايتان باحدهما اما

بشيين

بالتعيين بالقرعة او باختيارها بشاء لا مكان الايتان باحدهما فلا وجه لسقوطها معاً  
 ما لا يدرك كلاً لا يترك كلاً والمسيور لا يترك بالعسور ويمكن ترجيح الاجارة السابقة لو ثبت  
 سبق الحق وفيه انه سبقه غير نافع بعد ثبوت الحق وتعلقه بالاجارة الثانية ولو كانت احدهما  
 خاصة والاخرى معك فان ترتبت او سبقت المطلقة كانت الخاصة معقولة لوقت الاولى فيخصم  
 لبعض ازمان وقوعها ولا مانع منه ان لا يوجب التخيير في جميع الازمان استحقاق العمل في جميع  
 الاوقات بل للمستاجر العمل في اي وقت كان وقد قوى في المدارك صحة استيجار الاجير نفسه في  
 سنة معينة بعد الاستيجار لمصطفي لغيره وهو يعتقد ما ذكرنا وربما بيننا الكلام في ذلك على ان  
 ما وقع عليه الاجارة الاولى هل هو نفس العمل والزمان خارج عنه لا يتعلق به الاجارة وانما  
 من ضروريات العمل وتوابعه ومقصود الغرض او هو العمل المقيد بوقوعه في وقت من الاوقات  
 بحيث يكون التخيير في تلك الازمان ما هو ذا في العقد ومقصود المستاجر فعلاً الاول لا اشكال  
 في صحة الاجارة الثانية وعلى الثاني في صحتها اشكال من حيث وقوعها في الوقت المسبق  
 للاول ويترتب على الوجهين صحة العمل للاول في الوقت المعين للثاني وعدمها ولا ريب  
 في عدم جواز العمل له في ذلك الوقت لتعلق حق الثاني به بخصوصه ولا يخفى ضعف الوجه الثاني  
 من الوجهين الاولين وخافه لان الخيار في الاجارة المطلقة للاجير وصاحب العين والمق  
 من حقوقه ووز المستاجر ومن ثم له ان يعمل او يسلم العين اي وقت شاء وليس للمستاجر ان  
 ومطالبته في وقت معين ولا يجبر عليه اجابته ولو طالبه وانما ليس للمستاجر ان يخرجه او ان  
 ويخو المبادرة في وقت معين بل الخيار في العمل بيده ويلزم من قول بان حق التاخير للمستاجر الكف  
 عن اجارة نفسه لغيره في جميع الاوقات الى ان ياتي بالفعل ولا سيما لو اراد المستاجر التاخير في  
 الفرق بين الاطلاق والتصريح به او يتخذ مدياً في الوقت بحيث لا ياتي بالفعل عنه فعلاً الاول  
 لا يكون الوقت متعلقاً للاجارة لا على الاخرين فان الزمان داخل فيهما عليها ولا يخفى ضعف  
 لان دخول الزمان في الاجارة لا يقتضي كون الوقت ملكاً للمستاجر بل يحتمل كونه حصلاً للاجير



حيث كان العمل ضد ما وقع عليه الاجارة او مثله لارجوع المستاجر على من عمل له بترقيات مع العمل  
او العلم وانما يرجع باجرة مثل المدة الفاسية على الاخر خاصة سواء كان العمل ماله اجرة ام لا  
في جميع الصور يرجع الاجر على المستاجر المستحق ولو عمل الاجير لنفسه في مدة الاجارة فان كان العمل  
مما له اجرة تخير المستاجر بين فسخ عقده فلا يثبت له على الاجير وبين الرجوع على الاجير باجرة مثل  
العمل وان لم يكن له اجرة عادة ثبت له اجرة مثل المدة الفاسية وكذا لو كان العمل ضد ما وقع  
عليه الاجارة او مثله مطلقا او عينه وكان اجرة اقل من اجرة مثل المدة الفاسية اما لو زادت  
عنهما او ساءا وهما في جميع عليه باجرة مثل العمل وكيف كان يستحق الاجير المستحق للاجارة حيث  
فسخ ولو كان شيئا من المباحات بنية المالك ملكه وكان حكم المنفعة الفاسية على المستاجر ما حرر  
ولو كان الاجارة على عين تلك الحياة اشكل الامر في التي المحار هل هو للمستاجر او للاجير مع نية  
الاجير المالك لنفسه من حيث ان المنفعة الخاصة في ذلك الزمن الخاص بملوكة للمستاجر ومن حيث  
ان المالك في الحياة موقوف على نية المالك والفرض انه لم ينفذ المستاجر بل لنفسه وقد صرح في  
القواعد بالاول فيرجع عليه المستاجر باجرة مثل ولو وقعت الاجارة الاولى على جميع المنافع  
والثانية على منفعة معينة مع كون الاجير خاصا في الاجارة رتبة فعمل الثاني تخير المستاجر  
الاول بين الفسخ والاجارة وعدمهما فان فسخ استرد ما فسخه من الاجير من الاجرة واستحق الاجير  
على الاول المستحق في الاجارة الاولى وان لم يفسخ ولم يجز رجوع باجرة مثل ذلك العمل على الاجير  
او المستاجر الثاني و**بأق الكلام** كما مر في الاجير الخاص لكن يزيد هنا انه لو تعددت المنافع فان  
زاد اجرة ما استوفاه المستاجر الثاني على اجرة ساير المنافع او ساءا فخذ اجرة مثله من ارباحها  
وباختلاف اجرة مثل ما يجمع مع تلك المنفعة في ذلك الوقت مع فواته لكن هنا يرجع بها على  
لعدم استيفاء المستاجر الثاني له ولو كان ما استوفاه دون اجرة من الباقي احتمل الاقتصار على اجرة  
مثل المستوفى مع اجرة ما يجمع معه من المنافع كالسابق ويحتمل الرجوع على الاجير باجرة مثل ما هو  
اعلى اجرة مع اجرة ما يجمع معه فيرجع على الاجير لا على المستاجر الثاني لعدم الاستيفاء لكن على هذا

يلزم

في مستحق اجرة مثل المستوفى ولا يمكن ان يكون هو المستاجر الاول ولا الاجير لان الاول قد اخذ  
اجرة الاعلى والاجير ليس بمالك للمنفعة والقلم انه هو الاجير لان المستاجر الاول لا يملك جميع المنافع  
جمعاً بل على وجه البذل فافترقا المستاجر استحقاقه دون غيرها والفرض انه اخذ اجرة الاعلى  
فيكون اجرة غير للاجير فتدبر جهة لو انعكس الفرض فاستاجر الثاني جميع المنافع والاول منفعة  
خاصة مع كون الاجير خاصا في الموضوعين احتمل صحة الاجارة الثانية بالنسبة الى ما عدا ما وقعت  
عليه الاولى فان كان جاهلا بالحال ثبت له خيار الفسخ والا فلا كافي بيع ما يملك وبيع ما لا يملك  
ويحتمل بطلانها لان التراضي كالعقد وقع على المجموع ولم يحصل تدبر وكيف كان لا يصح بالنسبة  
الى ما وقع عليه الاجارة الاولى فلو عمل في الوقت الخاص للثاني فاما ان يفسخ الاول ولا يجوز  
في الصور الثلاثة جميع ما ذكر لكن فاعل الثاني اما عين ما يتعلق به الاولى او منفعة اخرى فعلى الاول  
يرجع باجرة مثل ذلك العمل على الاجير والمستاجر وعلى الثاني يرجع باجرة مثل ما يستحقه على الاجير  
خاصة لعدم استيفاء الثاني له ولو تعلق الاجارة الاولى على نوع خاص من المنفعة كالحياطة  
والثانية على فرد منه مع كون الاجير خاصا في الموضوعين كان الحكم في الاجارة الثانية والعمل  
للمستاجر الثاني كما سبق في الاجير الخاص ولو انعكس الفرض توقف الثانية على الاجارة والعمل  
لثاني مثل ما يستحقه الاول تخير الاول بين الفسخ والاجارة وعدمهما يعلم حكم البيع ما مر من  
الاجير الخاص ولو عمل له ضد عمل الاول تخير ايضا بين الثلاثة لانه مع الاجارة يفسخ عقد الجزاء  
الاجر المستحق الثاني وبدون الفسخ ولا الاجارة لارجوع له على الثاني وانما يرجع على الاجير  
خاصة لقويته العمل عليه من دون استيفاء الثاني له ولو وقعت الاولى على منفعة خاصة  
ككون مطلق الزمان وتعلق الثانية بمطلق المنافع في وقت خاص جرى فيه جميع ما مر في صورة  
اطلاق المدة في الاولى وتقيدها في الثانية ويعلم ما مر في صورة العكس وهو وقعت الاولى على  
المدة ومطلق المنافع والثانية بزمان خاص ومنفعة معينة وبالعكس ما لو وقعت الاولى على  
فرد خاص من المنفعة في مطلق المدة والثانية في جميع المنافع في وقت خاص وبالعكس وقدر ذلك



وبطلان الاول خاصة تعين بطلان الاخيرة وكيف كان لو عمل في ذلك الوقت للمعين المستاجر الثاني  
فان كان المستاجر الاول الاجارة الثانية او لا فان اجازها صححت وانفسخ الاول لظهور الاجارة  
في ذلك ولانه ما يصح الاجارة ان يبطلان او تنسخ الثانية او الاولى خاصة ولاول باطل بقدر  
الوفاء بمعلق الاجارة بين وكذا الثاني لفقد ما يوجب بطلانها ولا وجه للاخيرة بقاء على ات  
اجارة الثانية بمنزلة فسخ الاول ووجه الثالث ان المانع من صحة الثانية هو حق المشاجر  
الاول فاذا اسقطه عمل المفتض وهو العقد عمله لزال المانع كما في الفصول ولا شيء على المستاجر  
الاول ولا له من الاجرة وانما ثبت للاجير على المستاجر الثاني المستحق في الاجارة الثانية وبقط  
المستحق الاول واما لو لم يجزها فان فسخها مع فسخ الاجارة الاولى رجع المستاجر الاول على  
بالمستحق فيرجع الاجير على الثاني باجرة المثل لما استوفاه من المنفعة دون المستحق ويحتمل الرجوع  
به بقاء على ان الفسخ كاجارة وبدون فسخها لارجوع للمستاجر الاول على الثاني في شيء لعدم  
استحقاقه المنفعة المستوفاة وانما له الرجوع على الاجير باجرة المثل للمدة الفاسدة اعني ما تعلق  
به الاجارة الاولى لا اجرة مثل العمل المستوفى لعدم الاستحقاق ويرجع الاجير على المستاجر الثاني  
باجرة مثل العمل الثاني لا بالمستحق في الثانية لبطلان العقد من حيث عدم منفعة في ذلك  
الوقت يمكن ان يتعلق بها الاجارة ويقابل بالاجرة لاستغراق وقته للاول ولا شيء للمستاجر  
الاول على الثاني سواء فسخ الاجارة الاولى ام لا وكيف كان تنجز المستاجر الاول بين الفسخ و  
الرجوع باجرة المثل ولو وقعت الاجارة الثانية على مثل ما وقع عليه الاول كالتعلق الاول  
بغير الخطا والى الثانية بغير آخر منها فاما ينجز الاول الاجارة الثانية او لا وعلى الاخير ما يفسخ  
الاول او لا فيصح الثانية مع الاجارة وينفسخ الاول فللاجير المستحق الثانية ولا شيء للمستاجر  
الاول وسقط المستحق الاول الى غير ذلك مما مر في صورة تعلق الثانية بصدد ما تعلق به الاول  
فانه يجري هنا جميع ما ذكرته طابق العمل فلا حاجة الى الاعادة لكن نقول هنا اجمالا لانه بدق  
الاجارة يجوز للمستاجر الاول مع عدم الفسخ الرجوع على المستاجر الثاني وانما يرجع على الاجير

المثل

المثل اما مع الفسخ ففي استحقاق الاجرة المثل على المستاجر الثاني لبطلان العقد والمستحق في الثانية بقاء  
تبين الصحة بالفسخ كاجارة وجهان وانما يتم الثاني بقاء على كون الفسخ نافذا اما على الكسف فلا  
اجتماع للملكين اذا الفسخ رافع للملك من جهة قدبره ولو استاجر المستاجر الاجرة في ذلك الوقت بعينه  
على مثل ما تعلق به الاجارة الاولى او صدق او بوقعه ثبت المستحق في الثانية وانفسخ الاول ولو عمل  
الاجير للمستاجر بغير عافان لم يكن ذلك العمل ماله اجرة تعين الرجوع على الاجير باجرة مثل العمل  
الفاسد ان لم يفسخ عقد نفسه ولا رجوع للاجير ولا له على من عمل له بغير عافان وان كان بماله  
وكان ضد ما وقع عليه الاجارة او مثله رجع المستاجر ان لم يفسخ على الاجير باجرة مثل العمل  
لا باجرة مثل العمل ولا رجوع له ولا للاجير على من عمل له بغير عافان سواء علم بالاجارة ام لا اما  
الاجير فلا نه متبرع واما المستاجر فلان ذلك العمل غير مستحق له وان كان ماله باجرة وكان عين  
ما وقع عليه الاجارة رجع اغير باجرة مثل المدة الفاسدة ان زادت عن اجرة مثل العمل المتبرع به  
وباجرة مثل ذلك العمل لو زادت عن اجرة مثل المدة الفاسدة او ساوته ويرجع باي اجرة استحقا  
على الاجير ولا رجوع للاجير شيء على من عمل له بغير عافان بحاله لضرورة منه واقدا على  
المتبرع وانما المستاجر رجع بمقدار اجرة مثل العمل المتبرع به خاصة دون الزيادة على من  
عمل له بغير عافان كان عالما بالحال ام جاهلا وسواء استحق المستاجر اجرة مثل العمل المدة الفاسدة  
ويرجع المستاجر على الاجير بالزيادة على اجرة مثل العمل حيث ثبت زيادة ولا رجوع للاجير بها  
على من عمل له مع علمه عالما كان او جاهلا ويرجع من عمل له بغير عافان على الاجير بما اغرمه للمستاجر لو جهل  
بالحال لانه مغرور من الاجير كما انه لا رجوع للاجير عليه بما اغرمه للمستاجر اما لو علم من عمل  
له بغير عافان فله رجوعه على الاجير بما اغرمه ويرجع الاجير عليه حيث يغرم او العدم وجهان  
فان قيل بقرار الضمان على الاجير لا يرجع هو عليه بما اغرمه ويرجع عليه من عمل له بغير عافان يغرم  
وان قيل قراره على من عمل له انعكس الامر والظاهر ان قرار الضمان على من عمل له لانه المستوفى  
لمنفعة الغير من دون غرور وهذا مع الاختيار اما مع الاجارة فالقرار على الاجير كحال الجهل وبالحال



عليه لو اتفق الوجهان من التزيط ومن كون العين مائة يجب عليه حفظها كما لو اراد رد الامانة فلم يحسن  
 به المالك وسافر وكانت العانة مائة فسافر ولم يؤد نفقتها لكن في وجوب الاتفاق من ماله  
 نظر لامكان البيع من بعض العين والاتفاق بثمنه كافي العبد للقيط نعم لو اتفق من ماله كما  
 له الرجوع عليه ولو تعذر على الموجر الاتفاق وجب على المسافر ذلك ان تعذر الرد للعين و  
 الاجازة له ردّها ما لا يبقا والاتفاق من ماله ثم الرجوع عليه لثبوت حق الانتفاع له وتعذر ردّه  
 الاتفاق **المسئلة الثامنة عشر** المشهور انه لو استاجر اجرا وجب النفقة على المسافر وعمومه  
 يشمل الحر والعبد والخاص والمكتم استغرق العمل او فاقته او لا منعه من الاكتساب ولا تعين الزمان  
 او لا كان له نفقته من غير المسافر ولا في صورة الاطلاق انما يجب النفقة حين العمل ويحتمل  
 الاختصاص كالاجر الحر لان نفقة العبد على مولاه وبه صرح في البقرة وهو الاقوى والا مل في  
 المسئلة رواية سليمان بن سالم وهو مجهول في رجل استاجر رجلا بنفقة ودرهم مسماة على  
 ان يبعثه الى الارض فلما قدم اميل رجل من اصحابه يدعوه الى منزله الشهر والشهر فيصيب عنده  
 ما يفيقه عن نفقة المسافر فظن الاجر الى ما كان ينفق عليه في الشهر اذا هو لم يدعه فكافى الذي  
 يدعوه من مال من تلك المكافاة من مال الاجر ومن مال المسافر قال اذا كان في مصلحة المشا  
 هون من ماله والاهون على الاجر وعن رجل استاجر رجلا بنفقة مسماة ولم يشاء ان  
 يبعثه على ارض اخرى فما كان من مؤنة الاجر من غسل الثياب والحمام فعلم من قال على المسافر  
 الاستدلال بالخبر بصدره وعجزه اما الصدق فمحكم بان ما كافي في الاجر من نفق عليه فهو على  
 المسافر ان كان الاجر في مصلحة المسافر مدة البقاء عند صديقه والا كان على الموجر والغرض  
 من ذلك ان الاجر ان كان مدة الضيافة مستغلا بمصلحة المسافر ويحتمل ان يكون المراد ان بقاءه  
 عند ذلك الرجل ان كان لمصلحة المسافر كان له النفقة والا فلا وما عجزه فمحكم بان مؤنة  
 الاجر على المسافر كغسل الثياب واجرة الحمام فخيرها او لا ولقائل ان يقول ان قوله في مد  
 الرواية بنفقة ودرهم مسماة يحتمل ان يراد به النفقة بالمعنى المتعارف فيقارنها بالدرهم كما  
 ان يراد

في وجوب النفقة على المسافر

ان يراد بها نفق الاجرة فالدرهم عطف تفسير لها فعلى الاول يكون النفقة مشروطة في العقد  
 فيكون وجوب عوم المكافاة على المسافر لا شرطا في العقد لا لنفس العقد واذا جاء الاحتياط  
 بطل الاستدلال وايضا الحكم بان ما كافي به الاجر فهو على المسافر ان كان في مصلحة مقيد بعد  
 زيادته على مقدار النفقة الواجبة عادة اما معها فلا يجب عليه الزيادة فطلاق الخبر غير موجب  
 الا ان يقال بعدم زيادة ما النفقة عليه صديقه على النفقة الواجبة الغالبية المعتادة وكذا ما  
 كافي به لم يزد على ما اتفق عليه فيكون بعد النفقة الواجبة على المسافر ولا يخفى ما فيه من  
 التقسّف قد برر واما عجز الرواية فيحتمل ان يكون المسافر غير مسلم مفعولا على الاجر فلا يدل على  
 المقصود وايضا قوله بنفقة مسماة يحتمل ان يراد بها معناها المتعارف فلا يراد بقوله ولا يفسر شيئا  
 على هذا عدم تعين الاجرة في العقد ويحتمل ارادة الاجرة من النفقة فيراد بقوله لم يفسر شيئا بعد  
 ذكر المؤنة والنفقة المتعارفة ولا شاهد في الرواية على الاول وعلى الاخر صريح في عدم اشتراط  
 النفقة فيسقط الاستدلال وعلى الاول مرة السؤال عن دخول المؤنة من غسل الثياب واجرة  
 الحمام فيها وعدمه وايضا اخر الرواية مستعمل على ما لا يقول به احد من وجوب غسل الثياب و  
 اجرة الحمام على المسافر وانما قيل بوجوب ذلك لاكلول خاصر عليه دون غيره من المؤن كادوية المريض  
 والكسوة واجرة غسلها واجرة الحمام ويحتمل ان يكون على ما في الرواية على النيب وعلى حال الشرط في  
 العقد والظن عدم وجوب النفقة على المسافر كما في استجار الحيوان ثم على المشهور من وجوبها على  
 المسافر قيل بالرجوع في مقدارها الى العرف اما بدون الوجوب فان اشترطت عليه قيل يحتمل  
 مقدارها لرفع الجهالة وفي الفرف بين حالتها لاشراط وعدمه غير ان النفقة ان كان امر  
 مضبوطا معلوما بالعرف فلا حاجة الى التقدير مع الشرط اي عدم الجهالة من حيث انفرادها الى  
 ما هو المتعارف وبدون الانضباط عرفا يلزم التعيين مع عدم الشرط اي **المسئلة الرابعة عشر**  
 في اجارة العين الموجرة بان يد ما استوجرا فكان المسافر الاول قد احدث فيها حدثا اي صفة كان  
 تسقط لمقابلة التقاوت صححت الاجارة الثانية اجماعا كما لو اجرها باقل من ذلك وبما سافاه مع احدث

في اجارة العين الموجرة بان يد ما استوجرا



وعد بها مع تأخير انتهى في الأول بغير فعل الاجرة الثاني مقام فعل الاول وبدل عنه فيكون بمنزلة  
 ما لو عمل فيه بنفسه اذ لا يعتبر العمل بنفسه بل لو عمل فيه احد باذنه بترعا او بدون اذنه كمن  
 في صحة التقبل بالاقول المعنى هنا قد حصل ابتداء ومن ثم صح تقبل البعض الآخر بالاقول ما يخص  
 من المسمى وكلنا الصورة الثانية لو وقع الاجارة على الاقل بلا وجود مسمى ومستوعه وهو العمل  
 في البعض فتدبر هذا كله لو قيل بمبادات البعض للكل في الحكم وهو عدم جواز تقبل الغير  
 باقل من المسمى وما لو قيل باختصاص ذلك بتقبل الجميع وعدم مسأرة البعض له فيصح الاجارة على  
 في صورتين ولو لم نقل بالتساوي بين الكل والبعض في ذلك الحكم يلزم انه لو قيل البعض بكل  
 ما تقبله به ما يخص من المسمى ثم قبل البعض الآخر كمن بعضا احررك وهكذا صح جميع تلك الاجارة  
 وجوازها لعدم صدق اجارة الجميع بالاقول بالنسبة الى كل واحدة واحدة من الاجارات ولو وقع  
 كل منها صحيحا ابتداء فيستحب بعد استيفاء اجارة الكل فلا يفسد صدق اجارة الكل بالاقول على  
 ذلك الوجه فيحقق اجارة الكل كتمام الجزء الاخير وكذا لا يصدق على اجارة الجزء الاخير اجارة  
 الكل بالاقول ويمكن القول بتجريم اجارة الجزء الاخير لتحقيق اجارة الكل بالاقول بسببها وان لم يصدق  
 عليها وحدها وفيه بعد تدبر ويمكن القول بطلان الجميع باجارة الجزء الاخير بالاقول وان قيل  
 غيره بما يخص من المسمى لصدق اجارة الكل باقل ما تقبل به صح على المجموع فتدبر **الثامن** انه لو تبرع  
 احد عن الاجر بل عمل العمل فو جواز تقبل الباقي بالاقول ما يخص من المسمى لصدق العمل في الجملة وتبنا  
 مقام فعله ومن ثم تبرع فو جواز عمل في الجميع احد تبرعا ويستحق الاجر به المسمى وان لم يعمل فترتب  
 ويحتمل بعيدا عدم الجواز جودا على ما يتبادر ويظهر من مورد النص اعني العمل بنفسه وج لو امر  
 غيره بالعمل في البعض فعمل فيه لا يجوز تقبل الباقي بالاقول وعليك بامعان النظر في هذه الفروض  
 والتدبر فيها فان لم احدا احدا حام حوها وبسط القول فيها بوجوب الاسهاب وملال الاحتمال  
 والغافل يكفيه الاشارة **المسئلة العشر** انه لو استاجر دارا او رحى او نحوها مدة لاخف  
 لها الا في بعضها فان اراد المستاجر الاشغال بها في ذلك الوقت في الجملة لا في جميعه صح لبوت المنفعة في  
 بعض تلك

في تقبيل استيجار الدار والرحى  
 او نحوها

بعض تلك المدة كما هو الغرض وحصول الغرض به كما لو استاجر دارا ليواجر بها في موسم خاص و  
 لا منفعة لها في غير ذلك الموسم وكذا الرحى ولو كان غرضه الاشغال في جميع المدة بطلت الاجارة  
 في بعضها خاصة ونبت للمستاجر خيار الفسخ لو كان جاهلا لتبعض الصفقة عليه ويحتمل البطلان  
 في الجميع لتعلق التناخير بالجميع وفيه ما فيه وفي رواية رسالة عن ابي ريس بن عبد الله القمي قلت  
 جعلت فداك اجارة الرحى تعلمي كيف تصح اجارة ففان الماء عندنا يبارد ويرى بالانقطاع فقال  
 اجعل جل الاجارة على الاشهر التي لا ينقطع الماء فيها والباقي اجعلها في الاشهر التي ينقطع فيها  
 ولو درهم اقول لعله نعم انما جعل جل الاجارة باراء ما لا ينقطع فيه الماء من المدة وشئ منها  
 باراء ما يحتمل انقطاعه فيه لانه اذا انقطع الماء في بعض المدة بطلت الاجارة بالنسبة الى تلك  
 فقد المنفعة فيه فلا يستحق مقابله من الاجرة فلم يستاجر الرجوع ببعض الاجرة بالنسبة الى تلك  
 المدة فيضرب الموجد فعله في حيلة يتخلص بها عن رد بعض الاجرة لو انقطع الماء فيها فلا رجوع  
 للمستاجر بها عند انقطاعه وذلك بان يحتمل معظم الاجارة باراء ما يعلم عدم انقطاع الماء  
 فيه وانما لم يحكم بمحتمل جميع الاجرة باراء ما يعلم وجود الماء عادة فيبر من المدة ويجعل في بعضها  
 باراء ما لا يعلم وجوده فيه لا مكان استمرار الماء وعدم انقطاعه في بعض المدة فلو لم يحصل باراء  
 شيء لم يستحق المستاجر منفعة الرحى تلك المدة لو انقطع وجود الماء فيها لاستحالة استعمالها بلا  
 اجرة بخلاف ما لو جعل باراءها جزء من الاجرة فان الغرض استيجار منفعة الرحى في مجموع المدة لو  
 استغنى بها في جميع المدة وح لو انقطع الماء في بعض المدة ورجع المستاجر من الاجرة بالنسبة الى بقية  
 الموجد لجعل الاجرة في الوقت الذي لا ينقطع فيه الماء وبقوات شئ قليل منه لا يتغير مع احتمال  
 الرجوع في القليل وعدم استرداده ويستفاد من الرواية جواز اجارة العين في مدة لا يعلم وجود  
 المنفعة في بعضها وان العلم ببقاء المنفعة في جميع المدة لا يعتبر في صحة الاجارة ويشكل بناء على  
 ان العلم بالعدالة على التسليم شرط في صحة الاجارة ولا فرق في ان الجهل بها مبطل لها بين الجهل بها  
 في جميع المنفعة وبعضها وما لو لم يعتبر العلم بها بل اكتفى بالعدالة الواقعية بقبيل الاجارة وتو



ومثل ذلك نقول في العين المعصومة بعد ارتفاع الغضب بالوديع والعارية ونحوها وفيه  
 ان الضمان لا يتوقف على بقاء الغضب وكون البعارة بل يمكن مع كونها بحق كافي للمقبوض  
 بالسوم والعارية المضمونة فيستحب الضمان فندبر **الفصل الثاني** انه لو فطر في العين الموجهة ثم  
 رجع منه ففقد ارتفاع الضمان او عدمه وجهان من ثبوت فيستحب ومن عدم وجوب الرد  
 واستحقاق البقاء في يده من حيث استحقاق المنفعة وفيه انه لا منافاة بين الضمان وبين  
 استحقاق البقاء وعدم وجوب الرد كما لو اودع المالك او اعد العين المعصومة للغاصب فانه  
 لا يرتفع الضمان به وان ارتفع الحرمة وجاز البقاء في يده فلا بد من دفع الضمان من الرد  
 الى المالك كما اختار جماعة وقد مر في صحيحنا في رد ثبوت الضمان بالمخالفة الى ان يرد الفعل  
 الى المالك كما يقتضيه اطلاق قوله وفيه نظر ويمكن الجواب عن ثبوت الضمان في الوديع والوكالة  
 ونحوها من العقود الجارية بمجرد التفریط والمخالفة الى ان يرد العين وان رجع عن المخالفة  
 التفریط فيجب عليه الرد ولا يجوز البقاء عنده بانه لا رآخ وهو ان العقد فيها جاز فينفخ بالتفریط  
 والمخالفة فيجب الرد لعدم بقاء الاذن ولا كلك الامر في الاجارة لعدم انفساخ العقد بذلك  
 وجوب الرد به ومع ذلك لو اذن المالك بالبقاء في يده كفي واغنى عن الرد وتبين جدي في  
 ارتفاع الضمان وجهان كما مر **الفصل الثاني** انه لا ريب في انه مع الزيادة السوقية يغير القيمة عند  
 التلف لما مر مع الزيادة العينية والوصفية خاصة يغير على القيم من حين التفریط الى التلف  
 او العيب اما مع اجتماع الزيادة السوقية والعينية فان اجتماع الزيادة ان حال التلف اقل القيمة  
 ح اما لو حصلت السوقية حال التفریط والعينية حين التلف مع نقصان السوقية اقل اعتبر حال  
 التلف قطعاً ولو انكسر ان حصلت العينية حين التفریط مع نقصان السوقية وحصل السوقية  
 حال التلف بحيث ضارت القيمة حال التلف مع نقصان عيناً او وصفاً مساوية القيمة السوقية  
 حين التفریط او ازيد منها ففي اعتبار حال التلف والتفریط اشكال والظاهر اعتبار القيمة حين  
 التلف مع ارض الزيادة حال تلفها بان يقوم العين حين تلف الزيادة لا حين تلف العين مع الزيادة

عيناً او وصفاً

عيناً او وصفاً ومع ذلك والمخالفة في هذا الفأوت بينهما ولو زادت العين والقيمة السوقية معا حين  
 التفریط ونقصاً معاً حال التلف بحيث لو وجدت الزيادة حال التلف نقصت القيمة السوقية للعين  
 عن القيمة السوقية حال التفریط ففي اعتبارها في العينين نظر والظاهر انها اعتبار القيمة حين التلف  
 وارث الزيادة العينية حين التفریط ولو زادت معاً حال التفریط ونقصت العينية حين التلف  
 مع بقاء السوقية على حالها ضمن قيمة يوم التلف مع ارض الزيادة العينية كما مر وكذا مع الزيادة  
 السوقية بحيث يباين قيمتها حين التفریط ولو نقصت السوقية مع بقاء العينية اعتبر حال  
 التلف وبالمجمل صور المسئلة كثر فيعلم ما لم يذكر منها ما ذكر فندبر **المسئلة الثانية عشر** ان  
 نفقة الاغنيان الموجهة على الموجه حيواناً كانت او نباتاً او اشجاراً انشئت في الاشجار على الموجه وكذا  
 كلها يحتاج اليه من اصلها لان جميع ذلك لصحة العين وبقائها وهي ملوكة للموجه فيبيعها  
 النفقة وكذا كلها يتوقف عليها لاشباع بالعين بحسب على الموجه ان يصليح التفریط المبال ونحوه وخرج  
 التراب الزايد المحل بالاشباع وبناء الدار ونحو ذلك وامامدون الاخلال بالاشباع كغير المحل  
 من التراب وموضع الفضلات وحرمة الدار ونحو ذلك فلا يجب على الموجهين من ذلك بل ان  
 شاء المتاجران يفعل ذلك كان عليه باذن الموجه في بعض وبدونه في بعض اخر ولو احتاجت  
 الدابة الى النفقة اخذها من المالك فان لم ينفق عليها لم يجز الاتفاق عليها ويحتمل الوجوب  
 لان في كل كبد حراً اجراً وعلى كل حال لاضمان عليه لو ترك الاتفاق لاشاد التلف الى تفریط المالك  
 ولو انفق والحال هذه احتمل كون تبرعاً لا يرجع على المالك منه شيء لوقوعه بدون اذنه  
 ويحتمل الرجوع مع قصد لتوقف الاشباع واستيفاء المنفعة عليه وجوب الاتفاق على  
 الموجه ويؤيد ما مر في صحيحنا في ولا من قوله قد اخلصت بدراهم فلي عليه قال لا لانه غاصب  
 وفي التعليل اشعار بحسب المفهوم بجواز الرجوع الى غير حال الغاصب والا كان المناسب ان يقر  
 لان المالك لما يدين فيه فندبر ولو اراد الموجه السفر فطلب منه المتاجر نفقة زمن الغيبة  
 فلم يردها مع الامكان كان الحكم كما مر من عدم وجوب الاتفاق وعدم الضمان بتركه وفي الرجوع

في نفقة المتاجر  
 على المالك



المستاجر الاول على الاجرة خاصة باجرة مثل هذا الذي يتيقنه على حال يرجع الاجر على المستاجر الاول  
 بالمسمى الاجارة الاول هذا كله مع عدم الفسخ ولا اجارة من الاول ومع الفسخ يرجع على الاجر  
 ما وقع اليه من المسمى على المستاجر الثاني للاجرة المثل لذلك العمل ومع الاجارة يتيقن الاجر على  
 المستاجر الاول منتهى ويرجع المستاجر الاول على الثاني بالمسمى الاجارة الثانية وهناك بعض خصوصيات  
 آخر تركناها تقولا على ما ياتي فتدبر ولو كان العمل للثاني بدون امره وعمله كان تبرعا محضاً لا  
يحق الاجر عليه شيئاً وفي رجوع المستاجر الاول على الثاني باجرة المثل او على الاجرها ما روي  
 حكم رجوع الاجر على المستاجر الثاني بالغرامة وحكم حالتي الجهل والعلم ما ياتي ولا فرق بين علم المشتري  
 الثاني باجارة الاول وعدمه ويجري احتمال التبع في صورة اطلاق الاولى وتوقيت الثانية  
 لو عمل للاول في وقت الثاني بدون امره واذنه فتدبر ولو كان الاجر خاصاً فاما يوجب نفسه  
 في غير ذلك الوقت مع شرط المباشرة بنفسه او في ذلك الوقت مع عدم المباشرة اوفيه مع اشتراطها  
 ولا ريب في صحة الاجارة الثانية في صورتين الاولى اما الاجرة فان وقعت الاجارة الثانية  
 على ما ياتي في الاجارة الاولى كالعمل لليلة الاول وتعليم القران او ايقاع لشكاح للثاني في وقت  
 واحد مع اعتبار المباشرة فمهما فلا يربح في صفتهما ايكم لعقد الثاني وانما الاسكال فيها مع تقد  
 الجمع بين العلمين لا اتحاد المدة وشرط المباشرة ففوق الاجارة الثانية ما يقع على عين ما وقع عليه  
 الاولى شخصاً او نوعاً او مثله او هذه فان وقعت على ذلك النوع كان يقع الاولى على من الخيا  
 وكذا الثانية فاما يعمل للاجر الاول والثاني وان عمل للاول في جميع الوقت فلا يربح ويحقق  
 اجرة المسمى على المستاجر الاول ويقع الاجارة الثانية باطلا وان عمل للثاني في جميع الوقت او  
 بعضه مع العمل للاول في بعضه الاخر فاما يفيج المستاجر الاول والاجارة نفسه ويجوز الثانية او لا يفيج  
 ولا يجوزها فان فسخ احد متعلق الاجارة كلا او بعضاً فلا يثنى للاجر عليه من المسمى ويسترد المسمى  
 لو كان دفعها اليه مع عمل البعض عليه اجرة مثله دون ما يخصه من المسمى كما يدل عليه عبارة الوجه  
الذي لا يربح في الباقي خاصة ما لو فسخ في الجميع هذا من بعض الصفقة عليه فليس عليه الا  
 مثل

مثل ما عمل وكيف كان يتيقن الاجر على المستاجر الثاني اجرة المثل سواء زادت على المسمى ام ساء  
 ام نقصت عنها البطلان الاجارة ويجعل اسقاط المسمى بناء على ان الفسخ كالاجارة لان للمانع  
 من نفوذ العقد ما هو حق الاول فاذا فسخ عقده زال المانع وعمل المقتضى عمله كافي المقنولي  
 لكن انما يقيم لو قيل ان الفسخ نافل للصحة وما لو قيل انه كاسف منها فلا وجه لهجة الثانية  
 لا مشاع اجتماع المالكين في وقت واحد وان اجارة الثانية صحت واستحق المستاجر الاول  
 المسمى في العقد الثاني على المستاجر الثاني ورجع الاجر على الاول بالمسمى في العقد الاول  
 بلا فرق بين تساوي الاجرتين واختلافهما زادت الاولى ونقصت وان لم يفسخ عقد ففسخ  
 وطرح الاجارة الثانية بل رد ما بطلت كما ان يكون ما عمل للثاني على اجرة ما اراد المستاجر  
 الاول عمله او يباير فيها او ينقص عنه اجرة وبالحيلة هناك امور اربعة اجرة المثل المسمى  
 للاجارة الاولى وهما الثانية وكل منهما اما تزيد على الباقية او تنقص عنها او تساويها فلا  
 اربعضاً والصورة كثيرة لاجرة لها وانما المعبر هنا المفيد لاختلاف الحكم هو النسبة بين اجرة المثل  
 للعمل الثاني واجرة المثل لما اراده المستاجر الاول من العمل فان زادت الاولى على الاخيرة او  
 تساوتها جاز للمستاجر الاول الرجوع على كل من الاجر والمستاجر الثاني باجرة مثل العمل للثاني  
 لان الاول مباشر الامتلاف والثاني مستوفى المنفعة فان رجع على الاجر رجوع هو على الثاني  
 الثاني بجميع ما اغترمه من اجرة المثل ان كان المستاجر الثاني عالماً بالحال اي يكونه اجراً خاصاً  
 لغيره من غير فرق بين زيادتها عن المسمى في الاجارة الثانية ونقصها عنه ومساواتها له  
 لان مقتضى الاجارة الفاسدة هو الرجوع باجرة المثل لا المسمى هذا مع عدم دفع المسمى الى  
 اما مع دفعه فلا رجوع عليه بشئ ما اغترمه الا مع زيادة اجرة المثل عليه فيرجع بالزيادة  
 خاصة اقامت مع زيادة المسمى عليها فيرجع المستاجر الثاني عليه بالزيادة قطعاً مع بقاء العين  
 ومع التلف في وجهه فوق اما مع جهل المستاجر الثاني بالحال فلا رجوع للاجر عليه بما اغتر  
 الا ما قل من الامرين من اجرة مثل العمل الثاني والمسمى الثاني لان الاجر ان كانت اقل فلا يربح



بحسب الخلية من كل الوجوه وفي البيع سبقها يكن بعض الخلية وهو رفع الموانع ما لا ياتي في حق المشتري  
وفي الحقيقة هذا هو الخلية النامة بالنسبة الى البيع الخالي عن بعض المنافع وبالجملة البيع الناقص  
وهو المستعمل على جميع المنافع يستدعي الخلية النامة والبيع الناقص وهو ما يتخلو عن بعض  
المنافع يستدعي الخلية الناقصة بحسبه اعني ما لا يفوت بسببها على المتساجر شيء من  
حقه وتحقيق القبض في مثل هذا البيع اذا كان غير منقول ان يرفع البائع يده عماله ان يتصرف  
فيه حال الاجارة مثل تيمر الدار وتحسينها واحداث بناء جديد فيها ويحذف ذلك ما لا يضر بالبناء  
والقبض في الحيوان نقله للسقي والعلف ويحذف ذلك والخلية منه ويندبه للبيع والعلف  
ما لا يخل بالمنافع واما في المكمل والموزون ويحذفها لقبض تحقيق بالوزن والكيل والوضع  
وفي تحققة بدون اذن المتساجر لو امكن تعلق الاجارة بمثل ذلك نظر لتعذر بدون اذنه  
وجوب اجابته له لم يثبت وكذا تسلط البائع عليه لم يرق عليه دليل وكيف كان لو لم يكن القبض  
لعدم حضور العين ويحذف ذلك كان مضمونا على البائع ولا يجب تسليم الثمن الا بتسليمه في بعض  
الصور كما ياتي ومجرد الاذن في الوزن ويحذف مع امكانه غير كاف في صحة القبض ورفع الثمن  
ويحذف ذلك فتدبر ثم ان ما ذكرناه من اطلاق القول بجواز بيع العين المستاجرة كان بقاء  
الامتناع وجريا على مذاقهم والتحقيق هو التفصيل في جواز بيع العين المؤجرة وهو ان كان  
كانت العين الحالية عن المنافع او بعضها قيمة عادة بعد الاجارة صح البيع كالنخل لو صح اجارته  
للثمره فان لم يكن الاشعاع به بعد اجارته تسبقه وجريه وخطه وكذا يتفقد بنفس الخلة لو بليت  
ولم يثمر وكذا بعد المتساجر مدة لا يعبس بعد ما عاده فانه يمكن عقدها في الكفارة ويحذفها ويكن  
اخذ دية بالخيار عليه ويحذف ذلك فعلم بتقويم النخل والعبد مجردين عن المنافع واما لو لم يكن  
للعين المؤجرة قيمة اصلا لم يجر بيعها اذ لا مقابل حينئذ للثمن كاللابة المتساجرة مدة حيوانها  
فانها لا تقوم مسلوية المنافع راسا هذا اذا اوجرت مدة لا يتبقى العين بعدها اما اذا اوجرت  
مدة يمكن بقاء العين فيها صح البيع مطلقا لانه يكفي في صحة البيع الاشعاع ببعض منافع العين

وقد صرح الامتخاب بمثل هذا في الوصية بالمنافع ولعل نظرهم في باب الاجارة الى ان الاجارة  
بنفسها غير مانعة من البيع فلا ياتي في ذلك منعها له من جهة اخرى مثل خلوا العين عن الفائدة وعدم  
نقوضها بمال مسلوية المنفعة فتدبر **واعلم** انه كما يجوز بيع العين المؤجرة كالمحور وقفا  
هبتها وارباهاها ويحذف ذلك ولا يصح الهبة والوقف الا بالقبض حال الاجارة او بعد انقضاء  
وكذا الورهن على قول فاذا كان المشتري جاهلا باجارة العين او يحذفها تخير في المشتري بين الفسخ  
والامضاء بجائنا ويحذف قوتها تخيره بين الفسخ والارش لان تجرد العين عن بعض المنافع نقص في  
صفة العين وعيب فيها والنقص شرعا كالنقص حشا وبالجملة العين مسلوية المنفعة ناقصة  
عن الخلقة الاصلية فمن عيب في العين بدلية فتدبر جدا وعدم المنفعة شرعا كما سفاها عقلا  
وبه سيدفع فابقال ولا ارش هنا لانه انما يثبت بالعيب وهو النقص والزيادة في اصل الخلقة  
وهو منقذ بسلامة العين وان العاقل استحقاق تسليمها والسلطان عليها ولا يعد مثل  
عبارة وجبه الدفع ان العاقل منقذ العين مدة الاجارة ولا يربح ان خلوها عنها في وقت  
ما عيب عنها فكذلك خلوها عنها شرعا بالنسبة الى المشتري ولا فرق في صحة البيع بين كونه المشتري  
المتساجر وغيره لكن هل يثبت له الخيار لو كان هو المتساجر الاقوى نعم مع جهله بالاجارة حين  
الشراء اما التساها لهما او لا وكليه هو المتساجر وهو لا يعلم باجارة ترفله الفسخ بعد العلم او  
الذكر وكذا لو اشترها وكليه بدون علمه بالاجارة اما مع العلم فلا خيار في جميع الصور كالوكان  
المشتري فتدبر وربما احتمل عدم الخيار مطلقا هو ظاهر اطلاق جماعة نظر الى انه غير ممنوع من  
المنفعة لا يقال كل من العين والمنفعة اليه فلا ضرر على المشتري بخلاف ما لو كان غير المتساجر  
فانه يمنع من استيفائها وهو ضرر عليه فله الخيار مع الجهل وربما يحتمل الفرق بين كون الشراء  
بثمن مثل ما هو مسلوية المنفعة مدة الاجارة او انقص منه فلا يثبت الخيار لانقضاء الضرر  
زيادة الثمن عن ثمن المثل زيادة فاحسب فثبت للعين والضرر وبالجمله وبما يستشكل ثبوت  
الخيار في الاول لا ضرر فيه ولا عين من حيث الثمن كما هو القرض ولا من حيث عدم قبض العين



المساجر بلا ريب وهو يوجب ضمان اجماعا والمدار في صدق اسم التلاف على العرف وهو الحكم  
 في اصال المقام ولا ريب في حكم اهل العرف بان ذلك التلاف وان لم يوجب المنفعة حين التلاف  
 لقيام وجود العين وصلوها للاشفاق مقام وجود المنفعة وبالحيلة الحكم من البديهيات فاما  
 بطلان الاجارة فنزول التلاف منزلة التلف ضعيف مخالف لاصول المذهب في قيل  
 تلف المنفعة غير معقول لا بعد وجودها ومن ثم من التلف عينا لم يقض منافعها ولو لم يزل  
 ذلك التلاف لزم صحتها ايضا وبطلانه اجماعا على خلاف بين ما اذا كانت المنفعة مستمرة  
 وبين ما لم تكن كذلك فيثبت الضمان على الاول لا الاخير كان منافع الحق لا تقضى بمنفعة من العمل  
 وحسب الا اذا كان اجرا ولو كان التلف من الله نعم لتعريف المساجر في الحفظ احتمل ثبوت  
 الاجرة عليه دون ما لو فرط في الاخذ هذا كله مع تعيين العين الموجهة اما بدونه فيجب الابدال  
 لكن لو فرط المساجر في الحفظ مع كون التلف من الله تعالى او كان المثلث لها قوى سقوط حقه  
 وثبوت الاجرة عليه بلا ابدال لتعين الكل بالقبض فيحضر الحق منه به مع تقويت الحق من ذلك  
 الحق ويحتمل وجوب الابدال بغير مع ضمان العين لانه لو قيل بتعين الحق المطلق بالقبض لزم عليه  
 وجوب الابدال بدون التعريف ايضاً وهو ضروري لبطلان **الثالث** فالصور ان متعلق  
 الاجارة اما عين خاصة او مطلق العين والمدة فيها اما معينة او مطلقة اربع تعيين العين والمدة  
 اطلاقاً لهما تعيين العين لا المدة والعكس لا ريب في بطلان الاجارة بتلف العين او المنفعة في  
 المدة معينة او قبلها كالوفاة عن المدة عن وقت الاجارة وانفصلت عنه وهذا مع ضيق المدة  
 واستغراق العمل لها ظاهر اما مع سعتها فكذلك مع التلف قبل مضي مدة يمكن فيها الاشفاق اما  
 لو كان بعد مضيها قبل انقضاء المدة ففي سقوط الاجرة نظر يعلم وجهه مما ياتي في القسم الثاني  
 والاقوى سقوطها لما ياتي ولا ريب في بطلان الاجارة واما الثالث ففي بطلان الاجارة في تلف  
 العين والمنفعة بعد مضي مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها او لعدم امكان من وقوع التلف بعد  
 زمان يمكن فيه الاشفاق بالعين فمن ذات منفعة فيها صالحة له فلا يكون الاجارة متعلقة بغيره

معدومة ومن عدم تعلق الاجارة بالمنفعة في الوقت الخاص حتى يبق ان مضي ذلك الوقت مع ثبوت  
 المنفعة فيه يوجب استقرار الاجرة وصحة الاجارة بل تعلقت فيها في وقت غير معين ولم يحصل المنفعة  
 للمساجر فالاجارة وان وقعت صحيحة من اصلها لكنها بطلت من حين التلف ويقتضي الاجرة عن  
 المساجر لعدم حصول المعوض وهو المنفعة اليه والتحقيق انه اذا كان التلف قبل مضي مدة يمكن  
 فيها الاشفاق بطلت الاجارة من حين التلف وسقطت الاجرة كلا ان كان التلف في ابتداءها  
 وبعضاً ان كان في انشائها لما مر من ظهور عدم منفعة في العين صالحة لتعلق الاجارة بها و  
 لفتد شرط الصحة التي هو القدرة على التسليم ولو كان التلف بعد مضي تلك المدة فان كان بعد  
 قبض العين وتخلية الموجه لها مع مضي مدة يمكن الاشفاق فيها استقر على المساجر المستحق  
 المنفعة او لا بناء على ما ياتي من استقرار الاجرة بغير مدة الاجارة مع التخلية النامة ولو لم يقض  
 المساجر العين وقبضها ولم يستوف منفعتها حتى مضت المدة واما لو كان التلف بعد مضي مدة  
 يمكن استيفاء المنفعة فيها من دون تخلية من الموجه ولا قبض من المساجر مع تقريب من المستاجر  
 في القبض بلا تقريب من الموجه في الاقباض ففي استقرار اجرة المستحق نظر بعد القطع بانقضاء الاجارة  
 وعدم ثبوت اجرة المثل من ثبوت الاجرة واستقرار الحق في ذمة المساجر بالاجارة ومضي مدة  
 يمكن الاشفاق فيها مع تقصير في قبض العين واستيفاء المنفعة وتقوية حقه باختياره مع  
 صلوح العين للاشفاق وعدم استقرار الاجرة بالقبض فتكون مفقودة عليه ومن علم تعيين  
 الحق مع سعة الوقت واطلاقه فلا تقريب في تاخير القبض مع التمسك في ثبوت الاجرة في  
 صورة الفرض واصالة البراءة منها واستراط القبض في استقرار المالك فان قيل الاجرة ثابتة  
 بالاعتقاد اجماعاً فلا وجه لاصل البراءة هنا بل الاصل بقاء الاجرة الثابتة وعدم سقوطها  
 فلما لا شبهة في عدم استقرار الاجرة بمجرد الاجارة بل لا بد فيه من صلوح العين للاشفاق  
 في الجملة وامكان استيفاء المنفعة منها عند الحاجة وهوها مفقود وبالحيلة التمسك في حصول  
 شرط استقرار الاجرة بوجوب التمسك في الشروط وقد عرفت شرطه في اجماعاً وقد سكتنا في



او احدها خاصة موقفة او هما معا فلا اشكال وان مضيق وقتها لا مكان الوقت وبالعمل لها  
 بالغير ولا حد لها به ولا اخر بالمباشرة بنفسه في وقت واحد ولو تعدد الزمان كان الحكم الظاهر  
 وكذا مع اشتراط المباشرة في احدهما خاصة وان كانا او احدهما موقفة او غير مضيق في  
 وقتها او وقتا احدهما بعد الاجارة لا مكان العمل لاحدهما بنفسه ولا اخر بالغير ولو وقت  
 واحد وكذا لو شرط فيهما المباشرة وكانا او احدهما معهما لا مكان العمل لكل منهما في وقت  
 غير وقت الآخر وتجبر الاجرة في تقديم من شاء اللهم الا ان يتخير من عمل له اخيرا لتأخير فيجب  
 تقديمه في العمل وبدونه يتخير المستاجر في الفسخ وان دخل على كل منهما حاضرا بالآخر فخير كل  
 في الفسخ او المناخر خاصة ويحتمل وجوب القرعة في تقديم احدهما ويحتمل وجوب تقديم من  
 سبقت اجارته ان لم يتقارن الاجاران ولو شرطت المباشرة في كل منهما مع عرض مضيق في  
 وقتها بعد اطلاقه في العقد ومضيق وقتا احدهما بعد اطلاقه خاصة وتقييد وقت الآخر  
 في العقد اشكل الترجيح فيحتمل بطلانها معا لقدر العمل بمقتضاها وفقد المرجح لاحدهما في حال  
 لزوم العمل باحدهما بعد تعيين بالقرعة فيقع الاخرى بالطله ويحتمل الخيار في العمل بهما شأ  
 من بطل الاخرى فان لا يدرك كذا لا يترك كذا وليس بترك بالمعسور ويحتمل بتبرجج الاجارة  
 السابقة وبطلان الاخيرة وقدر على ذلك فالوقت في وقتها بالعقد من دون شرط المباشرة  
 فيه فيهما او في احدهما ثم انظر العمل في الاجرة في ذلك الوقت يجرى هنا جميع ما ذكر من الوجوه من  
 البطلان والقرعة ونحو ذلك ويحتمل في صورة تعيين المدة في الوقت العقد في احدهما خاصة  
 تقديم حق ذي الحق لاستحقاقه اصاله وتلك في متن العقد فيبطل الاجارة المظنة سابقة كانت  
 او متأخرة لغرض مضيق الوقت فيها بعد العقد فتدبر ولو كانت المدة مطلقة في الاجارة  
 ومعيينة في الاخيرة مع شرط المباشرة فيها اختص وقت الاخيرة بها فيقيد وقت الاولى ويخير  
 في غير وقتها ولا ضرر فيه اذ لا يستلزم اطلاق الوقت استحقاقا للمنفعة جميع الاوقات نعم يستلزم  
 تجبر المستاجر في مطالبة العمل اي وقت شاء فان لم يطالب بالعمل في ذلك الوقت الخاص صحيح العمل

لله في بيان

الثاني بلا اشكال وان طال به فيه احتمل جواز فسخ الاجارة الاخرى للمستاجر الاول لغرضه  
 حقه الثاني ويحتمل جواز فسخه اجارة نفسه للغير بالآخر وقد قوى في المدارك صحة اجارة الآ  
 نفسه للغير في سنة معينة بعد ان استوجبه للغير فيه معكم ولو لم يعمل على الاول في وقت اجارة الثاني  
 بلا اجارة ولا فسخ في صحة العمل بمخبر فزاع دمة الاجرة واستحقاقه على المستاجر الاول اجرة المستحق  
 او عدم الصحة بالمعنى المذكور اشكال ولا ريب في قوة الاجرة لان العمل في تلك الوقت مملوك للتأجيل  
 ويحتمل لا يستحق الاجر على المستاجر الاول شيئا لعدم الاثبات بالعمل المملوك له ويحتمل ثبوت المستحق  
 عليه للاجر لاستحقاقه عليه العمل بمجرى من تعيين المدة وقدر به ويحتمل عليه المستحق للاجر  
 واجرة المثل للمستاجر الثاني وهو كارت والفتاوى رجوع المستاجر الثاني على المستاجر الاول  
 او على الاجرة اجرة مثل ذلك العمل ويرجع الاجر على المستاجر الثاني بالمستحق في الاجارة الثانية  
 فيفسخ الاجارة الاولى لغوات متعلقها ولا يبيح للاجر من المستحق في الاجرة الاولى وينفسخ الاجارة  
 الثانية ويسقط العمل للمستاجر الثاني ايضا لغوات وقتة ولو كان اجرة مثل العمل الاول اقل من  
 اجرة مثل العمل الثاني استحق الثاني على الاجرة اجرة مثل المدة الفائتة لاجرة مثل العمل الاول  
 فتدبر ولو انعكس الفرض بان كانت الاول معينة الوقت وكانت الاخيرة مطلقة المدة انصرفت  
 الثانية الى غير ذلك وقت الاول قطعاً فلو وقع العمل للمستاجر الثاني في الوقت الخاص الاول  
 لا يستحق على العمل المستحق في الاجارة الثانية لعدم كونه متعلقا بالاجارة بل يستحق اجرة المثل ويحتمل  
 مع علم المستاجر الثاني بالاجارة الاولى عدم استحقاقه للاجر في اصله لبرعه بالعمل في غير وقت  
 بلا ان المستاجر الثاني فيه فان كان محل الاجارة باقيا وجب العمل انما والاسقط وكيف كان  
 ثبت الخيار للمستاجر الثاني في الفسخ مع الجهل بالاجارة الاولى عند اداء العمل في الوقت الخاص  
 الاول للغير بالآخر والتحقيق انه لو عمل الاجرة في الوقت الخاص الاول للمستاجر الثاني باء  
 وادعاه كان بالحال ولا استحق للمستاجر الاول اجرة مثل ذلك العمل ويرجع لها على الاجرة والمستاجر  
 الاول ان كان اجرة مثل العمل الثاني ان يداها والاجرة مثل العمل الاول وان كان اقل يرجع



ولو من ارض اخرى ودلالة الاخرى على المنع من حاصل تلك الارض ولا تناق بينهما اصلا بل هما متفقان  
 في المنع وان كان من حاصل تلك الارض غاية الارادة الاولى على المنع من غيره اي مع وحدة  
 الجنس انما التعارض بين مفهوم كل منهما ومنطوقا لاخرى فان مفهوم احدهما مطلق في الجواز  
 ولو كان من تلك الارض سواء كان من جنس ما يزرع فيه ام من غيره ومنطوقا لاخرى مطلق في  
 المنع انما كان من جنس ما يزرع سواء كان من تلك الارض ام من غيرها وبالعكس مفهوم الاخر الجواز  
 اذا لم يكن من الجنس ومنطوقا لاخرى المنع من تلك الارض وفيه نظر لاننا في فانه مع المغايرة  
 في الجنس لا بد ان يكون من غير تلك الارض ومع كونه من تلك الارض يتعين كونه من الجنس ولا  
 تناق بين الجواز من غير الجنس والمنع من الجنس انما التعارض بين مفهوم ما دل على المنع من حاصل  
 تلك الارض ومنطوق ما دل على المنع مع المجامعة والتعارض بينهما من باب العموم من وجه فكل  
 منهما مادة اجتماع وانفراق ولا تناق في ايهم بين ما دق الانفراق وهما ما لو كان من غير ذلك الجنس  
 او من غير تلك الارض وما لو كان من ذلك الجنس من تلك الارض فان التحريم في الاخر لا معارض  
 له كما ان الجواز في الاول كذلك قد تكرر انما الثاني في مادة الاجتماع وهو ما لو كان من الجنس  
 ومن غير تلك الارض فان مقتضى اخبار المنع من الجنس تحريمه ومقتضى اخبار الجواز من غير تلك الارض  
 جوازه فيقيدا بطلاق اخبار المنع بادل على التفصيل بين كون الطعام من ارض الاجارة او غيره والجواز  
 في الاخر يحصر المنع فيما لو كان من طعام ارض الاجارة وقيدا بطلاقها اي بمقتضى الفرق بين  
 الجنس وغيره فيتحقق التحريم بالجنس مع كونه من ارض الاجارة وكذلك يندرج في اطلاق اخبار المنع  
 الاجارة بالجنس من غير ارض الاجارة بناء على تناقض اخبار التفصيل بين الجنس وغيره وطعام تلك  
 الارض وغيره في مادة الاجتماع كما ينبغي اخبار المنع مطلقا سليمة عن المعارض فيها قال الامام في ترجيح  
 ما دل على الفرق بين الجنس وغيره والعمل بما اطلقه لا اعتضاده باخبار المنع مطلقا فقد يحصل من جميع  
 ما ذكرناه لا اشكال في التحريم لو كان الطعام من ارض الموصلة واطلاق ما دل على الجواز مطلقا  
 مفيدا باطلاق ما اقتضى المنع مطلقا وما دل على التفصيل بقسميه مضافا الى رجحان ما دل على

التقييد

التقييد من حيث السند والكمرة والشهرة والاختلاف في الجواز لو كان في غير تلك الارض ومن غير  
 الجنس ولا اشكال فيه انما الخلاف والاشكال مع وحدة الجنس لو كان من ارض اخرى وان  
 قيل بعد تعارض اخبار التفصيل في مادة الاجتماع بالترجيح والرجوع الى المرتجات الخارجية  
 ولا ارتباط في ترجيح اخبار الفرق بين ارض الاجارة وغيرها لا اعتضادهما بالاصل والشهرة  
 وعموم الكتاب وهو قوله تعالى احل الله البيع وحرم الربوا او موا بالعموم وقدر ما لا يحد  
 بالمشهور وبما وافق الكتاب وترك مخالفته فيقيدا بطلاق ما دل على الفرق بين الجنس وغيره  
 ما دل على الفرق بين الارض وغيرها فيتحقق التحريم بما لو كان الجنس من ارض الاجارة فظهر ان  
 الحق ما اختاره المفسر من اختصاص المنع بحالة واحدة وهي ما لو كان الطعام من تلك الارض ولو كان  
 فيما عداها سواء كان من الجنس ام من غيره وبالشهرة بخبر ما في اخبار الفرق بين ارض الاجارة  
 وغيرها من الضعف وبه يندفع ما يتوهم من انجحية ما دل على الفرق بين الجنس وغيره بالتميز  
 اذا الشهرة مكافئة للتميز فيبقى الاصل والعموم سليمين عن معارض معلوم فان قلت ما دل على الفرق  
 بين الجنس وغيره انما هو ما دل على الفرق بين ارض الاجارة وغيرها من حيث موافقة العامة في  
 جملة على التقييد كما يظهر من صحيحة ابن مهزيار قلت لا ينبغي ان خبر ابن مهزيار ما دل على تجوز  
 الاجارة بالطعام في الجملة ولا دلالة فيه على تجوزهم ذلك اذا كان الطعام من جنس ما يزرع  
 وان كان من غير تلك الارض وفيه ان القول بتجوزهم ذلك اذا كان من طعام تلك الارض  
 كما هو مقتضى حمل ما يتبادر من الخبر من تجوزهم عليه يستلزم تجوزهم انما كان من غير تلك الارض  
 مطلقا بطريق اولي وان كان من جنس ما يزرع فالصواب ترجيح اخبار الجواز في الجملة بالاصل  
 العمومات والشهرة فلا يعارضها احتمال التقييد على ان حمل المفهوم على التقييد مع مخالفة  
 المنطوق لها بعيد لان منطوق ما اقتضى الفرق بين ارض الاجارة وغيرها ما دل على المنع لو كان  
 الطعام من ارض الاجارة فكيف يمكن حمل مفهومه على التقييد قد تكرر وبما قرناه من الثاني بين  
 تلك الاخبار والجمع بينهما يظهر فساد ما ذكره في المسالك من ان المتن في صحيحة الجلي مطلقا

الطلاق



والرعي والحافوت والدار والبيت **الرابع** ما دل على المنع من كون الاجرة ذهبا او فضة في الاجارة  
الاولى وان كان ما من الاجارة شئ بل اطلاقها كون الاجارة باحد هاتين فغير رواية يصير  
انما تقبلت ارضاً بذهب وفضة فلا تقبلها باكثر مما تقبلها به لان الذهب والفضة مضمونان  
في صحة استحقاقهما وانما تقبلت ارضاً بذهب وفضة فلا تقبلها باكثر مما تقبلها به وان تقبلها  
بالنصف والثلث فذلك ان تقبلها باكثر مما تقبلها به لان الذهب والفضة مضمونان والمراد بالقبول  
بالذهب والفضة هو الاجارة وبالقيل بالنصف والثلث المزارعة اذ لا يجوز في الاجارة جعل  
الاجرة النصف ونحوه للجهالة ولا في المزارعة القيل بالذهب والفضة بل لابد فيها من جعل  
من حاصل الارض عوض الحمل وفي هذا الخبر كونه دالة على جواز مزارعة العامل غيره باكثر ما زرع  
به المالك ولعله اجماعى ولفظ القبالة والقيل كثر اما يستعمل في الاجارة في الاجارة وكذا  
في المزارعة وكما يستفاد من النظر في الاخبار وقد يستعمل فيما بينها ففي صحيحه اي يصير لستاجر الارض  
بالزراية ان قال ولكن تقبلها بالذهب والفضة والنصف والرابع فالقبول فيه بالنسبة الى الذهب  
والنصف استيجار وبالنظر الى النصف ونحوه مزارعة فتدبر قوله لان الذهب والفضة مضمونان  
في الخبر باز يد ما قبل به لا في الاول ولعل المراد منه الاشارة الى ان اختلاف الحكم في الحالين نوع  
القبول لانه في الاول اجارة وفي الاخير مزارعة فان ذلك الاختلاف هو المنشأ لاختلاف الحكم  
واما جرد كون الذهب والفضة مضمونين فلا يصلح وجه المنع في الاجارة ومعايرة حكمها  
لحكم المزارعة ولعل المراد بانها مضمونان انه اذا استجر الارض باحد هاتين الحكم في صحة المنشأ  
سواء حصل الزرع ام تلف كلاً او بعضاً لا يمتنع بحد العقد واما اذا زرع بالجزء المساع  
من حاصل الارض كان ثبوته تاماً او ناقصاً او سقوطه راسخاً تبعاً لحصول الزرع او تلفه كلاً او  
بعضاً فلو تلف جميع الزرع فلا يثبت للعامل ولو تلف بعضه سقط حقه بالنسبة ويمكن ان يثبت في  
وجه التعليق انه انما لم يجز اجارة الارض الموجبة باز يد ما استوجب به لانه اذا تلف حاصل الارض  
ثبت الحق في ذمة المستاجر الثاني وذلك من علمه فيلزم اخذ الزاوية بلا مقابل لاختلاف فالوزر

على الارض

على الارض للمزارع عليها بان يد ما زرع عليها به اذ لو لم يحصل من الزرع شئ لا يثبت على العامل  
الشيء ما اذا حصل الزرع كان للزيادة مقابل **واعلم** انه يتصور هنا صور اربع لاجارة الارض  
الموجرة والمزارعة على الارض المزارع عليها والمزارعة على الارض المستأجرة وعكس الاخير وفي  
الثاني يجوز المزارعة على الارض المزارع عليها باز يد ما زرع عليه الاول كما هو مدلول الاخبار  
والظاهر عدم الخلاف فيه في الجملة لان العامل يملك منفعة الارض بالعقد للذي له ثقلها  
ومشاركته غيره عليها والحاصل ان العقد للذي يوجب الحصة الخاصة فبما له ثقلها الى من شاء  
وان لم يكن البذر منه وعدم وجود الحصة حين المزارعة الثانية لا يمنع من صحة الثانية لان المعاملة  
ليست على الارض المحصرة بل على الارض والعمل والعامل والبذر بالحصة ومن استحق بالعقد للذي  
شيئاً تسلط على ثقله مع فقد المانع وتباً قيل بالمنع من ذلك لو كان البذر من غير العامل بان يشرط  
كونه منه ليكون ثقل الحصة موقوفاً به واطلاق النصوص الصحيحة وغيرها حجة عليه كما عرفت ولا  
الجواز في الثلث مع الزيادة بلا مانع للاصل بل لا معنى للزيادة والاكثرية خير لاختلاف ما ثبت  
على كل واحد لثبوت الاجرة على المستاجر وثبوت الجزء المساع على المزارع ولا يمكن زيادة الاخير  
على الاول لانها انما تصور في التجانيين او نحوهما ما يمكن معرفته الاكثرية فيه وحاصل الارض  
غير معلوم حتى يعلم مقدار الجزء المساع ويقوم ثم ينظر النسبة بينهما وبين الاجرة اللهم الا ان يعسر  
الزيادة في القيمة وكيف كان مقتضى عموم الوقت بالعقد هو الجواز ولا يقيم دليل فيه على المنع  
نعم في رواية الهاشمي ما يدل على المنع من هذا القسم مع عدم العلم كما ياتي مما يحمل على الحرمة او الكراهة  
وعلى اي حال يثبت مرجوحته في الجملة لكن ظاهرها التحريم اللهم الا ان يثبت بغيره الفرق بين هذا  
القسم والقسم الاول وقد عرفت زحمان الكراهة فيه جمعاً بين الاخبار وكذا هنا قد برر واما  
القسم الرابع فغير معقول لان العامل لا يملك منفعة الارض من كل وجه وانما يملك الحصة الخاصة  
منها فليس له اجارة قطعاً واجارة المحصرة غير معقول ولو صح ذلك لزم استحسان العامل اجرة الارض  
ولم يحصل منها زرع لان ذلك مقتضى عقد الاجارة وضعفه ما قد برر وفي موقعة الجملة قال قلت



في العين اثره وتحويل المالكة نفعه لا مطلق العمل وان انعدم كاخاط التوب كذا او بعضا ثم فكه  
او بنى بعض البيت ثم عد منه والضابط كل عمل يعود نفعه الى المجر كما هو النظم المتبادر من الاكلام  
ومنه يعلم انه لو عمل بعض العمل من دون ان يعود نفعه الى المالك يعتد به كالايجر للصلاة  
لو توفى لها ثم نفضته قبل فعلها فان وضوئه ذلك كالعهد لا يسوغ الاجارة بالازدياد  
**الرابع** ان النقص الضوئي لما يدان على تحريم القبيل بالاكل ولا دلاله فيها على بطلان  
الاجارة الثانية الا ان يبقى بان المنفعة المعاملات بموجب الفساد وعلى الاول هل يحرم اجرة  
الاجارة الاولى ويجوز ايقاع الاجارة الثانية خاصة فيه نظر والظن الاول ويدل عليه في  
في عدة اخبار ان فضل الاجر حرام وعلى هذا هل يحرم الزيادة خاصة والجميع النقص ذال على الاول  
كاعرفت وعلى هذا يحتمل وجوب دفع الاجر الاول فضل الاجرة الى الاجر الثاني وببرير ترفع  
الحرمة عن الزيادة ويحتمل عدم استحقاق الاجر الاول من المالك سوى ما استوجبه الاجر الثاني  
لتحريم الفضل عليه بنص الشارع وبالحجة قد دل النص على تحريم الزيادة من الاجرة ما يوق بتجربها  
مطلقا فلا يستحقها الاجر الاول او يقال بحرمتها على الاجر الاول خاصة فيستحقها من المالك لكن  
يجب عليه دفعها الى الاجر الثاني ويملكها الثاني الى الاول ولا يجوز له التصرف فيها وفي كلا  
الوجهين بعد ومن ثم ما يمكن الاستدلال بقوله نعم ان فضل الاجر حرام على بطلان الاجارة  
الثانية اذ لو لا ذلك لم يعدم الامور اما حراما من المستحق وسقوط بعض حقه بالاجارة الثانية كما  
لو قيل بعدم جواز الزيادة من المالك واما استحقاق من لاحق له كالقيل بدفع الزيادة الى الثاني  
الثاني واما تملك الاول الزائد مع تحريمه ولا ريب في صفات الملك له فيكون تحريم فضل  
دليلا على عدم وقوع الاجارة الثانية فتدبر وعلى تقدير الفساد لو عمل الاجر الثاني جاهلا  
او عالما لا يستحق المستحق قطعا واما استحقاق عمله اجرة المثل لما نشر عندهم من ان من لا يبين يصحبه  
يضمن بفساده ولا يضمن مع الجهل ويحتمل عدم استحقاقه مع العلم لاقدامه على العقد الفاسد  
ورضاه بعد اجرة وفيه منع لاقدامه على الاجرة في الجملة ولم يقصد التبرع والمجانبة فذا عقد  
الشي

المستحق رجع الى اجرة المثل كما هو الشأن في كل عقد فاسد ومقتضى حرمة فضل المسلم ولا يرجع للثاني  
الثاني على المالك قطعا لانه بالنسبة اليه متبرع وهل يستحق الاجر الاول من المالك المستحق اسكان من  
انه لم يعمل له شيئا فلا يستحق عليه اجرة ومن ان العمل من الاجر الثاني قد دفع لاجله وبامره كالمو  
عمل للاجر الاول متبرع فان العمل يقع عنه ويستحق اجرة والظن الاخير وعلى الاول يفسخ الاجارة  
الاولى لغوات محله لا الثانية ويمكن ان يوق على الاول بتغير المالك بين الفسخ فلا يشي للاجر  
الاول عليه وبين البقاء على العقد واعراض المالك اجرة المثل لذلك العمل من حيث تقويته  
عليه فان تساوت المسمى فلا يخفى لاحدهما على الاخر وان زادت عليه رجع المالك عليه بالازدياد  
وان نقصت عنه رجع الاجر عليه بالنقص هذا كله مع عدم قبض المسمى ومعه يسترد المالك جميع  
المسمى بلا زيادة او معها او يسترد بعضه وعلى تقدير الفسخ يقع العمل للمالك مجانا والخسران  
على الاجر الاول وكذا لو قيل ببطلان الاجارة بنفسها ولا يخفى ما في هذه الوجوه من البعد  
والتكلف الشديد فتدبر جدا **الخامس** انه لو استاجر جميع منافع الاجرة فاد استيفاء  
منفعة خاصة منه فاستاجر الاجر لذلك العمل غيره باقل مما استوجبه بجميع منافعه ففيه  
جواز وعدمه وجهان من اطلاق النص والضوئي بعدم جواز قبيل الاجر غيره بالاكل  
ومن ان المتبادر منه انما اذا اجر غيره بالاكل في جميع ما يتعلق به الاجارة الاولى لا في  
بعض خاصة والفرض وقوع الاجارة الاولى على جميع المنافع ووقوع الثانية على عمل  
خاص والظن الجواز في الجميع لخروجه من مورد النص الدال على المنع للمعرفة من ان المتبادر  
منه تقبيل جميع المستقبل ولا فرق في ذلك بين مساواة اجرة مثل ذلك عمل الخاص للمسمى الاول  
وزيادة عليها ونقصاها منه وفي تقبيل بعض العمل او عمل خاص باقل ما يخصه من المسمى بعد  
التوزيع اشكال والظن الجواز وقوة في خلافه الاصل على اليقين ومورد النص وكذا لو قيل  
علمين ففي جواز تقبيل احدهما باقل ما يخصه ويقابله او عدمه وجهان مبنيان على جواز  
تقبيل بعض ما تقبل باقل ما يقابله من المسمى او عدمه ومساواة مع الكل في المنع والاول

العمل



لا بد من العلم حين العقد بالقدرة على التسليم ولا يكفي القدرة الواقعية والعلم بها مفقود مع  
 التوقف على الاذن فيه نظر ما يقع بالقول بشرط جواز الاستجار بالاذن ينافي مقتضا إطلاق  
 الاجارة من إطلاق جواز الاستجار وصحة ولو بدو من الاذن والحكم في صورة الصريح في  
 العقد بجواز الاستجار مع اوضح واوضح منه ما لو صرح بالتعيم او بجملة جواز مع الاذن  
 وعدمه **فروع الاول** لو قيل يتوقف التسليم على اذن المالك بصراذنه كاشفاً فان اذن  
 ظهر الصحة والابتين المضاد ويحتمل ان يوق ب سقوط الاذن مع عدمه بعد الاستئذان او  
 تعدنه فعلى هذا يتحقق القدرة على التسليم حال العقد لان اذن هو ولا يعتبر وسلكين  
 بلا اذن **الثاني** انه مع شرط جواز الاستجار للغير في متن العقد لا يتوقف ذلك على اذن  
 المالك بل الاذن في الاستجار كاف فيه لانه يستلزمه وكذا الاذن فيه بعد العقد كاف في  
 الاذن في القبض ولا يحتاج الى اذن جديد وبالحمله لو وقعت الاجارة الثانية باذن المالك  
 او اجازها بعد وقوعها لم يكن له المنع من تسليم العين للاجر الثاني مع توقف العمل عليه لان  
 الاذن في الشيء اذن في لوازمه وهذا من الشواهد على جواز التسليم بلا اذن جديد حين اطلاق  
 الاجارة كما مر قد بر فلا ضمان مع التملك والعيب بيد الاجر الثاني بلا تقييد ومع شرط الا  
 في العقد والاذن فيه بعده فالجواز اوضح **الثالث** انه لو اذن في التسليم بعد العقد ففي جواز  
 الرجوع فيه بعده او قبله على القول بتوقفه على الاذن نظر سواء كان الاذن فيه قبل الاجارة  
 او بعده وسواء كان الرجوع فيه قبله او بعده والتمك عدم التسليم ومع اشتراطه في العقد لا  
 رجوع ومع جواز الرجوع فيه يتوقف صحة الاجارة الثانية على عدمه فان رجع انكسفت فساد  
 الاجارة والابتين الصحة وبالحمله ان قلنا بعدم توقف التسليم على الاذن لا اثر للمنع بعد الاذن  
 فيجوز التسليم كالاول باذن وان قلنا بالتوقف فحمل عدم جواز مع المنع بعد الاذن لرفع المنع  
 حكم الاذن السابق وجرد الاذن فيه لا يمنع من الرجوع عنه ولا فرق في ذلك بين الاذن قبل  
 الاجارة الثانية وبعدها وعلى القولين لا اثر للرجوع بعد التسليم بالاذن كما مر **الرابع** انه

في توقف التسليم على  
 اذن المالك

لا يجوز

لا يجوز تسليم العين للاجر الثاني باذن المالك كك يجوز مع المنع منه فلا اثر للمنع هنا **الخامس**  
 انه لا ضمان لو سلم العين للاجر الثاني مع التملك والعيب للاصل والاذن الشرعي فيه ويرى ما يمنع  
 اقصاء الاذن الشرعي في التسليم دفع الضمان اذ لا ضمانات بين الضمان وجواز التسليم ولا يصريح  
 بالاذن حتى يقال بذلك لانه على دفع الضمان التزام انعم مع الصريح به برفع الضمان لا الثاني بل  
 لان الظاهر من الاذن دفع الضمان فذكر **السادس** انه لا فرق في جواز التسليم بلا اذن المالك  
 بين امكان الاستئذان وعدمه لغلبة ونحوها لا بشرط ان يكون قد راد الاذن واستفاء ثم جواز  
 استجار الغير ولو لم يجز التسليم **السابع** انه لو قيل بعدم جواز التسليم بلا اذن لو سلمها بيد  
 فتح التسليم والعمل ويرة الاجر من حق المالك واستحق الاجرة غاية الامر انه فعل حراما ودخل العين في  
 ضمانه وتلفت وهل يتوقف ارتفاع الضمان على رد العين على المالك او يرتفع بالرد على الاجر  
 الاول الظاهر الاول لصورته غاصبا بالتسليم فلا يزول الا بالرد على المالك ووجه الاخير  
 ان وضع يد الاول كان باذن فيستحب به الثاني عارية فيضمن وفيه ان الاذن قد انقطع بمجرد  
 غاصبا فلا يعود الا بدليل فلو تلفت العين في يد الاجر الثاني تحم المالك في الرجوع على ايها  
 شاء عالم كان او جاهلا ويستقر الضمان على الثاني ان كان عالما لامع الجهل وكذا لو تلفت  
 بعد الرد على الاول لان استقرار الضمان عليه كالوجهل الثاني مع **الثامن** انه قد مر حكم ما  
 لو صرح المالك باطلاق الاذن في الاستجار او بتعيمه مع الاذن في القبض وعدمه بعد العقد  
 ومع الصريح به في ضمن العقد يلزم ويجوز تسليمها للغير ولو بدو من اجارة مع منع المالك  
 عدمه واما مع الصريح بالاذن في الاستجار خاصة فربما يتوهم انه يجوز فيه عار من الخلاف في  
 توقف التسليم على الاذن لان مجرد الصريح بجواز لا يستلزم جواز التسليم بلا اذن بل هو اعم  
 والحكم فيه كما مر من لزوم الاستئذان فان حصل والاستقطا الاذن وهذا انما يتم حيث يمكن  
 استيفاء المقعة بدو التسليم امام عدم امكانه فيبقى سقوط الاستئذان لان الاذن في  
 الشيء اذن في لوازمه **التاسع** انه لا يجوز للاجر تسليم العين للغير بالاجارة كك يجوز تسليمها للعل



في اخبار الجواز ان فضل الاجر والبيت والحانوت حرام ولا ريب في اشتراط تحريمه بعدم العمل في  
العين ومقتضى مقابلتها بجواز اجارة الارض ان يكون اجارة الارض بازيد ما استوجرت به  
بالعمل ومطابقا لوتيد اجارتها بالزيادة بحال العمل لم يكن لقوله ان الارض ليست مثل الاجر  
ولا مثل البيت معنى وفي خبر اخر ليست بمنزلة الخ وفي خبر اخر هذا ليس كالحانوت ولا كالاجر ولو  
كان الجواز في تلك الاخبار مقيدا بالعمل لم يعرف بين الارض والاجر ويحوى كالاخرى فذلك الاخبار  
صريحة في الجواز مطلقا فحين حمل المنة في الاخبار الاخرى على الكراهة وهي وان كانت مطلقة مقتضية  
لثبوت الكراهة مع العمل لا يثبت لكن بعض الاخبار قد دل على التفصيل وعدم الكراهة مع العمل للزوم  
نفي الباس في نفي الكراهة ولما علمت ولا ترجيح لاجار المنة على اخبار الجواز من حيث السند ولا  
غيره حتى يطرح الاخر ويعمل بالاول وانما الترجيح لاجار الجواز من حيث اعتقاده بالاصل فقط القرا  
وهو عموم او فوا بالعقود شتم انه قد ظهر من رواية الخامسة الاولى وموثقة سماعة التسوية بين الكل  
والجزء في المنع مع الزيادة عما استوجبه وانه لا فرق بين اجارة الجميع بالاكتر نفقة وتدرجاً بين  
اجارة البعض باكثر ما يقابلها من الاجرة والبعض الاخر باقل منه او بمساوية للاطلاق ولا دلالة  
في تلك الاخبار على كثرها لو سلم دلالتها على التحريم على بطلان الاجارة الاخرى اللهم الا ان  
باقتضاء النهي الفساد او يوجب قوله ان فضل الاجر حرام يقتضي حرمة الزيادة ولا يعقل الامع بطلان  
الاجارة فتدبره فتدبره في موثقة سماعة وليس له ان يبيعه بمجنين درهما الخ كما ترى  
ظاهر الدلالة على الحرمة فلا بد من تحكيمه على باقي الاخبار بحمل المنع على مال ولو لم يعمل في الارض والحانوت  
على مال او عمل وهذا الحمل اولى من حمل المنع على الكراهة لتقدم المقيد على المطلق قلت قد عرفت ان  
اخبار الجواز في الارض يقتضي الجواز مطلقا بضميمة عدم القول بالفصل وقوله ان الارض ليست  
الاجر والحانوت بتقريب ما سبق **فروع الاول** انه يملك موثقة سماعة السابقة على انه  
مع اشفاق المستاجر ببعض منفعة الارض لا يجوز له ان يوجرها بجميع ما استوجرت به سواء سبق  
الاجارة على الاشفاق ام ما خرت عنه وبالحيلة لا يجوز اجارة بعض ما استاجر به من الاجرة الا ان يكون

اصري

احد في الارض صفة كمال لا يجوز اجارة الجميع بازيد من وجه الاجارة الا بذلك **الثاني**  
انه قد عرفت ترجيح القول بالكراهة لكن مورد القول هو خاصة لا عموم منه لجميع الاعيان الا ان  
يثبت الاجماع المركب وعدم القول بالفصل وبذو نه ايكم لما كان ادلة السنن ما يتسامح بها التحج  
تقيم الكراهة لفتوى الاصحاب به **الثالث** انه هل الحرمة او الكراهة على الخلاف خاصة باجارة  
المستاجر الاول او تشمل ما بعده من المستاجر من ان لم يقل بطلان الاجارة بازيد ما سبق ونحوها  
وعوم الض يشمل الجميع ولا سيما قوله فضل الاجر والحانوت حرام ونحوه فالترجيح للاخير  
وجه الاول الاصل وانظر اطلاق الض الى المستاجر الاول **الرابع** ما مر من عدم فساد  
العقد على القول بالحرمة للاصل وعدم اقتضاء النهي بطلان في المعاملات **الخامس** انه لما  
يجوز اجارة بازيد ما استوجرت العين مع عدم شرط المباشرة بالاشفاق في الاجارة الاول والا  
لم يجز ولو اجرها من الغير مع شرط المباشرة واشفع المستاجر الثاني بالعين كان لم يتعين المدة  
او تعينت مع تعيين العين وعدمه وجب المسمى على المستاجر ولو جازعنه المسمى في الاجارة الاولى  
ولا رجوع له ولا للمستاجر الاول على الثاني في المسمى في الاجارة الثانية وهل للمستاجر الاول  
الرجوع على الثاني باجرة المثل النظم العدم لعدم استحقاقه النفقة مطلقا حتى يرجع بعوضه  
وانما استحق النفقة بشرط المباشرة اللهم الا ان يثبت انه استحق النفقة بشرط المباشرة امر زائد  
على استحقاقها فاذا خالفه بالاجارة للغير اثم واستحق اجرة مثل النفقة دون متقاضيها بطلان  
الاجارة فتدبره فتدبره وقد مر الكلام في هذه المسئلة او يابى **المسئلة الخامسة عشر** انه خلت  
الاصحاب في اجارة الارض بما يخرج منها من الخطة والبقع والشجر والشجر هو التحريم وقيل بالجواز  
والشجر باختصاص التحريم بما لو كان الاجرة من طعام تلك الارض فلا تحريم مع الاطلاق او  
اشراط كون الاجرة من طعام غيرها سواء كان من جنس ما يزرع في تلك الارض او من غيره او من  
غيره ومنهم من حرم ايكم اذا كان من جنس ما يزرع مع سواء كان من طعامها ام من طعام غيرها  
او معكم ومن ابا البراج التحريم مطلقا سواء كانت الاجرة من طعام تلك الارض ام من غيرها وسواء كان

في اجارة الارض  
ما يخرج منها



من جنس ما يزرع فيها من غيره ويدل على المسكر رواية الفضيل عن الباقر عن احاد الارض  
قال ان كان من طعما مما فلا خير فيه وصحة صفوان عن ابي بردة مثل ذلك والتقريب انه ذلك  
المنطوق على عدم الخبز في اجارها بطعامها ونفي الخبز دليل الحرمة لان ما عدا الحرام حسن كانه  
حسن وايضا هو مقابل الشر وهو محض في الزام ولا واسطة بين الخبز والشر كما لا فصل بين الحسن  
والصحيح فاما المسالك من ان عدم الخبز لا يبلغ حد المنع والتحريم اذ المباح والمكروه لا يوصف  
بالخير ولا بضد وبينه وبين الشرط واسطة ليس بشئ كما عرفت مع ان ما ذكره يقتضي ان يكون  
الغرض من نفي الخبز في الوجوب والندب دون الاباحة لانها ليست خيرا فيكون نعم من الاباحة  
والكرهية ولا يخفى فافيه من خلاف الظاهر اذ الاباحة غير مفهومة من ذلك الكلام اصلا  
الى ان السؤال من امثال ذلك ليس عن الوجوب والندب كما لا يخفى بل عن الاباحة والحرمة  
غالباً فحمل الجواز على نفي الوجوب والندب لا يخفى فافيه من عدم انطباقه على السؤال ولا  
موافقته لمقتضى الحال والحاصل ان المراد بالخير في مثل المقام هو الاباحة والحل لانه لا يكون  
ما باخذه من الاجرة خيراً ولو كان حراماً ما كان خيراً لانه غير مملوك وقد دل الخبز بالمفهوم على  
ثبوت الخبز ان كان من طعام غير تلك الارض ومقتضاه الحل والجواز واطلاقه في مثل ما لو كان  
من جنس ما يزرع فيها وغيره ان كان من ارض اخرى وقد دل بعض الاخبار على التحريم اذا كان  
من جنس ما يزرع فيها وان كان من غير تلك الارض كما ياتي **واعلم** ان ابا بره وادى الخبر مشترك  
بين جماعة لا يخرج فريهم ولا تعدل لكن في صحة الى صفوان يقتضي جوده الرواية وحسنها من  
بشيء كونه من اهل الاجماع ويدل على القول بالتحريم مطلقاً ولو من غير الارض المستأجرة و  
من جنس ما يزرع فيها عادة اخبار منها صحيحة ابي بصير لا تستأجر الارض بالتمتع ولا بالحظ ولا  
بالشعر ولا بالاربعاء ولا بالبطاف ولكن تقبلها بالذهب والفضة والنصف والثلث والرابع في  
رواية اسحق بن عمار مثل ذلك وموثقة ابي بصير لا تؤجر الارض بالحظ ولا بالشعر ولا بالتمتع  
ولا بالاربعاء ولا بالبطاف ولكن بالذهب والفضة لان الذهب والفضة مضمونان وهذا  
يسير

ليس بمضمون ومثله موثقة ابي بصير باسقاط قوله نعم ولكن الخ والمراد بالاربعاء هو الشرب  
وبالبطاف فضل الماء والنهي عن الاجارة بهما لعله لاجل الجهالة لان فضل الماء غير معلوم  
القدر وكذا مقدار الشرب وهو الحصة من الماء وايضا فضل الماء غير معلوم الحصول في  
بعض الاحيان اذ ربما لا يفضل منه شيء بعد قضاء الوطر منه ويحتمل ان يكون النهي عن الاجارة  
بالاربعاء والبطاف لما ورد من النهي عن بيع فضل الماء ان الناس في فضله شرع سواء فلا  
يجوز بيعه لعدم ملكه الا بالحيارة وهذا انما يتم في غير الماء المملوك فذكر ولعل المراد  
بقوله نعم لان الذهب والفضة الخ ان الاجرة في الاجارة لا بد من كونها المراد معلوماً متحقق  
الحصول والذهب والفضة كذلك بخلاف الحظوة ومخوفها ما ذكر في الخبر اذ يمكن تلف الحظوة  
والشعر وعروضه فافيهما قبل الحصاد فلا يخرج من الارض مقدار الاجرة واصلاً فيسقط  
الاجرة المعينة راساً لكن مبني ذلك على جعل الاجرة من ارض معينة سواء في ذلك الارض المملوكة  
وغيرها وموافقة الجنس ومخالفة وكذا لا بد من جعل النهي في التمتع ثم نخل خاص قبل  
بدل الصلاح فانه غير معلوم الحصول عند العقد واما في الذمة فلا بأس به وصحة ابي  
الغزالي ان كان الخ فذلك وترك في جري يتيماً وله اخ يلي منيعة لنا وهو بيع العسير من  
نصفه ويؤجر الارض بالطعام ما ما يصيبني فقد تنزهت عنه فكيف اصنع بغير  
اليتم قال اما اجارة الارض بالطعام فلا ياخذ نصيب اليتيم منه الا ان تؤاجر بالنصف  
والثلث والرابع واما بيع العسير من نصفه فمرا فلا بأس به خذ نصيب اليتيم منه وحمل  
الرواية على الكراهة بعيد لكان ترك حصة اليتيم واطلاقه في مثل جعل الاجرة من طعام الاكر  
الموجرة ومن غيرها ومن جنس ما يزرع فيها وغيره وصحة علي بن مهزيار قلت له جعلت  
فذاك ان في يد ارضاً والمعاملون من قبلنا من الاكره والاسطمان يعاملون على ان لكل  
جريب طعاماً معلوماً فيجوز ذلك فقال لي فليكن ذلك بالذهب قلت فان الناس انما  
يعاملون عندنا بهذا لا بغيره فيجوز ان اخذ منهم دراهم ثم اخذ الطعام فقال وما يفتر اذا



عليه كافي ماير الحق والدعاوي ومن المعلوم ان الاثر بالاملاء ارشادي لا وجوبي فيجوز  
ان يقال ان شئت لخلقه وتعلق اليقين بالاجرة لا يقتضي عدم ضمانه وتعلق اليقين ابتداء لا  
بعدم ظهور تلك العبارة في التعلق الاصلاني وانما الغرض امكان التأويل فيه تأويله قريباً  
فلا بد من المعير اليه جميعاً بين الاخبار وقد دلت الرواية ايضاً على عدم الضمان بدون التهمة  
فندرجنا وربما يستدل لهذا القول بما في الصحيح لا يضمن الصانع ولا القصار ولا الخياط  
الا ان يكونوا متهمين فيخوف بالبينة ويختلف بناء على ان المراد استحالة الاجر اصاله وتحويل  
باقا من المستاجر البينة وفيه انك قد عرفت ان الخبر يحمل محتمل لوجوه منها ان يراد بالاستحالة  
بالرد وتخوف فيه باقاً من البينة واستحالة الاجر اصاله ومع دعوى التفریط من المستاجر  
وقد سبق تمام القول فيه فلا تغفل وربما يستدل لما يفي بما مر من الصحيح في رجل استاجر  
اجراً فاعده على متاعه فرفق قال هو مؤتمن وظان ليس على الامين الا اليقين فليس عليه  
سوى اليقين للحكم في الخبر انه امين وفيه منع اطرا عدم اليقين على الامين اذ لا دليل على  
الكثير ولو سلم منع اما استر محكم بل في التلف خاصة لا في دعواه الا ان يحمل الخبر على صورة الد  
وفيه نظر قد روي عن ابن ابراهيم في الموقوف ان علياً اتي بصاحب حمام وضعت عنده  
ثياب فضاغت فلم يضمنه وقال هو امين وفيه ان مورد التلف لا دعواه فيصير حجة على الخو  
من اوجب الضمان بالتلف من الله نعم والغرض من كونه اميناً ان يدعى امانة لا ان يضمن  
الصحيح رجل استاجر ظئراً فادفع اليها ولده فقالت بالولد سنين ثم جاءت به وزعمت امرها  
لا توفروا زعم اهلها انهم لا يعرفونه قال ليس لهم ذلك فليقبلوه فانما الظئر مأمونة ولا ريب  
ان الظئر ايجر وقد حكم بمسماح قولها معاملة امانة ويستفاد منه قبول قول الاجر مع  
دعوى التلف او الرد ومنصوص العلة حجة كما قرئ في محله فندبر ومن الغرائب ما يقع فيها  
لصاحب المسالك عند قول المص اذا ادعى الاجر هلاك المتاع وانكر المانع الى حيث قال القو  
بالضمان مع فقد البينة هو المبرر ادعى عليه الاجماع والاخبار مختلفة والافقوى تقديم قوله

مطم لانهم اماناً ولا اخبار الدالة عليه ويمكن الجمع بينهما وبين ما دل على الضمان بحمل تلك على ما لو  
فرطوا واخر المتاع عن الوقت المسترط كما دل عليه بعضها اقول ليت شعري اين الاخبار المختلفة  
التي اوجبت المصير الى الجمع ههنا اشار الى واحدة منها وقد عرفت ان ليس ثمة الاجر واحد في  
الحقيقة وانما اختلف منه ضعيف غير مقارم بغيره فضلاً عن الترجيح محتمل للمحمل فلا قبل للتأويل  
الواضح بل لا يبعد انكار ظهوره في مطلوبه ولو سلم التكافؤ وجب الرجوع الى المرجحات للمصو  
المطابقة للعقل والشرع اذ لم يقيم دليل على لزوم الجمع قبل الترجيح بل ولا على جواز ولا ريب ان  
ما دل على الضمان مع التهمة وفقد البينة اكثر عدداً واشهر قنوى ومع ذلك معتقداً بالاجماع  
المقول على الشر الفحول ومخيراً بالاصول المحكمة المثبتة وهي اصاله عدم التلف وان البينة على  
المدعى والاجر هو المدعى بالتلف بل لا ريب ان قوله بخالف الاصل والمستاجر منكر فليبين  
على عدم التلف لو علم ببقاء العين او على نفيا العلم بالتلف لو جملته وعلى الاجر البينة على التلف  
واما كونه اميناً ليس عليه سوى اليقين فلم يثبت على وجب الاطلاق وانما ثبت في بعض المواضع  
بالدليل الخاص كالوادعي عدم التفریط في الحفظ فانه يصدق باليمين بل ذلك ليس لان الامين  
وانما هو موافقة قوله للاصل والمالك مدعى للتفریط عليه والاصل عدمه ومن ثم لو ادعى رد العين  
لا يسمع قوله الابينة وليت شعري اي فرق بين دعوى التلف ودعوى الرد حتى يحكم في الاجر  
بتوجه البينة على الاجر معاملة بخالفه قوله للاصل اذا اصل عدم الرد وفي الاول يقول قوله  
باليمين لانه امين مع ان الامانة ناسبة في صورة دعوى الرد ايضاً هذا مضافاً الى احتمال النص  
على علة عقلية وفيها اشارة الى مخالفة قوله للاصل وهي قوله ان شاء اخذ الزيت قال انه  
اتحق وقوله ان كان امير المؤمنين ثم يضمن القصار والصانع والصباغ احتياطاً للناس وقوله  
في جراحه كان امير المؤمنين ثم يضمن القصار والصانع والصباغ احتياطاً على امتثال الناس وهذه  
العلة كما ترى موافقة للحكمة من حفظ اموال الناس فبعد هذا كله يبق بعدم الضمان على الاجر بل  
يصدق باليمين كذا لا سبيل اليه وما حمل اخبار الضمان على حال التفریط او دعواه او ما خيل المتاع



على ظاهر من عدم الضمان ولا ريب في رجحان هذا الجمع على الجمع الاول لان في هذا تقييداً  
للاطلاق وفي الاول يجوز ان في اللفظ والتقييد وفي من المجاز كانه غير مرة فلنا لا بد من  
المصير الى الجمع الاول لان قوله في وكان على بن الحسين في تفضل عليهم يدل على الكراهة لا  
على نفي الضمان فان المتبادر من التفضل شيء استحقاق الخلاف ويؤيد قوله في كان اي  
بضم القصار كان مقابلته بقوله في وكان على بن الحسين في الخ يقتضي وحدة المورد حتى  
يصح الاختلاف في الحكم اذ مع معارضة المورد لا اختلاف في الحكم ومن المعلوم انه لو يكن  
بجانبنا في الحكم بضم القصار ما لا يضمن فلا بد من جملة على الكراهة ويدل عليه ايضاً ما  
الصحيح كان امير المؤمنين في بضم القصار والصايغ احتياطاً للناس وكان اي يتناول عليهم  
ان كان مأموناً ونحوه في الصحيح اخر والتقريب ما مر من اقتضاء المقابلة وحدة المورد وانما  
مخالفة المعصوم في الرأى وان المتبادر من التطول هو التفضل وان اقتضى مراتب  
التطول والتفضل هو الكراهة لعدم الضمان قد بين في شرحنا ما ورد في هذا الخبر  
من ان اي يتناول عليهم باني ما مر في الخبر السابق من ان اي بضم القصار اذ المروي عند في الموضوعين واحداً  
وهو القم في يكون المراد بانيه هو الباقر في ويمكن كل واحد منهما على وقت اوصورة وفيه  
بعدا للمبادر من قوله في كان اي الخ هو الدوام والاستمرار ويمكن حمل الخبر الاخير على ما التفت  
العين وسرت بزم الاجر ومن ما لوجه عليه الاجر فاضد لها كما هو مورد الخبر الاول وعلى هذا  
لا يبعد دلالة في الخبر على المراد فان قيل لا يجوز حمل ما دل على الضمان على حال التقريب وما دل على  
عدمه على صورة عدم التقريب قلت اولاً انه بنا في لفظ التطول والتفضل اذ هما ظاهران في  
الضمان وان تركه احسان محض وثانياً ان منصوص العلامة جاز في الحالين معاً وقوله في غير  
ما جرت يداها انما اعطيت لصلحه ليعطيه لفسده وقدم وخصيصه بحال التقريب بعد وثالثاً  
ان التفصيل في الاخبار بين الوثاق وعدمها لا يناسب ذلك لان التقريب وعدمه يحتمل مع  
عدم الوثاق واردة التقريب من عدم الوثاق واردة عدمه من الوثاق بعد جداً وثانياً

ان يفرق

نور  
الصباغ

ان مضمون تلك الاخبار موافق للاصول وسائر النصوص من ضمان المتلف عهداً وخطاً ولغناً  
ان يقول يمكن الجمع بين تلك الاخبار بحمل ما دل على الضمان على الكراهة بعد ثبوت اصل  
الضمان مع سبيل قد بر **فروع** لو تلف العين بيد الاجير الثاني اي اجير الاجير بفعله ثبت  
الضمان على الاجير الثاني سواء اذن في تسليم العين ام لا وسواء جاز تسليمها به وناذر المالك  
في الاجارة المطلقة ويحتمل مع تسليم الاجير لها من يعل منه تبرعاً بالاجرة فاضد لها العامل ضمان  
الاجر والظن ضمان العامل المتلف لانه عوض التلف والحماية **المسئلة السابعة عشر** انه لو تلف العين  
في يد الاجير فانه من الله تعالى بلا تقريظ فيها ولا تعد منه في المسئلة عدم الضمان عليه وذهب  
الى ضمانه مدعي عليه بالاجماع ويدل على الاول الصحيح رجل استاجر اجيراً على ضمان  
فروق قال هو مؤتمن ويدل عليه ايضاً جميع ما دل من الاخبار المستفيضة ان لو ادعى الاجير تلف  
العين لم يصديق الا بالبينه فلا شيء عليه معها وكذا لو كان التلف بارتكاب الغرق والحرق  
او مع امواله وفي رواية لا يضمن القصار الا ما جرت يداها وان اخطته اخطته ويدل على قول  
المرضى الصحيح في الضمان والصباغ ما سرق منهم من شيء فهو ضامن ويمكن جملة على حالة التقريب  
او على ما لو ادعى السرقة ولم يعلم بصدقه كما يدل عليه الاخبار الكثيرة الائمة وفي رواية القصار  
والصايغ يضمنون قال لا يصلح الناس الا ان يضمنوا وكان يؤسر عليه وهو باطلاً فمما  
خالف التلف بلا تقريظ ولا بد من تقييده بكون الاضرار من الاجر كما هو مورد النصوص المستفيضة  
بل لا يبعد ان يقر المتبادر من ضمان الصايغ والقصار ونحوهما هو الضمان لا ضمانهم وانما  
دون مطلق التلف ويمكن جملة اي على ما لو ادعى الاجير التلف وانتمه المستاجر كاسياني  
النصوص عليه ويرشد الى قول المرضى بعض الاطلاقات في الاخبار ايضاً ولا بد من جملة على  
التقيد ولا يخفى ان الاطلاق بل الصريح في بعض النصوص بل الضمان لا يمارض الاخبار  
المستفيضة الدالة على عدمه والاجماع ممنوع بل هو عجيب وما بعض المشهور ما في الحسن  
عن القصار يسل البير الثوب واشترط عليه ان يعطى في وقت كذا قال اذا حلف وضاع الثوب

في نفي التعيين في اليد

ما تشكك اليه ان وسافر اسلم مشهد  
كما يخالفه



على العارية لا وجه لتوقف قباض الاجرة على قبض العين بل كان المناسب وجوب قباض الاجرة مطلقا  
ولابد من قبض العين ولا فائدة له وعلى الوجه الآخر لا وجه لطلان الاجارة مطلقا قبل قبض العين  
وبعد في صورة التلف قبل استيفاء المنفعة جميعا او ما في حكمه فان الاصحاب حكوا بجواز بطلان  
الاجارة بتلف العين والمنفعة ولا يعقل ذلك الا بالقول بقبض المنفعة تدريجيا بمضي اجزاء من  
الاجارة وان المنفعة قبل القبض مصنونة على الموجر ولو قبضت العين لا بالقول بتحقيق قبض المنفعة  
بقبض العين وكذا لا وجه للحكم بطلان الاجارة او ثبوت الخيار فيها بعد مضي المانع العام اذ  
الفرض ان المنفعة قد ملكها المستاجر وقبضها بقبض العين فالتلف يقع في ملكه كالباع بعد  
القبض فان تلف من المشتري والتحقيق ان قبض المنفعة لا يتحقق بقبض العين بل يتوقف على استيفائها  
او مضي المدة المشروطة وهي تحت يد المستاجر كما مر ومن ثم يقع تلف المنفعة في ملك الموجر وينفخ  
الاجارة بانه ان اعتبر في صحة كل معاوضة امكن وجود كل من العوضين ووصوله الى المتعاق  
كافي الاجارة او وجوده بالفعل حين العقد كما في بيع الاعيان فلو ظن امكن وجود المنفعة في  
المدة المضروبة للاجارة بناء على الظن من وجود العين واصالة بقاءها وصلاحها للاشفاق لها  
واصالة السلامة من التلف والعيب عدم عروض المانع من الاشفاق بها حكم بصحة الاجارة في  
ظاهر الشرع فاذا تلفت العين والمنفعة في ابتداء المدة او في انائها انكف بطلان الاجارة  
راسا او انقضا منها من اصله على الاول وبطلانها في بعض المدة خاصة على الاخيريتين فهدت المنفعة  
التي هي احد العوضين في الاجارة واشفاء تلفها بالمره ولا اثر لمجرد قبضية العين وصلاحها بحجب  
الظاهر للاشفاق بها بعد ظهور الخلاف كما هو الفرض فاجارة مثل هذه العين مثل اجارة العين  
الحالية عن المنافع مع العلم بخاؤها عنها ولا ريب ان العين التي يظهر تلفها بعد العقد وتلف منفعتها  
بعد بلا فصل او بعد مضي بعض المدة خاصة لا منفعة فيها اصلا او منفعة نامة والعين المسلوقة  
المنافع لا يتقبل اجارة بالضرورة والاجماع فلو فرض استيجار الدابة لقطع مسافة معينة في وقت خاص  
فانت في اول الوقت او في انشاء فلا شبهة في انها لم تكن صالحة لقطع تلك المسافة في الوقت

المعتمد وما كانت متصفة بتلك الصفة في الواقع بل كانت خالية عن المنفعة الحاضرة كلا او  
بعضا بل مرتبة وايضا مالكت العين ليس بالتحقق منفعة العين حتى يتمكن من اجارها ان لا يلزم  
الا بعد ملك غايه الامر عدم ظهور ذلك حين العقد وانما استحق الموجر قباض الاجرة بعد قباض  
العين ح بناء على الظن من اصالة الصحة واصل السلامة فبالثبوت بين بطلان الاجارة من  
اصلها او من حين التلف وعدم استحقاق قبض الاجارة وبطلانها كالباع مال غيره مع جهل  
المشتري به فانه يستحق قبض الثمن بقبض المبيع ويجوز عليه وان ظهر ذلك فناء العقد والقبض  
وما ذاك الا للبناء على الصحة والسلامة ومثله ما لو استاجر العين للاشفاق بها في زمن خاص  
مما خرج من زمن العقد فالتلف قبل ذلك الوقت وان كانت بحسب الظاهر صحيحة وما غصب العين  
بعد الاجارة بلا فصل او في انشاء المدة فليس من هذا القبيل لانها فابله للاشفاق صالحة لمرعاة  
الامر حصول الحاجب عنه وهو غير مخرج لها عن صلاح الاشغال مع ثبوت اجارة مثل المنفعة  
في ذمة الغاصب واستحقاقه لها وعدم التمكن من اخذها غير مضر لانها ثبتت ذمته في ذمته  
كسائر الديون المتعذر تسليمها وتلف المنفعة في حكم تلف العين كالمستاجر الدابة لقطع  
مسافة ثم يعرض لها ما لا يملكها قطع الطريق وكذا لو استاجر اجرا للعلف فلم يمكنه ذلك لمرض او  
مخوه وكذا لو سلبت تلك المنفعة عن العين بالمره بلا عرض مانع كالوئيد ذلك العمل للمستاجر  
عليه فلا فرق بين فوات المنفعة لعروض مانع بحسب لوارتفع المانع عادت المنفعة وبين سلبها  
وزوالها راسا فنفس الاجارة في الموضعين والوجه في الجميع واحد وقد مر وما كان المنفعة  
تدريجيا الحصول لا يمكن قبضها دفعة اتم تسليم العين منزلة تسليمها بالنسبة الى قبض الاجارة  
لدخولها تحت اليد بقبض العين فتدبر وبالجملة المنفعة لا وجود لها في هذه الحال وانما  
هي قائمة بالعين وبانعائها فاذا صارت العين تحت اليد كانت المانع كمن شاع من حيث يمكن  
المستاجر من الاشفاق بها اى وقت شاء ثم وجب قباض الاجرة بقبض العين بناء على الاصل وق  
استحقاب قابلية العين للاشفاق فان بقيت المنفعة في المدة والا انكف الفساد واسترد الاجارة



في مخرج الضمان على الجار

بعد ذلك فهو صامخ وهذا الخبر كارتى في ان التلث بلا تقريظ لا يوجب الضمان ولا  
 لا يمكن التقييد بما بعد الوقت وجهه بل كان المناسب اطلاق الضمان فتدبر **فروع**  
**الاول** انه على المشهور لو شرط الضمان على الاجبر مع تلف العين بغير فعله بلا تقريظ حمل  
 الجواز لعموم المؤمن عند شرطهم ويجعل العدم لانه شرط مخالف لمقتضى العقد كما  
 وفيه منع مخالفته لمقتضى مطلق العقد وانما خالف مقتضى اطلاقه وبعضه الاول ما في  
 الصحيح عن الرجل يبيع للقوم وعليه ضمان ما لهم فقال اذا طابت نفسه بذلك فلا باس انما  
 اكره من اجل ان اخيه ان يرموه اكثر مما يصيبه عليهم فاذا طابت نفسه فلا باس وظاهر كارتى  
 جواز الشرط وصحته وفي رواية اخرى الرجل استاجر سفينة من ملاح فحملها طعاما وشرط  
 عليه ان يقصر الطعام فعليه قال جازين قلت انه ربما زاد الطعام قال يدعي الملاح ان زاد فيه  
 شيئا قلت لا قال هو لصاحب الطعام الزيادة وعليه التقصا ان كان قد شرط عليه ذلك في  
 عود الضمير المستكن في الفعل في قوله وشرط عليه الى المستاجر وعود الضمير الجور الى الملاح قد  
 حكم بجواز ذلك الشرط واطلاقه يشمل التقصير في الملاح وبدونه ومع التهمة وبدونها  
 سواء علم التلف لا بفعل الملاح ام لا وسواء ثبت التلف ام لا ويجعل عود الضمير المستكن في الفعل  
 الى الملاح والضمير الجور الى المستاجر وبعضه قوله لم لصاحب الطعام الزيادة وعليه التقصا  
 الخ فان الحكم منه عود الضمير الجور الى صاحب الطعام وعلى هذا يدل الخبر على غمارة المرتضى  
 من ضمان الاجبر والالتزام بشرط لبوت الضمان على المالك بلا شرط الا ان يكون تأكيدا لكن  
 مفهوم قوله ان اذا كان الخ يقتضيه انه بدو الشرط لا ضمان المالك وليس عليه التقصير هو  
 يستدعي ضمان الاجبر وكونه على الملاح ضرورة لعدم الوساطة وعدم القول بالفضل فيه  
 ذلك عرف بطلان قول السيد ودلالة الاخبار على خلافه فلا بد من حمل هذا الخبر على الشرط  
 من المستاجر وقد عرفت ان صد الخبر في ذلك فلا بد من اعادة الضمير في قوله وعليه التقصا  
 الى الاجبر لتطابق صد الخبر وعمله فيدل الخبر على صحة الشرط وهو الاقوى ويمكن حمل الخبر على ان  
 حصل

حصل بتقريظ الاجرا وعلى ما لو كان منهجا بالاختلاف لا سيما انه يضمن ولو مع عدم الشرط كما  
 مؤكدا يقتضيه العقد فلا دالة في الخبر على المطلوب اللهم الا ان يقع اطلاق شرط الضمان  
 بلا تخصيص له بصورة التقريظ يقتضيه عدم كون ذلك الشرط من مقتضيات العقد ولان  
 الشرط يوجب الضمان معكم علم صدقه في التلف او لا امام بيته على التلف ولا بالاستدلال  
 به من جهة الاطلاق وكذا اطلاق الخبر الاول يشمل تلف الثوب بتقريظ وبدونه ومع  
 التهمة وبدونها **الثاني** لو شرط عدم الضمان مع التلف بفعل الاجبر لحمل الجواز معكم  
 التقريظ فيه وبدونه لعموم المؤمن عند شرطهم ويجعل العدم لانه مخالف لمقتضى  
 العقد ووضع الاجارة ويجعل الفرق بين حال التلف بالتقريظ وعدمه فالتهمة على الا  
 لا الاول ويجري الوجهان لو شرط عدم الضمان مع التقريظ في حفظ العين ولعل الاقوى  
 الجواز في الحالين لعموم النص واما العين الموقوفة فلا تضمن الامع التقريظ ولو شرط المالك  
 ضمان العين بدونه او المستاجر عدمه معه جرى فيه الوجهان واما من اجرد اية العمل في  
 فانلفت ما يحمل عليها فسيأتي الكلام فيه **الثالث** انه لو تلفت العين في يد الاجبر الثاني  
 او المستاجر الثاني بفعله نعم حيث ياذن المالك في اقتباسه ونقول بجوازه في الاجارة  
 المطلق بدون اذنه ففي ثبوت الضمان على الاجبر الاول والثاني على قول المرتضى وجهان  
 ولعل الاجر اظهر وكذا مع تسليم الاجر والمستاجر لها غيره بلا اجرة حيث يجوز التسليم  
 التلث **المسئلة الثامنة عشر** انه لو ادعى الاجبر تلف العين باقعة من الله نعم بلا تقريظ  
 فالحكم ان عليه البينة وبدونها يضمن الاجبر ويدل على ذلك ما في الصحيح رجل جال اكرسى من  
 ابل وبعث معه بزيت الى ارض فزع ان بعض الزمان اخرق واهراق فافيه قال انه انشاء  
 اخذ الزيت وقال انه اخرق لكنه لا يصدق الا بينة عادلة وفي الصحيح في جمال يحمل معه  
 الزيت فيقول قد ذهب واهرق او قطع عليه الطريق فان جاء عليه بينة عادلة انقطع  
 عليه او ذهب فليس عليه شيء ولا ضمن ولا يمكن حمل هذا الخبر وعمله على ان اخراق الزيت

اجارة



يوما او شهر املا بشرط الفوق المبادرة وتحرى الاقرب لا قرب ولا يصير الجهالة وعدم  
 تعيين اليوم ومنعه ومنه يعلم جواز تقدير الاجارة بالمدة الغير المعينة كيوم من الايام او شهر  
 او سنة غير معينين سواء في ذلك الاجر والعين الموجرة ويعتبر هنا مثل هذه الجهالة وكما هو  
 تقدير المدة بغير غير معين مثلا يجوز تقديره باحد اليومين او بالايام المعينة ولا ضرر في مثل  
 هذه الجهالة وليس كاجارة احد الشخصين او العيين اما لو عين المدة بيوم قدم الماسين  
 او شأءا لم يزلت الاجارة من حيث الجهالة ولو استاجر جميع منافع المزارعين من دون  
 بالمدة بطل الاجارة سواء شرط الفوق ام لا وسواء اقتضى الاجارة المطلق الفوق ام لا للفوق  
 والجهالة بل يجب تعيين المدة بخلاف ما لو عين العمل او المنفعة وان اطلاق  
 تمام العرفه فيكون اجرا في كل العرفه ولو سلم معنا الصحة مع تقدير المدة بتمام العرفه  
 من المزارع والجهالة **الرابع** انه لو كانت الاجارة الثانية مطلقة بحسب المدة بحيث يمل وث  
 الاجارة الاولى وغيره بنى صحتها على مسئلة استلزام الامر بالنسبة الممنوعة من الضد واقضاء النهي  
 الفساد فان قيل بطلت الثانية لاحتمال بعض الوقت الذي تعلق به الاجارة الاولى فلا  
 الامر بالوقت وبالعمل الثاني في ذلك الوقت وتعدر تعلق حقه به وبفساد البعض بعينه لكل لسوق  
 العقد بالجموع وفيه نظر فتدبر ويحتمل عدم البطلان في وثبوت الخيار للمستاجر من حيث تبعض  
 المدة وظهور استحسان بعضها اذ للمستاجر ان يطالب بحقه اي وقت شاء والغرض انما هو فقد  
 بعض المدة المستحق منها المطالبة فيكون من قبل تبعض الصفقة ولو قبل بعدم اقتضاء النهي الثاني  
 او عدم استلزام الامر بالنسبة من الضد صحتها الاجارة الثانية من حيث تعلق حقه بذلك الوقت اي  
 غاية الامر وجوب تقديم حق الاول لسبقه مضافا الى ضيق وقته وتوسعة وقت الآخر وتظهر  
 البررة فيما لو عمل الاجر الثاني وقت اجارة الاولى فان على الآخر جميع ويبرر ذمته من حقه ويستحق  
 عليه اجرة المثل ولا رجوع للمستاجر الاول فيني على الآخر وانما يرجع ان شاء على الاجر لانه الماسين  
 فتدبر ويحتمل ان يتم القول بالبطلان في الاول لمزاحة حقه لحق الاول فلا يستحق شيئا في ذلك الوقت

ويحتمل

ويحتمل ثبوت الخيار كما قد تدبر ويحتمل العقد على جميع القادرين لكنه من العمل ولو في بعض المدة والمعظم هو  
 العمل وقد حصل واستيعاب الوقت غير مقصود ولو قيل بانقضاء الاجارة المطلقة العرفية كانت كالمسجل  
 وسقوط الحق بالاحلال بطلت الاجارة الثانية كافي الوقت **الخامس** انه لو استاجر جميع منافع  
 في وقت خاص وعمل المستاجر ما يطلب منه من العمل ثم عمل وقت فراغه لشخص آخر باجارة او بغيرها او لغيره  
 في المدة بحيث لا يخل بغيره من العمل المستاجر عليه ابتداء في جوارحه ومحمته بدو من الماسين او  
 عدمه نظرا في استحالة اجرة المثل عليه لو عمل بدو الاجارة ولا التبع او مع ما بدو الاجارة  
 او المستحق لو عمل باجارة واجارة وجهان منشاها ان المراد باجارة جميع المنافع هل هو ملك جميع  
 المنافع بالاجارة على وجه العموم والاستعراق بحيث في صدره من منفعة كانت ملكا للمستاجر  
 واستحق عليها الاجرة ان كان العمل لغيره غلبة الامر عدم جريان العادة بالعمل في جميع الاوقات مضافا  
 الى استحالة الاستيعاب والمراد ملك العمل الذي يظلم منه في وقت خاص من غير اختصاص  
 فحق الاول يمتد الى الاول وعلى الثاني الثاني ولا ريب في ان المتبادر من الاجارة الواقعة على  
 جميع المنافع هو المعنى الاخير ومن المعلوم وجوب حمل العقود كسير الالفاظ على الامور المتعارفة  
 المتبادرة وفيه دلالة عدم وجوب العمل في الوقت الذي لا يتعارف العمل فيه حال اطلاق العقد  
 كالليل مثلا بالنسبة الى غالب الاعمال ويتفرع على الوجهين انه على الاول لو امره المستاجر بعمل  
 اخر يجمع عمله كانشاء عقدا للتكاح او البيع او غيرها في انشاء الخياطة مثلا وجبا جازمه ولا يخفى  
 عليه اجرة سوى المسمى وعلى الاخر لا يجب الاجابة واستحق عليه اجرة اخرى نعم مع التصريح بالتعيم  
 واستعراق جميع ما صيد رعيته من المنافع ملك كلها وحرم العمل لغيره مطلقا الا باذن الماسين  
 ما يترتب عليه وعلى احوال لو شهد في الحال بالاذن جاز العمل لغيره وهو المستحق باذن الفحوى  
 والمستاجر الاول مع مطالبة الثاني بالمسمى في الاجارة الثانية او اجرة المثل لو كان العايدون  
 الاذن والاجارة بطلت الثانية **السادس** انه لو استاجر نفسه او العين في وقت معين لعمل خاص  
 او مطلق مع شرط الفور ثم اجر نفسه لغيره مطلقا وصريح بخبره بين الايمان به في ذلك الوقت بالاول



العمدة مثل ان يكون المال في موضع غربة بالمال او في سفينة غرقت او في بيتا حرق بالنار او في  
طريق اخذ ما فيها للتصوير او في بيت سرق ما فيه ونحو ذلك ويدل على ما ذكرناه من التفضيل  
قوله انما اخذ الزيت وقال انما اخذ لكن لا يصيد قال لا يثبت عارلة فعلى الايمان بالبينة  
بالهمة والحيانة وذلك إشارة الى علة عقلية وهو حفظ اموال الناس المدفوعة الى الاجراء  
للعمل فيها فكيف ترك مثل هذه الاخبار القم المعلقة بعلة عقلية واضحة والتمسك بخبر ضعيف  
بجمل محتمل لوجوه قابل للتأويل وكذا يدل على ما ذكرناه من التفضيل قوله فلم يخرج منه على امر  
بين انما قد سرق الى قوله ولم يقيم البينة وزعم انه قد ذهب فقد ضمنه الى اخره قد علق الضمان  
والحاجة الى البينة بفقد الامر بين قوله فلم يخرج منه الحج يعني لما يات على السرقة بامره يشهد  
ببرائته وعدم خيانه ولم يدفع الهمة من نفسه قوله فان فعل فليس عليه شيء اي اذا ادى  
بالامر بين الذي يدفع الهمة عنه فلا شيء عليه قوله وان لم يفعل اي ان لم يات بذلك الامر بين  
ولم يقيم البينة على التلف والسرقة ضمن فقد علم من ذلك انه لو ادى بماد دفع الهمة عن نفسه لم يضمن  
وان لم يقيم البينة وان لم يات بها احتاج الى اقامة البينة لدفع الهمة فان لم يات بها ضمن وان  
اقرها لم يضمن فظهر ان الضمان في صورة واحدة وعدمه في صورتين ويدل عليه اي قوله  
ان سرق متاعه كله فليس عليه شيء وكذا قوله وكان لا يضمن من الفرق والخرق واليكة الغالب  
وكذا قوله الا من سبع او غرق او حرق او نقص مكابر ولعل المراد بالخرق ونحوه ما لو كان وقوع  
هذه الامور ظاهرا مشهورا مع العلم بكون المناع في موضع الخرق والخرق ونحوها وان لم يعلم  
غرق العين نخبوصها وحرقتها ولا يجرد وقوع تلك الامور لا يدفع الهمة وبذلك جمع ما بين  
وبين ما في الصحيح السالف من الحكم بالضمان بدون البينة مع دعوى الاجر قطع الطريق عليه وكذا  
قوله امين هو قال نعم قال لا ياخذ ومنه شيئا وقوله ان كان مامونا فلا يضمنه وقوله  
في عدة اخبار اتهمه او يتهمونه قلت لا قال لا يفرمون ويمكن ان يكون الحكم بالضمان مع الاتهام  
ولو كان امينا ونفسه لاجل هذه الاخبار وفيه لها معارضة بالاخبار السالفة ويمكن ان يقال

بورور ودها مورد الغالب من عدم الاتهام مع الوثاقة او البينة فقد يدل على ما ذكرناه  
ما في الصحيح لا يضمن الصانع ولا القصار ولا الحائك لان يكونا متهمين فيخوف بالبينة  
ويستحقان لعلة يستخرج منه شيئا والمراد بالضمان المتفق هو الضمان لدعوى التلف العين والخرق  
في الحفظ وبدون ذلك لا ضمان مع تلف العين باقة من الله تعالى ومع تلفها جعل الاجر  
ضمن مع متهما كان او لا قوله فيخوف بالبينة ايكم ذال على ذلك ان لا معنى لافتر البينة  
مع العلم بالتلف من الله تعالى او بفعل الاجر والمراد بخوفه الاجر بالبينة دون المستاجر ومثله  
قوله يستحق بقرينة قوله لعلة يستخرج منه شيئا ما يدعي الاجر تلفها وايضا قوله يستحق  
في ذلك ويؤيده ما في الفقيه فيخوف فيجئون بالبينة اي الصانع واخوه والمراد بالاختلاف  
هو الاستحالة بالرد لا بالاحالة ليجمع الخوف بالبينة ويحتمل ان يراد بالبينة بنية  
المستاجر فالاستحالة للاجر يكون بالاحالة ومن ثم قيل فيخوف ولم يقل يطلب بالبينة  
وتخوفه بالبينة انما هو لدعواه تفرط الاجر وقيل انه لا ضمان على الاجر مع دعواه التلف  
ولا بنية عليه بل عليه اليقين فان حلف على التلف وعدم التفرط ارتفع منه الضمان ونسب  
في الرابع الى اشهر الرايتين وهو عجيب ان لو اريد به الشهرة في العمل فقد عرفت ان المرحلا  
ولو اريد الشهرة في الرواية كما يتبادر من كلامه فقد ظهر استقاضة الروايات الصحيحة وغيرها  
بخلافه ولعله اشار بالرواية المخالفة للثبوت الى رواية بكر بن حبيب عن الصادق لا يضمن القصار  
الا ما جنت يده وان اتهمه اخلفته وعنه ايكم قال اعطيت جبة الى القصار فذهبت <sup>اع</sup>  
قال ان اتهمته فاستخلفه وان لم يثبته فليس عليه شيء ولا يحضر في ما يدل عليه سواءهما معهما  
في الحقيقة رواية واحدة لاتحاد السند وان اختلف المتن ومع ذلك في صحته تاما وعلى  
تقدير الصحة ان تقع من تلك الاخبار الكثرة المعبرة ولو فرض المقاومة يمكن ان يقال ان استحالة  
الاجر لا يدل ان لا ضمان عليه وان عليه اليقين ابتداء اذا الاستحالة انما من ان يكون بالاحالة  
والرد من المستاجر ولا شبهة في ان الاجر لو رد المستاجر عليه اليقين وحلف برى منه ولا ضمان



الشرط لان صورة الغاية ولا ارتباط في البطلان في غير الاول كالاشبهه في التحريم لو وقع العقد على  
ما لا يملكه المسلم ولا يكون مقدورا له على تسليمه وبالجملة متعلقها منفعة خاصة غير ملوكة فلا نفعا  
بالعوض فيفسد العقد الاول فخرم الفعل فيه ظاهر بناء على ان كل فعل وقع بقصد الحرام فهو محرّم  
قطعا بدليل الفسخ العقل وتوجه الذم العرفي الى الفاعل كما في البيع وغيره وامّا فساد العقد فيه  
فلا وجه له الا على القول بافناء الهوى الفساد في المعاملات لا على القول بعدمه ومثله الكلام  
في بيع العنب بقصد اخذه خراما من دون ذكره في العقد وجبئ فقصر مطلق المنفعة ملوكة للشا  
بالاجارة ويحقق المخرج لكن لا يجوز الانشاع فيها الا في غير المنفعة المحرمة وبالجملة المنفعة المباحة  
ويحقق المخرج المستحق سواء انفع المساجر بها ام لا بشرط قبض العين او بدل المالك المنفعة والتخلية بين  
المساجر وبينها مع مضي مدة يمكن الانشاع فيها سواء انفع المساجر بها في الحرام ام في غيره واما  
يتحقق المالك الاجرة في صورة الانشاع بالحرام لحصول قبض العين مع امكن الانشاع بالمنفعة المحللة  
وتملكها بالعقد فالتقريب انما هو من المساجر فندبر ويحتمل القول ببطلان العقد مع قصد الحرام  
من دون ذكره في العقد وان لم نقل بافناء الهوى الفساد وذلك لانه بالقصد يتعين المنفعة  
المحرمة وقد عرفت انها غير قابلة للقتل والمالك فاقصد لم يقع وما وقع لم يقصد والعقد تابع  
للقصود والموجر وان لم يقصد بالمنفعة المعينة بل بمكة المنفعة كما هو الفرض لكن المساجر قد  
قصد بالمنفعة الخاصة المحرمة والعقد قائم بالموجر والمساجر معا لان كلاهما من اركانها فلا يمكن  
تمكنه مطلقا بالمنفعة لان المساجر لم يقصد وما قصد غير قابل للقتل ولا للمالك فبطل فندبر  
ومثله ما لو قصد الموجر بالمنفعة المحرمة دون المساجر ومن هذا يعلم انه لو باع العنب من يعلم انه  
يصنعه خرا او اجر البيت من يعلم انه يخر فيه الحرام لم يفسد البيع والاجارة وبطل العقد من حيث قصد  
المشترى والمساجر فبطل العقد من جهة وهو يوجب البطلان من طرف البائع والموجر لان العقد  
لا ينعقد الا ان يوافق العلم بانه يصنعه خرا او يخر فيها في البيت لا يتلزم قصد المشتري في  
المساجر الحرام فيبقى البحث في صورة علمه بذلك فبطل العقد لكن البحث في صورة قصد احدهما خرا

فانما

الحرام اشكال فندبر ولو اجر البيت فبطل العقد من حيث قصد المشتري في البيت لا يتلزم قصد المشتري في  
بان يقع الاجارة على القدر المشترك بينهما فانما يظهر ببطلانها مع اختلاف ما لو وقع العقد الواحد  
على كل من المحرم والمحلل فانه يبطل بالنظر الى الاول دون الاخر فيفسد الاجارة عليها كبيع الشا  
والخزير وقد اشترط في عقد شروطا اخر منها كون المنفعة ملوكة ويمكن الفسخ بهذا الشرط عن شرط  
اباحة المنفعة ولا عكس ومنها كونها منقومة وقد يستغنى به عن اشتراط الملوكة واباحة  
المنفعة لانه مع عدم اباحة المنفعة لا ملك شرعا وبدون التقويم لا ملك ولا اباحة ومنها  
انفرادها بالتقويم وهو مضمّن عن الشروط الثلاثة المذكورة فلو استاجر لقطع من مسج او قطع  
يد صحيحة واستاجر جبا او خا ايضا لكن السجد بطل الاجارة في الجميع ولا يذهب عليك ان  
بطلان الاجارة فيها ليس لفقدان شرط القدرة على التسليم كما يوهده عبارة القواعد بل انما هو  
لعدم المنفعة وفقد الملكية فيها ولو استاجر لقطع من مسج او قطع يد مأكلة صحيحة الاجارة  
فان زال الامر قبل القلع او القطع انفسخ الاجارة وانفسخها ليس بفسخ لفقدان القدرة على التسليم  
شرعا بالتحريم الفعل كما لو تغلب العصير خرا قبل القبض في البيع الشرط الثالث امكن حصول  
المنفعة للمساجر فلو اجر نفسه للصلاة الواجبة عليه لم يقع عن المساجر ولا الاجر وهذا  
الشرط يتضمن شرطا اخر هو قبول الفعل للوكالة وصلوحه للنيابة فبدونه لا يقع الاجارة اذ لو  
بكن فابلا للنيابة لا يقع الفعل عن المساجر ولا يعود نفعه اليه فلا يقابل بالعوض ولا يتحقق  
الاخر الاجرة لعدم حصول العمل كالصلاة الواجبة حال الجوة فانها لا تقبل النيابة فلا تنفع  
عليها الاجارة وهذا الشرط الخاص بالاجر ولا يجري في العين المستاجرة ويمكن ان يدرج  
في بعض الشروط السابقة كشرط القدرة على التسليم وشرط التقويم وشرط امكن الوجود وشرط  
الملوكة وقد فرغ في عقد على هذا الشرط ما لو اجر من وجب عليه الحج مع تمكنه من النيابة عن  
غيره فانه لا يقع لعدم امكن حصوله للمساجر والمحقق ان عدم صحة النيابة عن الحج هنا انما هو  
المنفعة للاجر لو اجر نفسه فان منفعة مشغرة في عبادة ربه وليست خالية من الشواغل



كان لما ذلت بطلت ولو استاجر العين لأشفع خاص بان يقطع الدابة مسافة معينة فلا يجوز  
 ان يوجرها المستاجر في مسافة اخرى وكذا لو استاجر اجر الجحاشة ثوب خاص لا يجوز ان يجارها  
 ثوبا اخر **قوله** **الفاسر** انه يدل على ضمان الاجر المطلق لو استاجر غيره للعمل بلا اذن المالك  
 باجازه او غيرها عدة نفوس منها ما ورد في ضمان الطر الولد في صحبة سليمان بن خالد رجل استأجر  
 طرازا عطاء ولد وكان له طوله عند هاء فاطلقت الطر واستاجرت اخرى فعاشت الطر بالولد  
 فلا يدري ما وضع لها قال الدية كاملة وهذا الحق الاصحاب ويمكن اختصاص الضمان بالولد لانه  
 الاهتمام بخصوص النفس فلا يلزم ثبوته في غيره من الاموال وفي كتاب الصغار رجل دفع ثوبا الى  
 الفقار ليقيم فيه الضمان له فقار غير ليقيم فيصنع الثوب هل يجب على الفقار ان يرده  
 او دفعه الى غيره وان كان الضمان مامونا وقع ثم هو ضامن له الا ان يكون ثقة مامونا قوله ثم  
 ان يرده الى غيره وعوضه وقيمة لان الفرض ضياع الثوب فلا يمكن رده قوله وان كان الضمان مامونا  
 يحتمل ان يراد الضمان الاول ويحتمل الثاني وقد حكمتم بالضمان الامع الايمان والظن من قوله انه  
 ان يكون ثقة مامونا رجوع الضمان الى الضمان الاول لانه هو المحكوم عليه بالضمان ويمكن عوده  
 الى الضمان الثاني والمعنى على الاول انه ان كان مامونا صدق في دعوى التلف ولا ضمان عليه  
 وان لم يكن ثقة لا يقبل دعواه فيه بل يضمن كاستيفاد من اخبار كبرية ثانيا فلا بد على هذا من  
 حمل ضياع الثوب على دعوى ضياعه لاعلم المالك به اذ مع العلم به لا وجه لضمانه لما ياتي من  
 عدم ضمان العين الموجهة بالتلف بدو وتعدا وتقرين كما يدل عليه نصوص كثيرة الا ان ياتي ان  
 الضمان من حيث دفعه الى الغير بلا اذن المالك وفيه انه على هذا لا وجه للفرق بين الثقة و  
 غيره بل يجب التميز من شرط التفريط بالدفع بلا اذن وعلى الوجه الثاني بغير المعنى انه ان كان الضمان  
 الثاني امينا ثقة جاز للاول دفع الثوب لغيره فلا التفريط فيضمن وهذا وجه حسن  
 وتفصيل جيد احتمله بعض فاعلم هذا يمكن ان يكون الوجه في عدم تضمين الضمان الاول ان كان  
 ثقة وتضمينه ان لم يكن ثقة انه لو كان ثقة لا يدفع الثوب الى غير الثقة دون ما لم يكن ثقة

فانه لا ياتي

فانه لا ياتي لمن دفعه الى من كان ما شرط التوثيق في الضمان الاول بما هو على هذا الاشراف  
 الثاني وعدم تضمين التسليم ولكن الى ثقة لا مطمئنة ضمانا للمال عن الضياع وكيف كان لا يخبر  
 صريح في جواز الدفع الى الغير وعدم الضمان في الجملة والاطلاق فينبيل حاله الاذن وعدمه فان  
 عدم الضمان ملزم لعدم الاثم في الدفع الى الغير ولا بد من تقييد هذا بحال عدم الشرط المباشرة  
 وفي رواية عثمان بن زياد ان حمالا لتاجل فكارهناه فعمل على غير قضاء قال ضمنه وخذ منه  
 وهذا كما ترى بظاهره يعطى المنع بدون الاذن ويمكن حمله على حال شرط المباشرة كما يشعر به قوله  
 حمالا لتاجل ثم قوله فكارهناه الخ او حمله على عدم ثبوت الضياع وانما ادعاه كايان في النصوص  
 مثله ولا ريب في الضمان كايان او حمله على ما لو كان الحال الثاني غير ثقة كما مر من المنع من التسليم  
 اليه بلا اذن وانما حملنا الخبر على ذلك جمعا بينه وبين ما مر فانما فصل وهذا جملا ومطلقا  
 ويمكن ارادة ضمان الحال الاول **المسئلة الفاسر** في اسقاط حق المنفعة والعمل وقد صرح  
 بجواز اسقاطها في الاجارة المطلق وهي ما لا تعين للعين فيها تعين المدة او لا ويمكن اسقاطها  
 مع تعيينها تعين الوقت او لا والفرق ان المنفعة المطلق كل ما ثبت في الذمة فاذا اسقطها انعدم  
 كالدين برضاها وفرغ ذمته بخلاف المعينة فانها شخصية لا تقبل السقوط لبقاء العين القائمة  
 لها كالاتعلق الابرأ بالاعيان ويتعلق بها في الذمة وفيه ان الذمة ليست ظرفا يستقر فيها  
 شيء حتى يكون الابرأ مسقطا له وانما يرفع الحق الثابت ويبقى مثله في المنفعة المتعلقة  
 بالعين المعينة فيرتفع به العقد ويغدر فلا فرق بين المعينة والمطمئنة وبعضه ما افق به في  
 القواعد وشروحه من جواز اسقاط الموجه له منفعة العين المعينة الموصى منفعته من  
 دون استئصال ولا ريب في ذلك ان منفعة العين المعينة ليست شخصية كالاعيان بل هي كلية  
 لا مكان وقوعها بالحقا مختلفة باختلاف الاذمة ونحوها فاي مانع من تعلق الابرأ بها ايضا اذ ليست  
 كالاعيان الشخصية وبها يفرق بين الاجر للعين الموجهة بجواز الابرأ في الاول الى الاخير لتعلق الحق  
 فيه بالعين لا بد من الوجه فلا يثبت في ذمته حتى يمكن اسقاطه وانما الحق متعلق بمنفعة العين ولا يعلق

في اسقاط حق المنفعة

المطلوب



ولا سلطان له عليها نظر الى وجوب الحج عليه كالوكان اجرا خاصا فانه لا يصح اجارة نفسه لفقد  
 المنفعة فذكر هذا القرض في شرط ملكية المنفعة ونحوه اولى وانسب فتدبر هذا الشرط  
 الرابع كالمتقاردين وجواز تصرفهما في الاول شرط في مطلق الاجارة اى اصاله وكالة فلا  
 يصح من الصبي والمجنون ولو بناية عن العبد لا ماني مال نفسه ولا مال غيره وكالة مع اذن الولي  
 وبدونه والاخر شرط صحتها اصاله فلا يصح من السفه ومن حجر عليه لفلس ولتعلق حق المان  
 بالعين او نحو ذلك كل ذلك بدون اذن الولي او من له الحق اما مع اذن فلا ريب في  
 وقوعها وصحتها من اصاله كالاستبهاة في صحتها منهم وكالة عن الغير فان هو لا جاز والنشر  
 في الجملة اجماعا فطلاق كلامهم باسقاط جواز التصرف منزلة على ما ذكرنا وان اوجبت في بادي  
 الرأي عدم صحة العقد من السفه ونحوه اصاله وبالجملة السفه ونحوه جائز التصرف من حيث  
 دون الاخر فالاول باعتبار وقوع العقد وصحة منه وكالة او اصاله مع الاذن فان العقد  
 ايضا يقع تصرفه والثاني من حيث عدم وقوعه من اصاله بلا اذن فهذا الاعتبار يخرج الصغير  
 ونحوه بقيد جواز التصرف لا باعتبار الاول الشرط الخاص العلم بالمنفعة وهو شرط في صحة  
 الاجارة اجماعا وهو قد يحصل بمشاهدة العين او وصفها كافي اجارة الدار والعتار ونحوها  
 فلا حاجة الى وصف المنفعة والافق عليه اشكال من حيث انه هل يكفي مشاهدة العين او وصفها  
 او لا بد من وصف المنفعة المقصود به ما يرفع الابهام والاحمال عنها والحق ان يبين ان كانت  
 المناجرة ارضا مبطونا معلوما عرفا كفي ذلك ولا حاجة الى وصف المنفعة المقصود بل يرجع فيها  
 الى ما هو المعتاد عرفا ويبين في صفة العين المناجرة على اصاله عدم بقصتها عما هو المعتاد انما  
 في تلك العين كافي اجارة الدابة والعبد للمخدمة نعم لا بد من مشاهدة العين المناجرة او وصفها  
 بما يرفع عنها الجهالة لاختلاف المنافع جدا بحسب الاعيان فظهر ان العلم بالمنفعة في مثل هذا  
 بمشاهدة العين او وصفها ويكفي فيه بذلك وان لم يحصل تمام المعرفة بالمنفعة ولم يرتفع كل  
 الجهالة لاستمرار الطريقة على ذلك وعدم صدق العرف بعد ذلك لا ارتفاع معظم ما ذكرنا فان  
 فنظر

في كمال المتعارفين  
 وجوب تصرفها

في العلم بالمنفعة

فان ظهر خلاف ما هو المعتاد والغالب من المنفعة في تلك العين ثبت للمساخر بها العيب وان  
 لم يكن لتلك العين منفعة مضبوطة عرفا غالبا بل كانت محتاجة لاختلافها فحسب الاستماع بمثلها  
 عادة بحسب اختلاف اشخاص العين وجب وصف المنفعة بما يرفع عنها معظم الجهالة ولا يكفي  
 حينئذ وصف العين او مشاهدتها وقد لا يكون لمشاهدة العين او وصفها اثر في معرفة المنفعة  
 ورفع الجهالة عنها كافي اجارة العبد ونحوه للكتابة او النجاسة او نحوها فان مشاهدة العين  
 او وصفها لا اثر لها في تميز المنفعة ومعرفة اصاله فلا معنى لاشتراط مشاهدة العين  
 او وصفها في صحة الاجارة لانك قد عرفت ان اشتراطها انما هو لمعرفة المنفعة ورفع الضرر عنها  
 وهو غير حاصل وليس ذلك مقصودا بالاصالة وتعبدا محضا كما لا يخفى قال في البعة ولا بد  
 من كون المنفعة والاجرة معلومتين وقال الشارح المحقق وتحقيق العلم بالمنفعة بمشاهدة العين  
 او وصفها بما يرفع الجهالة انتهى فان عاد الضمير في قوله او وصفها الى العين كما هو الظاهر منها  
 في بادي الرأي ورتبه عليه ان المشاهدة والوصف قد يكفيان في صحة الاجارة بل لا بد من وصف  
 المنفعة كما قرأنا عاد الى المنفعة اشغال المعنى وكانت العبارة وافية بجميع الاقسام الا انه بعيد  
 من سوق العبارة فيكون الرد بدبيلة او بالنسبة الى الاعيان المناجرة على سبيل التوزيع اذ  
 منها ما يكفي فيه مشاهدة العين فلا حاجة فيه الى وصف المنفعة ومنها ما لا يكفي فيه ذلك  
 فلا بد من وصف المنفعة فيها وحمل العبارة على هذا اولى لحلوها عن الاراد وهو لها جميع  
 الافراد اما بتمام وصف العين مقام مشاهدتها فظاهر لا يحتاج الى البيان ويؤيد الوجه  
 الاخر انه قد لا يكون للمشاهدة مدخل في معرفة المنفعة كما مر ثم ان لم يكن للعين الاصفق والحد  
 او عادة وعلمها المستاجر فلا اشكال وان لم يعلم بها فان كل عرضة منفعة خاصة وجب العلم  
 بمنفعة العين المناجرة اذ قد لا يكون المنفعة المقصودة موجودة فيها ولو كان غرض المنفعة  
 في الجملة ولو اتحدت صح العقد وان لم يعلم بها وان كان غرضه منافع متعددة وجب العلم بتعدد  
 وان كان غرضه منافع خاصة وجب العلم بوجودها في العين وتعيينها وكذا لو كان غرضه منفعة



الى علمنا اجمع ولا يعدم جواز تسليمها الى المستاجر الثاني بدون اذن المالك مع عدم توقف  
استيفاء المنفعة على القبض فيضمن العين بالتسليم وله مع التلف والعيب لكن يبرؤ ذمة  
المالك من حقه باستيفاء المنفعة ويحقق عليه الاجرة ويثبت المسمى على المستاجر الثاني للادول  
امام مع توقفه لاستيفاء على القبض في جواز تسليمها على اذنه وعدمه اشكال كما ترى الاجرة فيعمل  
توقفه على استئذان المالك جميعا بين الحقيين اذ لا ينافي بين جواز الاجارة وتوقف التسليم على  
الاستئذان كما عرفت ولا ملازمة بين جوازها وجواز التسليم بلا اذن والتوقف في ملك الغير يغير  
اذنه حرام شرعا فيعقل اذا لم يلزم من عدمه فوات حق الغير ولا سلطة للمستاجر على العين لا بقاء  
للمنفعة والاستئذان يمكن نعم لو تعذر الاستئذان او لم ياذن كان له التسليم بلا اذن لان جواز  
الاجارة الثانية من مقتضيات العقد فلو لم يجز التسليم بلا اذن لزم خلاف مقتضى العقد  
لان الغرض من الاجارة الثانية انما هو انتفاع المستاجر الثاني من العين وهو غير ممكن مع التوقف  
على الاذن لتعذره فلا مرة فيها بدون الانتفاع والاذن في الشيء اذن في لوازمه وايضا التعذره  
على التسليم شرط في صحة الاجارة فلو توقف التسليم على الاذن لزم بطلان العقد الثاني بدون  
الاذن لفقدان الشرط بل يلزم بطلان العقد لان العلم بالتعذره شرط والغرض من فسخه هنا لا مكان عدم  
الاذن ويجري هنا جميع ما جرى في استيجار الاجرة بلا اذن المالك والاقوى عدم توقف التسليم  
على الاستئذان ايضا ويدل عليه مضافا الى صحة علي بن جعفر في عدم مخالفة الدابة الموجهة بالتسليم  
الى الغير ولا قائل بالفرق ويدل عليه ايضا اطلاق جميع ما ياتي من الاخبار الدالة على جواز  
اجارة الارض الموجهة بان زيد ما استوجبه الله ان يبقى بانضرافة الى الاذن في التسليم او يبق هذا  
الاطلاق غير معتبر لان سوق الكلام في غيره **المطلب الخامس** في غصب ما استوجبه الاجير للعامل فيه  
ففي بطلان الاجارة لتعذر العمل في العين او عدمه من حيث صلوح الاجر للعمل ولما لا مانع عند  
وجهان ولعل الاول اقوى هذا مع تعيين المدة تعيين العين او لا فان الاجارة كتحقيق بعضها  
ولا اجرة للاجر ويحمل صفات الغاصب الاجرة لتفويضها عليه ولو قيل بثبوت المسمى على المستاجر حتى

غ  
في غصب ما استوفى

به على الغاصب وامام مع اطلاق المدة فيثبت خيار الفسخ للاجر من دون بطلان بعضها تعيين العين او لا  
ويجوز ان يرد المانع بلا فسخ والمحقق انه مع اطلاق العين لا خيار ولا بطلان تعيين المدة او لا  
بل يجب ابدال الامع المنع من تسليم العين اصلا فالكلام فيه كالمزاج اما انتفاع المستاجر من تسليم  
العين للاجر فلا يمنع من ثبوت الحق ولا يفسخ الاجارة الا بمضي المدة المعلومة ويثبت المسمى لبعضها  
او معنى مدة تسع العمل بعد عرض الاجر نفسه للعمل مع اطلاق الاجارة واقا تلف محل العمل فيبطل  
بر الاجارة كما في ذوالالم الفرض قبل فاعلمها ولو امتنع الاجر من العمل ثبت عليه اجرة مثل القاء  
من العمل وله المسمى ويحتمل سقوط المسمى وعدم استحقاقة شيئا لعدم العمل ولا سيما مع زيادة المسمى  
عن اجرة الشئ ولو كان للاجر المستاجر اخرون شرط المباينة فلم يسلم المالك العين رجوع الاول  
بالمسمى على المستاجر ان لم يفسخ الاجارة فان فسخ او لم يفسخ ففي انتفاع الاجارة الثانية لتعذر العمل  
كما لو تلفت العين او رجوع الثاني على الاول كما لو غصب العين الموجهة لعدم المانع من طرفه وهو  
صالح للعمل والعين صالحة له ايضا وقد ملك الاجرة بالعقد فلا يقطع وجهان **المطلب**  
**السادس** قد عرفت في تقاضيف الكتابانه اما ان يمكن الانتفاع بالعين الموجهة بدون تسليمها  
الى المستاجر ولا يمكن فعلا الاول لا يجب على الموجه التسليم والطلاق العقد لا يقتضيه لانه ليس  
مدلول العقد لا مطابقة ولا تضمن ولا التزاما كما هو الفرض وذلك كما لو استاجر الدابة للعمل  
وعلى هذا لو طلب المستاجر التسليم من الموجه لا يجب اجابته ولو قبضها بلا اذنه ضمن من غير فرق  
بين العين المعينة وغيرها ولا بين تعيين المدة وعدمه وعلى الاخر يجب التسليم والطلاق العقد  
يقتضيه لتوقف الواجب عليه ولو امتنع منه الموجه جاز للمستاجر ان يترافعها منه فخرامع تعيين  
المدة والعين لا يدونها الا اذا تعذر الرجوع الى الحاكم فيجوز له على وجه المقتضى كالدين فلم  
تعيين اي عين شاء في اي وقت شاء وان قيل بجواز المقاصرة من دون اذن الحاكم مع امكانه  
جان هذا اليق ولولا تسليمها الموجه بلا عذر مع طلب المستاجر ضمن المنفعة والمستاجر الرجوع عليه  
باجرة ما فات من المنفعة ولو زادت على المسمى بشرط تعيين المدة تعيين العين او لا وله الفسخ ايضا

في العقد الثاني انتفاع المستاجر  
بمن ارجع مع عدم تسليمها



فالأول كالأشجار العين لآخر والثاني قد وقد تكون مملوكة بالأصلالة مع ملك العين مع بقاء أصله  
وهذا الشرط هو المشهور بين الأصحاب فلا يقع اجارة الشجرة للاستئجار بالثمرة ولا اجارة النخلة للثمن  
أو الحيوان للنسل وهكذا لكن يشك المراد من شرط بقاء العين مع الاستئجار لهما فانه يقتضي بقاءهما عند  
جواز استئجار العين مدة يسيرة ويندرس فيها بالاستعمال والاستئجار والظاهر جواز ذلك ويجوز استئجار  
وان نقصت بالاستعمال أو تعيبت به مع ان المتبادر من قولهم من بقاء عينه بقاءها على ما كانت قبل ذلك  
بلا نقص وتعيب ويمكن ان يقي الغرض من قولهم يصح الاستئجار بالعين مع بقاءها ان يكون الغرض من  
العين في الاجارة هو الاستئجار دون الاتلاف ولا يكون الاستئجار لهما متوقفا على اتلافها كالخمر ونحوه  
ولا يكون المقصود بالذات منها الاتلاف بمعنى انه لا يمكن الاستئجار به بدون الاتلاف ويمكن ان يقي المراد  
امكان الاستئجار بهذا في الجملة مع بقاء العين وان استلزم التلف بعد استئجاره بخلاف ما لا يمكن الاتلاف  
به اصلا بدون اتلاف بل يكون الاستئجار بربا تلافه كالمأكول والمأدوم فتدبر **واعلم** انه صرح جمع  
من الاصحاب بان كما صح اجارته صح اعارته وبالعكس ولعلنا جاعل بينهم والظاهر ان غرضهم ان كل عين  
كانت قابلة للاجارة مع بقاء العين كانت قابلة للاعارة كذلك وبالعكس وبالجملة النظر الى نفس العين  
مع قطع النظر عن اعتبار الامور الزائدة والشرط الخارجة فلا بد ان يصدق الاجارة لبوت الجملة  
ويصح الاعارة لانعدام الجهالة فيها وكذلك الكلام بالنظر الى سائر الشروط وقيل ولا يجوز اعارة العين مدة  
يحصل فيها الاتلاف لا معنى لعارية هو الاستئجار بالعين ثم ردها فلهذا يحصل الاتلاف كالميراث  
الاجارة والاعارة في هذه الصورة فتستثنى من القاعدة الكلية كما استثنى اعارة النخلة منها كما ثبت في  
محله ويستثنى منها ايضا اجارة المراءة للرضاع مع استلزامها الاتلاف للابن وما يقال من انصراف الاعارة  
الى اعمال اخر من حمل الولد ووضعه ووضع الثدي في فيه ونحو ذلك ما لا يتلف فيه العين واما  
اللبن فيدخل فيها بالبيع ففيه انه يجوز استئجارها وان خلعت عن الاعمال الاخر بل الميراث للابن فيصح  
حتى لو اشترط ان يضع الثدي في فيه غزوات اللبن المسنجة مع ان وضعه في فيه من التواضع الصرفة  
وليس مقصودا بالأصلالة فكيف يجعل الأصل فرعاً عما الفرع أصلاً ومثله استئجار البراءة للاستئجار ثم يمكن  
ان يقي

ان يقي بذلك في استئجار الصباغ للصبيع فان الصبيع عمل يحتاج الى اجرة فيكون ما يصيب به نائبا مشروطا  
في العقد كالمئاد والقلم في اجارة الكاتب والكل في اجارة الكحال وقيل على ذلك الكلام في اجارة  
الحمام فان المقصود بالأصلالة منه الهواء وفيه ما مل فلدبر **واعلم** ان الاصحاب صرحوا في باب زكوة  
الانعام بانها لو استأجر مالكها الرعي فيها كانت سائمة وجب فيها الزكوة وبه صرح الحق الثاني  
وغيرهما واطلاقه يشمل ما لو كان اجارته قبل ثبات العلف فيها وبعد ما لو كان ثباته فيها بنفسه  
او بالزرع كالقصيل ونحوه وهو بيان في ما صرحوا به في باب الاجارة من انه لا بد فيها من قصد المنفعة  
دون العين وانه يشترط في الاجارة عدم تلف شيء من العين الا ان يكون العلف مقصودا بالبيع  
والغرض الاصل من اجارته هو كون الانعام فيها وفيه ما فيه وقد وقع في باب المساقاة من الروضة  
ما يوجب خلاف تلك القاعدة حيث ذكر عند تعريفها انه خرج بقيد الحصة الاجارة المتعلقة بها اي بالاجارة  
وهو يوم صحة اجارة الشجرة للثمرة ويمكن حمله على اجارة شخص للعمل فيها ولا يضر فيه الشرط السابق  
الاجرة والعلم بها ويكفي فيه زوال معظم الغرر ولو بالمساهلة في المكمل والموزون والحدود  
للمعوم مع الشك في اعتبار الوزن ونحوه هنا العقد الموجب له **واعلم** ان الاجرة والمنفعة اما  
تكونان متحدتين ولا اشكال في صحة الاجارة واما اتحاد الاجرة وتعدد المنفعة على وجه الترتيب  
بان يقال آجرتك احد العبدتين المعينتين او احد الدابتين المعينتين باجرة معلومة واما اتحاد  
المنفعة وتعدد الاجرة على وجه الترتيب ايضا بان يقال آجرتك الدابة بكذا وكذا اي باحدة  
او بتعدد الاجرة والمنفعة معا على وجه الترتيب فان لم يعين اجرة كل منفعة بان قال آجرتك  
هذه العين او تلك بكذا وكذا بطل اجماعا كالثاني والثالث وان عين بازاء كل منفعة اجرة  
يقال ان نقلت المئاع يوم كذا فذلك كذا وان نقلت في يوم كذا فذلك كذا ففيه خلاف والظاهر  
عدم الخلاف في بطلان الاولين واختلاف في الاخير فممن من جوزه لأصلالة الحيوان وعموم  
او فوا بالعمود والمعلومية وعدم الفرد لان الاجرة معلومة على كل تقدير وما قيل لا يبعد  
تعلق العقد بما معلوم لانه امر معين فلا بد من حله في امر معلوم فلا يحل في المجهول



اذ لا وجود له فلا يمكن ان يكون محلاً للوجود ففيه ان ذلك سقطه فانه نظير الواجب التجري فيسقط  
بكل من الامرين لكن على وجه البديل بمعنى عدم جواز الاخلال بالجميع ولا تجوز الاثبات بالكل و  
بأنها ان كان مستحقاً للاجرة ومثله ايضا العتق فانه يجوز تعلقه باحد العبد وكذا يجوز العتق  
بعتق احد عبيده وكذا يجوز شراء احد العبد على قول غير ذلك فما هو الجواب عنها فهو الجواب  
هنا ووجه المنع ان المنع من احوال الشارع يعطى عدم الجواز اذ لا يجوز اعادة احد العبدين و  
العبد ولا يجوز جعل الاجارة احد السنين او الاشياء وكذا لا يجوز بيع احد العبدين ولا بيع  
احدى الصيرتين المعلومتين الى غير ذلك فيستفاد من جميع ذلك ان الشارع قد اعتبر التعيين  
في العقود اللازمة التي لا تنقضي فيها الجهالة وان المراد بالغرر الممنوع عنه في هذا المقام هو الغرر  
الشرعي لا العرفي فيكون الاصل عدم الجواز الا ما قام فيه دليل على جواز تقديره وفيه ان الكمال  
جاء فيما مثل به ايضا فان قام اجماع على المنع فيه كان متبعاً فيقتصر على مورد الدليل ولا يتعدى الى غيره  
فيحكم في غيره باحالة الجواز والعموم وان لم يقم دليل على المنع عمل بقصدي الاصل والعموم واما ان  
الاجارة على البيع بثمنين على تقديرين بجامع اشراكهما في لزوم العقد فمدفوع بانه قياس مع الفارق  
لورود الترخيص في البيع بالثمنين ببيع الغرر ولا ينافي في الاجارة وكون علة الرهن في البيع لزومه في الاجارة غير  
معلوم واما هو استنباط علة محظورة هذا مضاف الى ورود النص في الاجارة بالجواز كما بان فيقول في الاجارة  
على الاصل وعموم او فوا بالعقود بدون مخرج عنها فتدبر يوم من هذا القسم والوجه جعل قدر من الاجرة على  
تقديره ويختص منه شيء على التقدير الاخر بان يقول كذا ان فعلت في وقت كذا واحط عنه كذا لكل يوم  
ان اخبر عن ذلك اليوم وقد ورد في خصوص هذا الغرض رواية مؤتفة بمصوّر بن يونس بريح هو  
رواية الجليبي قال كنت ناعداً الى قاص وعنده ابو جعفر فمناه وجلان فقال اني تكلمت بهذا الرجل  
ليحل في مناعة الى بعض المعادن واشترطت عليه ان يدخاني المعدن يوم كذا وكذا لانها سوق وانحو  
ان يفتوني فان احبست عن ذلك حططت من الكل يوم احبست كذا وكذا وانه حبسني عن ذلك  
الوقت كذا وكذا فقال القاصي هذا شرط فاسد وقه كراه فلما قام الرجل قبل الى ابو جعفر فقال طه

هذه

هذا جائز ما لم يحط بجميع كراه وهذا الخبر يمكن الاستدلال على جواز جعل اجرتين على تقديرين فان  
مورد الخبر في الحقيقة قسم خاص من وفرد من افراده فيثبت الحكم في جميع الافراد بالاجماع المركب وعدم  
القول بالفصل وتفتح المناط العقل وهناك قسم اخر هو ان يجعل اجرة على تقديرين وتسقط راساً  
على تقدير اخر والمشهور منها الاجارة والرجوع الى اجرة المثل وان قيل بغيره القسم السابق وهو يثبت  
اجرتين على تقديرين لمخلو عقد المعاملة ومنه عن العوض على احد التقديرين كما هو الغرض ولا يخاله هنا  
فيثبت هذا القسم ولو قيل باعتماد المجهل في السابق ويدل على البطلان الخبر السابق لقوله في غير ما يحيط  
بجميع كراه فان مفهومه البطلان لو احاط بجميع كراه وقدمت على البطلان وثبتت اجرة المثل وتحت  
ويجب عن محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر قال سمعته يقول كنت عند قاض من قضاة المدينة فمناه جلبي  
فقال احدهما اني تكلمت بهذا في السوق يوم كذا وكذا وانه لم يفعل قال فقال القاض ليس لك كراه  
قال ثم فدعوتيه قلت يا عبد الله ليس للشان تذهب بحقه وقلت للاجر ليس لك ان تاخذ كل الذي  
عليه صلها فتراد ان يشارك واستشكل في هذا الاستدلال بعضهم بانه لا دلالة في الخبر على ذلك اصلاً او لا  
فيه لعدم الاجارة لورود رافعه السوق في ذلك اليوم وايضا لا دلالة فيه على استحقات اجرة المثل واما  
يدل على المصالححة وايضا فان ما احاب به الامام ثم لا يوافق الاصول الشرعية انا لان من استثنى  
على العمل في يوم معين والسكوت عن غيره عدم الاستحقاق على العمل في غيره اجرة كما احاب به القاصي  
وايضاً لا تعرض في الخبر للاثبات بالعمل في غير ذلك اليوم فلا يثبت له بل لا يثبت الا ان يقال الجواب ان  
الاثبات به وان لم ينص في السؤال واجيب بانه يمكن ان يكون غاملاً ببطلان الاجارة فيحكم بالمصالححة  
لان الثابت في اجرة المثل اقول جميع ما ذكر من الارادنا من حذف واختصار الخبر فقد روي  
هذا الخبر في الفقيه الى ان قال فقال اني اكثر من هذا دابة ليلغني عليها من كذا وكذا الى كذا وكذا  
فلم يبلغني الموضع فقال القاصي لصاحب الدابة بلغته الى الموضع قال لا فاعيت دابتي فلم يبلغ فقال القاصي  
ليس لك كراه اذا لم تبلغ الى الموضع الذي اكثرى دابته اليه قال ثم فدعوتيهما الى فقلت للذي اكثرى  
ليس لك يا عبد الله ان تذهب بكري دابة الرجل كله وقلت للاخر يا عبد الله ليس ان ياخذ كركي



والرجوع إلى المستحق على ما صرح به بعض الأصحاب مع إطلاق المدة وظاهره بقاء الحق بلا جواز الفسخ  
ولا الرجوع إلى أجر المثل ولو تمت مدة يمكن فيها الانتفاع تعين العين ولا الإلزام مع تعدد  
الانتفاع واليأس منه فلا يجوز المنع أو تلفت العين فيرجع إلى أجر المثل كالوفاة الدابة للركوب  
والدار للسكنى ومثله الأجر للعقل فإنه بدون تسليم العين اليه غير ممكن غالباً إذ عرفت ذلك **فأعلم**  
أنه في صورة اشتراط المباشرة بنفسه لو توقفت استيفاء المنفعة على قبض العين لا يصح للمستأجر أن يوجر  
العين الموجرة لأن الغرض اشتراط الركوب بنفسه وكذا السكنى في الدار والدابة ومثله الأجر مع اشتراط  
العمل عليه بنفسه فلو أوجر العين واتخذ الأجر أجراً والحال هذه بطلت الإجارة مضافاً إلى الضمان ومضى  
للتسليم والقبض سواء أجازة الموجرة في الأول والمستأجر في الآخر لا إذا أجازة الأول وقعت  
على نحو خاص لا تقبل الاستئصال إلى الغير عن الاستعارة والعقل بنفسه ومعلق الإجارة الثانية غير معلق  
الأولى ولو أجاز المالك الإجارة الثانية لنفسه لم يصح أيضاً لأن المنفعة ملك للمستأجر إذا تعين المنفعة  
والمدة فلا إجازة مالك العين وعلى أي حال فلو سلم الأجر والمستأجر العين إلى الثاني ضمن الآ  
مع اذن المالك قبل القبض وفي ارتفاع الضمان بالإجارة عنه الأذن المتعقب للقبض أشكال سبق  
الضمان بالقبض فيذهب إلى الرد على المالك وكيف كان لو عمل الأجر الثاني في العين لم يستحق هو ولا  
الأجر الأول على المستأجر شيئاً من الأجرة لا المستحق ولا أجر المثل أما الأجر الأول فلعدم العمل وأما الثاني  
فلعدم الأذن فيكون تبرعاً بالنسبة إليه وفي حكم الإجارة الثانية نظر من حيث أنه غاية التحريم والضمان  
وهو لا يتنازع الفساد ومن استلزم الزم له قبضه ومع عدم امتثاله الفساد بقول أن القدرة على  
التسليم بمنفعة وهي شرط في الصحة إجماعاً فبطل الإلزام مع اذن المالك أو إجازة التسليم فيمكن  
القول بالصحة لحصول القدرة على التسليم فيكون العقد مراعياً للأذن لكن يفسخ الإجارة الأولى  
ويقع الثانية عن المالك لأن الأجر الإلزامي لا أن يفسر العلم بها حال العقد فبطل العقدان مع الإجارة  
وفيه أن قلة الفضولي ليست بشرط في صحة العقد وإنما شرط قدرة المالك وهي متحققة ما قيل  
بصح الإجارة الثانية استحق الأجر الثاني على الأول المستحق والأصح أجره المثل عليه كما يفتي في العقد  
نابه

ما سبق وإن أجاز المستأجر الإجارة بطلت الأولى واستحق المسمى على الأجر الثاني هذا كله في الأجر  
أما لو استوفى منفعة العين الموجرة غير المستأجر بإجازة نزلها وأذنه لم فيها تبرعاً ففيه استحق الأجرة  
من المستوفى نظر فيجوز كون مستحقها هو مالك العين إذا انتفاع غير مستأجر الأول خارج عن معلق  
العقد كما هو الفرض فإنه لم يستحق سوى المنفعة بشرط المباشرة بنفسه ولم يحصل فواقع عليه العقد  
غير حاصل وما حصل غير ما وقع عليه العقد فيكون أجره المنفعة المستوفات للمالك لأنها ملكه  
المستأجر منه فعلى هذا يحتمل سقوط المسمى عن المستأجر الأول لانقضاء العقد حيث تعدد متعلقه  
يحتمل ثبوتهما عليه فيجمع للمالك إجازة ثانٍ وغير بعيد ويحتمل أن يكون المستحق للأجرة هو المستأجر الأول  
لأن المالك لأن المنفعة ملكه غاية الأمر عدم حصول الشرط عنه الاستيفاء بنفسه وإنما يستحق المالك  
على المستأجر الأول المسمى خاصته وفي صورة البرع على هذا الاحتمال لا يثبت على المستوفى وعلى الأول  
الأول عليه للمالك إجارة المثل وإن أجاز المالك الإجارة الثانية بطلت الأولى واستحق المسمى  
في الثانية ولو لم يتوقف استيفاء المنفعة على قبض العين صححت الإجارة الثانية قطعاً اذن المالك  
أو لعدم لزوم القبض وعدم استحقاق المستأجر الثاني سوى المنفعة لا قبض العين واشتراط الاستيفاء  
بنفسه أهم من كونه لنفسه الإلزام مع اشتراط الثاني على الأول المباشرة فتبطل الثانية لعدم الانتفاع  
لعدم تسليم العين لا مع اذن المالك في القبض فيجوز الصحة كما تظير به وبدون ذلك الشرط المباشرة  
للاستيفاء هو المستأجر الأول ويستحق كل من الموجرين الأجرة على المستأجر منه اختلف الأجرام أو انعقادها  
ولو سلم العين إلى المستأجر الثاني ضمن الأذن المالك وإجازة ثالثة وثبت الأجرة للمالك هنا نظر  
لأن متعلق الإجارة الأولى هو كون المباشرة للاستيفاء هو المستأجر الأول ولم يحصل كما هو الفرض ومن  
أن ذلك حقه فله إسقاطه فذهب هذا كله في صورة اشتراط المباشرة في الإجارة الأولى أما بدونه  
فإن لم يتوقف استيفاء المنفعة على القبض وقبض المستأجر أما لا شرط في العقد أو تبرعاً بإجازة للمستأجر  
أن يوجر العين قطعاً من دون جواز التسليم ولا ينبغي أن يكون هذا مورد النزاع في القبض ما جاز  
إجازتها فلا تطلق العقد كما هو الفرض وأما المنع من جواز ابتضاها للمستأجر الثاني فلعدم اذن المالك



العقد من القدرة على تسليم جميع العين اجماعاً فلو قدر على البعض خاصة ففي بطلان الاجارة رأساً او بشيء  
الى غير العقد وخصوصاً وجهان قد سبقا وهما بغير القدرة على تسليم العين في جميع مدة الاجارة الظاهر  
العدم ومن ثم حكم الاحتياط بان الغيب بعد القبض لا يبطل الاجارة ولا يوجب خيار الفسخ اما قبله  
فيوجب الخيار وهذا وان لم يدل الا على حكم الغيب الطاري على العقد وذلك لا يستلزم عدم بطلان  
مع العلم حال العقد بالغيب بعد في أثناء المدة يشعر به ولو كان العلم حين العقد بالغيب بعد موجباً  
لبطلان العقد لزم البطلان بالغيب الطاري بعد العقد مع الجهل به حينه كالثقل فندبر والمجمل  
ولا دليل على لزوم القدرة على تسليم العين في جميع المدة ولا على لزوم العلم بها حال العقد ولا على العلم  
بعد القدرة عليه بغير القبض ابتداءً بمطل للعقد فيصح العقد ولو علم حينه بوقوع الغيب أثناء  
المدة بعد القبض وعدم التمكن من الاستخلاص بل لا يجب على المؤجر الاستخلاص ولو تمكن منه اما لو  
علم حال العقد بغير العين بعد العقد قبل القبض او بعده او في أثناءه لم يفسخ العقد ولو تبين خلل  
خلقه ثم يصح فيما علم البقاء فيه وهل يبرر القدرة على تسليم المنفعة في جميع المدة او يكفي القدرة على تسليمها  
حال العقد خاصة وعلى الاول هل يغير العلم بالقدرة على التسليم اشكال وفيه رسالة ادر يسر بغيره  
قلت له جعلت فداك اجارة الرعي كيف تخرج فان الماء عند رعيه يقطع فقال الى اجل اجلة الاجارة  
في الاشهر التي لا يقطع الماء فيها والباقي اجعلها في الاشهر التي يقطع فيها الماء ولودهم وفي الخبر كالة  
على صحة الاجارة وعدم اشتراط العلم بالقدرة على تسليم جميع المنفعة لقوله يقطع الماء في الاشهر اجارة  
وانه يبطل الاجارة لو انقطع الماء السار من شرائه لانه لا يبرر في اعتبار القدرة على التسليم في المنفعة ولا اجرة  
وهل يغير فيما يشترط في ضمن العقد من الشروط السابقة فيه نظر ومقتضى الاصل هو عدم ويستفاد من غا  
الروضة في بيع الحامل مع شرط الحمل العدم فتدبر كسابع عشر انه هل لا بد من القدرة على التسليم بحيث يمكن  
التمييز بينه وبين غيره او يكفي ولو في ضمن غير وجهان ولا يبرر الجواز مع الاشاعة اما الاشكال في كل بيع  
العلم الذي المنزج بالمسبة من دون تميز بينها والتسليم وان امكن بقبض الجميع لكن يتعد تسليمه منفرداً بمسبة  
والظن لزوم التميز فبطلان بدونه وفرض ذلك في الاجارة مشكل فتدبر وفيه نظر لانه باستثناء الذي بالمسبة

بجزم وبطلان بيع الكلي اللهم الا على القول بجواز بيعه من سيجل المينة مع قصد بيع المدة كخاصة كاحسنه  
الحق **واعلم** ان الاصل في اشتراط القدرة على التسليم في الاجارة الاجماع المفقول في الغيبة وشرح الا  
للاردبيلي على ما نقل وبعضه ما ورد من الرعي عن اجارة الارض بحصة من حاصلها ولعل الرعي فيه  
لعدم القدرة على التسليم الاجرة في بعض الاحيان كالواحد من الخصال واخر فتدبر والكلام في جميع  
ما مر من الصور اجمالاً ان الواجب هو العمل بمجموعات صحة العقود ولزوم الوفاء بها الا في فعل القهين  
باشترط القدرة على التسليم فاعلم دخول تحت الاجماع المدعى على اشتراطها فنقول في بطلان وقا  
شك فيه يحكم بصحة عدل العمومات وقد صرح الخ الثاني في شرح القواعد بانه يكفي في صحة اجارة  
المساجر العين لغيره بقعه لادن المالك في القبض وان الاذن المتوقع كاف في تحقق القدرة  
على التسليم وصحاه على كفاية القدرة الواقعية على التسليم في وقت ما في صحة الاجارة ولا يتوقف  
صحها على العلم بالقدرة ولا على القدرة على التسليم حال العقد ولا على تعيين زمانها واما مع الضمنية  
المستوفى فمما مانع من الجواز لان مستندا لاشتراطها هو الاجماع المفقول ولان ما يحصل من الاجماع معلو  
من كلمات الاحتياط وكلاهما مفقود حال الضمنية ولا دليل عام ثمة يوجب المنع فيها وقد صرح بالحق  
ح في عقد وكتاب الاجارة وكذا التمسك في بعض فوائد وصرح بالمنع الخ الثاني في شرح القواعد  
ونسبه فيه الى النذرة والطلاق المنع في الارشاد ومنع منه ايضا في الشرح الكبير ولا وجه  
له بعد ما ذكرنا من فقد الدليل على المنع ومقتضى الاصل والعمومات هو الجواز بلا معارضة معلو  
مضافاً الى قوله في بيع الابق فان لم يقدر على العبد كان الذي يقدره فيما اشترى معه وفيه  
اشارة الى ان الموجب للمنع عدم القابل للعرض حيث لا يقدر على الابق وهذه العلة المنصوصة جارية  
في الاجارة ايضا وبذلك سيدفع ما ذكره في الشرح الكبير من الفرق بين الابق واجارته من احوال  
الصحة في البيع الى امكان الاستفاد بالعبد الا بق وخوفه ولا كمال الحال في الاجارة لعدم امكان الاستفاد  
بالمنفعة اصلاً مع عقد التسليم وحيد الدفع تصريح الرواية بان المنع مع عدم الضمنية خفي  
فوات العبد وعدم ثبوت مقابل للعرض ولو لم يذكروا لم جواز بيع الابق بلا ضمنية فتدبر



فمع استرار المنفعة يتكشف العجوة ويبدونه يظهر الفساد بالنسبة الى المقود منها ويمكن ان  
يجعل العلم بعدم القدرة على التسليم مانعا من جهة الاجارة لا العلم بها شرطاً في احتمالها مع بيع الاجارة  
ولو اجري بالعلم بالقدرة عليه في الجملة ولو في بعض المدة صحت معكم ولو مع احتمال فقدان بعض المنفعة  
اللازم مع العلم بعدم القدرة عادة على تسليم شيء من المنفعة ثم انه بناء على اعتبار العلم العادي بها  
حين العقد ولو فقد العلم بها في بعض المنفعة ففي بطلان الاجارة رأساً او بالنسبة خاصة وجهان  
ويستفاد من الرواية بطلان الاجارة مع قطع الماء في الاشياء بالنسبة من حيث حكمه ثم يجعل جل الاجارة  
بازاء ما يعلم عادة بعدم انقطاع الماء فيه ولا يمكن له مرة فندرجها **الواحدة العشر**  
ان مقتضى الاصل ان لا يثبت على الموجر من الاعيان المتوقفة عليها استيفاء المنفعة كالرجل للبرج  
للدابة الا اذا اقتضت العرف والعادة ثم ان ما يتوقف عليها الاشغال اما يتوقف عليها تحصيل  
المنفعة بدو ثم نافعة كبناء حائط الدار وسقف البيت وفعل الدابة ونحو ذلك ولا ريب انه  
يجب الايمان به على الموجر وقد يتوقف استيفاء بعض المنافع على شيء كالداو والكوة والمجلد  
يجب على الموجر شئ قطعاً وانما محل الخلاف في غير ذلك كالخزام والزمام والبرج ورفع الاجمال و  
حطها وسدّها ونحو ذلك وقد عرفت ان مقتضى الاصول عدم الدخول واما الاجر فيما قيل  
عليه جميع ما يتوقف العمل عليه من الادوات كالحجر للكاتب والصنع للصبّغ والالتحديد للحداد  
وهو ذلك لوجوب العمل عليه ولا يتم الا بها وما لا يتم الواجب المطلق به واجب فجب من باب المقدرة  
كانه يجب على من اجر نفسه للصاوة جميع المقدمات من ماء الفسل والوضوء وسائر العورة وغير  
ذلك والحق صحة ذلك بالنظر الى القاعدة لا بالنظر الى مقتضى الاجارة لان مقتضاها وجوب  
العمل خاصة ولذا قيل بعدم تعلق الاجارة بالاعيان وانما تعلق بالمنافع وذكرنا في دخول مثل  
الصنع ان المقصود بالاصالة في اجارة الصباغ هو العمل وعين الصنع تابع فقد علم ان القاعدة  
هو الفرق بين الاجر والعين الموجرة فانه في الاجر يجب تسليم العين دون ما عداها من الادوات  
والالات وفي الاول يجب المقدمات فتدبر **الباب الثالث** في بعض احكام الاجارة منها العيب

في بعض احكامها

فيها علم

فيها علم ان العيب فيها اما من استحقاق او من الموجر او من المستاجر والاخير واما حصل قبل العقد  
او حدث بعده قبل القبض او زمن الخيار بعده والاخير كلية او شخصية والمدة اما معينة او مطلقة  
والعلم بالعيب اما قبل القبض في العين الموجرة او بعده او في اشائه فان كان العيب قبل العقد مع  
تعيين الاجارة فالمعروف بثبوت الخيار للموجر بين الفسخ واخذ الارش اما الفسخ فيوافق للاصول للغير  
فيخير بالخيار لو وقع العقد على الصحيح وفيه نظر لاستلزام بطلان العقد من اصله من غير ثبوت  
خيار فيه فليس له قبول العيب لخروجه عن متعلق الاجارة ويمكن الجواب باستعمال العقد على  
واشارة ومقتضى اعتبار الاشارة هو الصحة وثبوت الاجارة ومقتضى الوصف بعدم والتمسك هنا  
تقديم الاشارة على الوصف لقولها من حيث تعلق الاشارة بالذات وهي ثابتة لا تتغير وانما  
التغير هو الوصف بخلاف ما لو تغير اصل الذات فان الاشارة غير معتبرة والعقد فاسد كما  
لو قال بعتك هذه الحطة فبات سعيماً والحق انه لم يقع العقد على الصحيح وانما وقع على العين المتغيرة  
بنظر الصحة فلما تبين الخلاف ثبت الخيار لدفع الضرر فلا اشكال فيه اصلاً وانما الاشكال في  
استحقاق الارش فان غاية ما قيل في توجيهه ان الوصف جزء من الاجارة فاذا قال اجرتك لهذا  
العين فكانه اعتبر فيه وصف الصحة والسلامة فاذا فات الوصف استحق عوضه وهو الارش ومنه  
ان الاجارة كاهي معينة كك وصفها ومقتضى تعيين فوات مقابل العين بقواته وبطلان العقد  
بالنسبة الى الجزء الفائت كما ان فوات المنفعة المعينة يستلزم بطلان العقد وكان العقد والعين  
المعينة بالاجارة لا يوجب الاسقاط الى البطلان كك عقد الجزء والوصف يقتضي عدم الاسقاط  
اليه وفساد العقد بالنسبة الى ذلك الوصف والجزء فيجئ فيه خيار تبعض الصفقة والفرق  
بين فوات العين المعينة وبين فوات جزءها او وصفها تحكم بنفس في البيع ثم الدليل على جواز  
اخذ الارش مخيكم به ثمة ولا دليل هنا على جوازه هذا لو كان الثمن معيباً والبيع وقيل بان ارضه  
عوض نقص فيه واما لو قيل ارضه جزء من الثمن لست ونسبه اليه نسبة قيمة العيب الى الصحيح فاما  
فيه يوافق للاصول فتدبر ففي عيب الاجارة لا بد من الرجوع الى الاصول ومقتضاها ثبوت خيار



فقد جرى فيه على القاعدة عملاً باصالة عدم الزيادة ومنه ان مورد البعل خاصة فلا وجب تعميم  
الحكم في البداية وسيظهر لك الوجه في الجزأ السادس حكمتم بثبوت البينة على المالك وهو يثبت  
كونه من قضا وهو وان كان حقا لكنه ينافي ما حكم به ثم من توجه البينة عليه ان كان ردّها  
على المستاجر حلفا فلا يجمع البين والبينة في شخص واحد لان البينة على المدعى واليمين على من  
انكر كما ورد في الاخبار المستفيضة فمن عليه البينة لا حلف عليه ومن عليه البين لا بينة عليه السابع  
قوله يثبتون ان قيمة البعل حين اكراه كذا وكذا وهذا دال على اعتبار القيمة يوم الكراء وهو  
خلاف تخار الجميع وما مر من صدر الجز من اعتبار القيمة يوم الغصب وما دل عليه ايهم من اعتبار القيمة  
يوم الرد في العيب كما مر فان وقت الكراء خارج عنها والمراد بشهادة البينة ان قيمة البعل وقت الكراء  
كان كذا اما بعد التلثا وبعد العيب كما هو الظاهر من الجز وعلى التقديرين ينافي ما دل عليه النص  
المستفيضة من الزام العامة بمقتداهم في شرعهم ودياناتهم وبما الزموا به انفسهم من احكام حكماء  
ومن ثم جاز عندنا نكاح المطلقة اذا كان المطلق من اهل الخلاف وقتنا بطلان ذلك وكذا لو طلقوا  
من دون طهر وارث العصبية من اهل الحق اذا كان البنت الواحدة مثلا من اهل الخلاف الى غير  
ذلك ما ورد به النص وانفقد عليه الاجماع وفي عدة روايات الزام اهل كل دين بما الزموا به  
انفسهم وفي رواية اخرى من كان يدين بدين قوم لزمته احكامهم والظاهر ان صاحب البعل كان من  
الغامة كما يرشد اليه قوله حيث الى جعفر بن محمد ووقع له في قلبي التفضيل ويمكن الجواب عن الاول ان  
ابا ولا يرجع الى اي خيفة ولم يتحاكم اليه لاعتقاده بحقيقة حكمه والبناء على الاخذ بقضائه  
العمل بمقتضى رايه وهو انه انما التمس الى الرجوع اليه لقصد التخلص من خصمه الى ان يرجع الامام  
ويأخذ بقوله حيث لم يمكن من الرجوع في ذلك الوقت اليه ان لم يكن بمهله خصمه لما نادى الى اصيل  
الى امام زمانه ولا كان يرضى عنه بالترافع الى بعض اصحاب الائمة ليكشف عنهم ما بهم من القصة فلذلك  
رجع الى اي خيفة ولا يبعد ان يكون خصمه هو الذي طلب الرجوع اليه فواسعه خلافا له ولم يتخلص  
منه بدونه فعلى هذا العمل المراد بقوله تراضيها باي خيفة ان الرضا من ظاهري ومن غيبه حقيقي

ولا اتياب في جواز الرجوع اليهم بحبل مما يجب مع ظن الضرر ومقام التوبة وعن الثاني انه ربا  
قصد الغصب والمخالفة قبل الوصول الى قصر ابن هيرة لقوله فلما صرت قرب قنطرة الكوفة  
خبرت ان صاحبي توجه الى النيل ولا شبهة انه اذا قصد مخالفة المالك والتعدي عن مقتضى الاجازة  
يصير غاصبا حين القصد فيضمن اجرة المثل الى ان يرجع وفيه تأمل لانها امانة يديته لا تضمن الا  
بالقصد والتفريط لا بمجرد قصد هما وايضا لا دلالة في الجز على انه قطع الطريق على قصر ابن هيرة  
ولا انه رجع من تلك الطريق فيتمثل مسير على غير الطريق التي وقعت الاجارة على قطعها ذاهبا  
ولا عابدا فمن ثم ثبت عليه اجرة المثل لا المسمى لتعلق الاجارة بطريق خاص وايضا يمكن ان يوافقا  
اجرة المثل وقت الرجوع من بعد اداء الكوفة لآخره الرجوع عن وقته وفوات المدة المعينة في الاجارة  
لان الذهاب الى قصر ابن هيرة والرجوع عنه يقع في يوم او ما قارب مع مضي مدة خمسة عشر يوما  
من يوم اجارته الى يوم رجوعه كادل عليه النص فلم يكن وقت الرجوع مستحقا للمنفعة البعل لما  
من ان ابقاء العين الموجهة في يد المستاجر مدة يمكن فيها الاستيفاء يسقط حق المستاجر عن العين  
وسيطل الاجارة ويستحق الموجه لاجرة ان لم يتعين في العقد مدة المنفعة فكان على اي ولاد  
اجرة المسمى مضافا الى اجرة المثل من الكوفة اليها فتدبر ومن الثالث انه يمكن تعلق الظرف بالجز  
قوله يوم خالفته بالفعل المنوي اي يلزم ملك حين خالفته قيمة البعل لا بمعنى ثبوت القيمة في  
الذمة يوم المخالفة بل بمعنى ثبوت الضمان فحينئذ على ثبوت اصل الضمان وقت الغصب والمخالفة  
لا على اعتبار قيمة يوم الغصب لان منع تعلقه بقيمة البعل حتى يفيد ما ذكر ويؤيد ان الاول هو  
المناسب لتعلق السؤال بحكم البعل اذا تلف فاجاب نعم بضمان القيمة يوم المخالفة وليس المناسب  
للسؤال بيان وقت التقويم بل بثبوت اصل الضمان حين الغصب بعضه انه لا وجه لاعتبار قيمة  
يوم الغصب ولا يجب مع بقاء العين سوى ردّها وليس ذمته مسؤولة في قبل التلف وانما قبل  
الى القيمة عند التلف وتعد رد العين كالاخفى واما الضمان حين الغصب فيراد به يوم القيمة  
على تقدير التلف فلزومها حين الغصب تعليق لا تجزى فلا وجه لطرح الجز الصحيح وبالحجّة



الخبر من اختلاف واضطراب في اجزائه لا اعتبار القيمة تارة وقت الرد وتارة وقت الكرى واخرى وقت  
 المغالفة وعن الرابع انه يمكن تعلق الظرفا عن قوله يوم ترده عليه بقوله عليك اي يلزمك  
 يوم الرد اي العيب وذلك لان يوم الرد قد يكون هو يوم الاطلاع على العيب والمطالبة بالآثر  
 والمخاض للمراد لزوم اداء الارش يوم رد العين لانه يوم المطالبة به غالباً ولا يجزئ ان  
 قبل المطالبة قد تبرر وكيف كان هذه قضية في واقعة لا يجوز لها وعن الخامس ان المراد بحلف  
 صاحب البغل انما هو حلفه برده اليه عليه من المستاجر والمراد برده اليه على المستاجر الزامه فيها  
 لان اليه يتوجه اليه ابتداءً ولا دلالة في النص على سقوط حلف المالك على رد اليه على المشا  
 وناخر حلفه من خلف المالك ولا على تعلق اليه بالمالك اصالة وبالمستاجر تبعاً اذ الواو  
 لا ينفذ الترتيب بل يحتمل ان يراد بثبوت القيمة باحدا مورثة اما البينة او حلف المالك او  
 المستاجر ولا كلام فيه ومن ثم قد الزامه بما يدعيه بقوله فحلفت اي رضيت باليمين و  
 اثبت بها ولم ترد لها عليه ولو اراد بقوله وان رد اليه عليك اي العيب مردودة الى الجور  
 بان يكون اليه متوجه اليه اصالة ثم برده على المستاجر كان قوله فحلفت لغوا بل فاسداً  
 محلاً لثبوت الحق على المستاجر بخبر مجرد الرد حلف او نكل كما قرر في محله وفيه نظر لانه انما يثبت على  
 المستاجر ما يدعيه المورج من القيمة لو نكل عن اليه الرد ودية عليه اما لو حلف فلا يثبت عليه  
 الزيادة ما يدعيه هو وقوله ذلك في قوله فلزمك ذلك إشارة الى ما يدعيه المستاجر من  
 القيمة لا ما يدعيه المورج ومن ثم قد بقوله فحلفت ويؤيد ارادة هذا الوجه قوله ثم او  
 باقي صاحب البغل بشهود الخ فان من عليه اليه لا بينة عليه وبالعكس بذلك يعلم الجواب عن  
 الاشكال السادس ويرتفع الثاني بين توجه اليه عليه وقبول بئنه وعن السابع انه قضية  
 في واقعة فلا تقم وانما حكم باعتبار قيمة وقت الكرى لان الغالب عدم اختلاف القيمة تلك تلك  
 الميسرة في غير قيمته صحيحاً حين الكرى ومعها حال الرد كل في وقته ويؤخذ بالتفاوت وعن  
 الثامن ان حكمه ثم باسراء صاحب البغل وعدم الزامه بحلفه من ثبوت حكم ائتمه عليه

انما هو لعدم رضی صاحب البغل بحكم ابي حنيفة كما يدل عليه قوله فحلفت صاحب البغل فيسرج ولما  
 التزم بما افترقه لرضاه بالرجوع اليه ابتداءً وعدم امكان مخالفة ولا دليل على الزامهم بما حكم  
 عليهم قصاتهم وان لم يرضوا به بعد القضاء ومجرد الرجوع اليهم من دون الرضا بما حكم  
 عليهم غير كاف في التمسك احكامهم فتدبر ويمكن ان يبقا بقا ان ذلك خاص بالتعلق بالحكم بهم  
 كما في المطلقة وارث الوصية دون ما التعلق بهم فان احكامهم لا تنفع على غير اهل ملتهم ولا في  
 في اشتغال ذمة ابي ولا دوحكم ابي حنيفة لا يجري بالنسبة اليه ولا يضي عليه فلا تبراء ذمته من حق  
 وان لم يكن لغريمه مطالبة كانه في بعض المعاملات الجائزة عندهم مع تحريمه عندنا من البيع ونحوها  
 بجرم عليا ان نعلمهم بها بل لا ريب وان صح ذلك في معتقدهم لعدم انحصار الحق فيهم اذ لا يجوز لنا ان  
 نسحق ما لا يجوز في من هبنا ومن ثم لا يحل لنا ان ذبحه اهل الكتاب اذ كان المشرك من اهل الكتاب اذ  
 الغامة وان استحلوها على تامل منه ويحتمل الحل كما يحل من الجز والجزير لنا لو باعوهما لكن بشرط الاستئذان  
 في بيع الذبحة فلا يحل منها مع الجفارة كما في ثمن الجز ونحوه قد بر ولا يجوز لنا بيعها عليهم كما روي  
 في عدة وكذا لا يجوز لنا كاح من لا يجوز نكاحه عندنا ويجوز عندهم ولو كانت المنكحة من  
 الغامة وبالحاجة الزام كل قوم بمعتقدهم لا ينافي ما ذكر في الجز قد بر على انه لم يعلم كون صاحب  
 البغل من العامة لا مكان كونه من غيرهم من سائر فرق الشيعة غير الفرقة الحقة ويمكن الذبح عنه  
 ايتم بان امصاً حكم ابي حنيفة في حقه انما هو اذ كان صاحب البغل هو لاخذ لابي ولا دالي  
 حنيفة من دون رضاه به وطلبه له اما مع رضاه به بل وطلبه له فلا وقوله فراضينا الخ يدل  
 على الاتجار لكن هذا لا ينافي الجواب من الاراد الاول ومع ذلك قوله فراضينا يدل على حصول  
 الرضا من الطرفين لا من احدهما خاصة ويحتمل على بعد كون صاحب البغل من مستضعفي الامامة  
 قد بر اذا عرفت ذلك فلا بأس ان نفي الخيارات المسئلة فقول روي محمد بن مسلم في الصحيح  
 عن الباقر قال سألته عن الاحكام يجوز على اهل كل دين ما يختارون فقال الزمواهم بما الزموا  
 به انفسهم وعن البطائني في الموق الزمواهم الخ ما روي عنه في رواية اخرى في المطلقة على غير الشتر



لوقوع العقد على المنفعة في يوم معين باجرة معينة مع اخلاؤه عن الاجرة راسا حصل الاشفاق  
بها في غير ذلك اليوم لكن لا يعلم المراد منه وكان محتملا لكل من الامور الثلاثة المقدمة اعني  
تعلق العقد بالجميع وخرجه اشراط عدم الاجرة على تقدير عن العقد ودخوله اشراط فيه وهذا  
هو المسمى بالاجارة العاطفة وفي بطلان العقد من راس مع استحقاق اجرة المثل مبنيا على  
الاطلاق على احد القسم الاول والاخر وصحة وقوع الشرط موكلنا بناء على حمله على القسم الثاني ونجما  
من ان الاصل في العقود هو الصحة ومن حرمه فعل المسلم ومنفعة اعيانه واستحقاق الاجرة عليها او اتمام  
عدم قصد التبرع بالعمل ونحوه ويؤيد الاول اصالته عدم الاذن في العمل في الوقت الثاني وتوجه  
على الاول ان العقد المحكوم بالصحة لو اشترط بما يحكم بفساده فلا اصل صحة هذا يرجع اليه وعموم قوله  
تعالى او فوايا العقود انما تقتضي صحة ما جهل حكم الشرع بخصوصه دون ما لو ائبته معلوم الصحة  
معلوم البطلان وما ذكرنا من حرمه فعل المسلم واستحقاق الاجرة عليه فيقتضي بطلان الاجارة  
الاجرة على العمل في غير الوقت المشروط اما مع صحته فلا اجرة لانه شرط مقتضى العقد وليس بمعلق الاجارة  
بخلاف العمل في الوقت المعين فان استحقاق الاجرة عليه ثابت مطلقا صح العقد او فسد ثم اما ان  
يكون المورج ما يقتضي الفساد او الاستاجر وعلى المقتدرين اما يكون التاجر قبل العمل او الاشفاق  
بالمنفعة في الوقت الثاني وبعده فان كان الوقت الاول باقيا يحكم بصحة العقد وجوب العمل  
او الاشفاق مع عدم استيفاء المنفعة وباستحقاق المسمى اما لو مضى الوقت الاول فان كان استوفى  
المنفعة فيه استحق المسمى بناء على صحة العقد لخصي وقته فلو استوفاه في الوقت الثاني لم يستحق شيئا  
الا المسمى باجرة المثل بناء على صحة العقد واصالة عدم الاذن فيه ولو ادعى المورج ما يقتضي البطلان  
وسقوط الاجرة راسا والمستاجر ما يوجب الصحة كان الحكم فيه كما تقدم في جميع الاقسام لاصالة صحة  
العقد لا اذا استوفى المنفعة في الوقت الثاني فان المورج يزعم عدم استحقاقه المسمى فانه متبرع  
والمستاجر يزعم استحقاقه عليه اجرة المسمى فيجب على المستاجر دفع اجرة المسمى اليه ولا يجوز للمورج القول  
ببطلان الاجارة لان ما لا بد من ان كان المسمى نيا استحق منه ما قبل اجرة المثل وان كان غنيا لم يستحق شيئا سواها

فتربرا

**كتاب الثاني في بند من الاحكام المتعلقة بالعين المساجرة والمنفعة المستحقة بالاجارة فيه**  
**مسائل الاولى** بيع الاعيان المساجرة جازر حال الاجارة بالقرع عموما وخصوصا والاجماع عليه

الاجماع في الغنية وفي صحة الحسين بن نعم لا ينقض البيع الاجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على ان لا  
يشتره لانه ملك ما اشترى حتى ينقض السكنى على ما شرط ولكن الاجارة ولعل المراد بعدم ملك المشتري  
العين لا انقضاء الاجارة والسكنى عدم ملكها بناء فيما وعدم الصرف فيها تصرف الملاك من استيفاء  
منافعها كما لا يبطل البيع لا تبطل الاجارة ايضا ولا فرق في عدم بطلانها بين كون المشتري هو المستاجر  
ولا في صورتين بين اشغال العين والمنفعة من شخص واحد وشخصين فالصور رابع ولا بين علم المشتري  
بالاجارة وجهلها وتصور الجهل مع وحدة المساجرة والمشتري بوقوع الشراء من الوكيل والاجارة من  
الموكل او بالعكس بشرط سبق الاجارة على البيع في الحالين او التفارن اما مع العكس فيبطل الاجارة لانقضاء  
البيع اشغال المنفعة بعبا اجماعا وكذا يتصور الجهل مع وقوع البيع والاجارة معا من الوكيل مع تعدده  
بشرط سبق الاجارة لانقضاء البيع اشغال المنفعة بعبا فلا يبقى محل للاجارة ويحتمل بطلان البيع خاصة  
التفان الى ما يبره في نقل المنفعة تبعا وباشرا الاجارة فيه اصيل ذاق ولا يربا ان الاخر اقوى من الاول  
مع عدم تعلق القصد بنقل العين بدو من ففعة فيبطل ويحتمل بطلانها معا لان القصد الترجيح ويحتمل الترجع  
لعموم ما دل على انها لكل امر مشكل ويحتمل صحتهما معا وهو الظاهر لعموم اوفوا بالعقود ولان اشغال المنفعة  
شعبا بالبيع وكونه من مقتضائه وانما هو اذ الربا انه سبب آخر وكان العين ذات منفعة اما لو  
خلت عنها فلا ومع التفارن ينقل المنفعة بالاجارة حين اشغال العين بالبيع فتكون حين اشغال  
بلا منفعة فلا تستتبع المنفعة وبذلك يندفع ما يوهم في وجه بطلان العقد من استحالة اجماع  
على اثنين مستقلين على معلول واحد وامشاع الترجيح بلا مرجح ونوقف صحة كل منهما على بطلان الآخر  
ويشهد للصحة انزل وقوع الشراء والاستيجار من واحد من واحدة دفعة كان صحيحا كل من الماد ذكرنا وكذا  
لو وقع من اثنين دفعة ولا يمنع من الصحة عدم تعلق القصد بالعين بلا اشغال منفعة لان ملك المنفعة  
بالبيع تبعا لا يتعلق به القصد بالذات فيحصل بملك المنفعة بالاجارة قصد البيع او لم يقصد كونه

في بيع  
الوكيل



للأبراء بقاء العين وان كان كليا بل هو خاص بما في الذمة وفيه ان ذمة المورج استغلت بوجوب  
اقباض العين وابقاء حق المساجر ودفع الجرح عنه او التحلية بغيره وبين العين لباخذها فيمكن  
ابراء ذمته منه فاذا برأت سقط ذلك الوجوب وبه يسقط الحق المتعلق بالعين اذا لم يكن ثبوت  
الحق مع سقوط وجوب الاقباض وان تقاع الجرح عن المنع اذ للمورج المنع من القبض ولا يمكن للشا  
الزائد بالاقباض واما الاجر لما خوذ عليه مباشرة فيثبت العمل في ذمته ويجب عليه العمل الخاص  
فيتعلق به الاجر لكن الثابت بالشرع انما هو الاجر عما في الذمة واسقاط ما يتعلق بها من الحق  
لا الحق المتعلق بالاعيان ومن ثم لا يرتفع المالك عن الاعيان باسقاطه عنها والاجارة لا  
كلية كالدين بل هي دفع منه يمكن فيها الاجراء دون الاجارة الخاصة فانه لا دليل على جواز الاجراء منها  
ليتم والمراد بالاجارة الخاصة ما يتعلق بعين معينة او شخص خاص سواء تعلقت بمنفعة خاصة  
ام بجميع المنافع وسواء كان الزمان فيها مطلقا ام خاصا والنظر ان اجارة شخص على عمل معين بدون  
تعيين ما يعمل فيه اجارة مطلقة يتعلق بها الاجراء كالاجارة على مطلق الخياطة اما الاجارة على  
خياط ثوب معين فاجارة خاصة يتعلق بها الاجراء وبالجملة حيث يتعين ما يعمل فيه الاجر  
من العين يجوز الاجراء فيه والا فلا قد برك وبين الاجراء والاسقاط عموم مطلق لصدف  
الاخر ونحققه في حق الشفعة وحق الخيار وحق الفضاخ وحق الدعوى واليمين ونحوها  
ولا يمكن الاجراء فيها حيث يقع اسقاط المنفعة بثبوت الاجرة لعدم انتفاء الاجارة كما ان اسقاط  
الاجرة لا يسقط استيفاء المنفعة **المسئلة الحادية عشر** في القدي والتفريط في العين الموقرة  
بعد قبضها وهو موجب للضمان مع التلف والعيب لانه غاصب في ضمان القيمة والاكل  
يوم التفريط او وقت التلف او على القيمة من حين العدوان الى وقت التلف مع احداث القيمة  
الوقرية اقوال وذهب الاول في الروضة الى الأكثر ومناه على ضمان الغاصب يوم الغصب ونسب  
في المكاتبة والشرائع الى الأكثر وجهه الثاني ان الواجب مع بقاء العين ردّها وانما ينقل الى القيمة  
ونثبت في الذمة عند التلف واحد وثا العيب فتعبرج ووجه الاول ان زمن العدوان هو

في التلف او التفريط في  
العين في جنة

وقتا الضمان وفيه انما ان ارد به تعلق المثل او القيمة بالذمة اول زمن التفريط والعدوان  
بظلاله ظاهرة لان تعلق العوض بالذمة انما هو حين التلف لان من العدوان والالزام عند  
وجوب رد العين ان كانت باقية بل عوضها خاصة وان ارد به انه يوجب تعلق العوض بالذمة  
بمجرد ثبوت العوض في الذمة بالتلف ونحوه وكان الواجب رد العين ومع التقدير يرد العوض  
على وجه الترتيب لزم اعتبار قيمة يوم التلف ونحوه لايوم العدوان ويمكن ان يراد به ان  
التلف كاشف عن تعلق العوض بالذمة من حين العدوان ويرد العين ينكشف عدم استغفال الذمة  
وعلى هذا الوجه يلزم مشاركة صاحب العين غرماء الغاصب والمفريط بوقوع التلف ونحوه يعلم  
التحجر على احدهما سبق الضمان بخلاف ما لو قيل بوقوع الضمان حين التلف فان في مشاركة الغر  
ح تأملا قد برك وثبوت العوض في الذمة على الجرح وكذا لو مات احد هاتين وقع التلف والعيب  
قبل وضع الورثة يداهم عليها ووجه القول الثالث ان كل حالة زائدة من حالاته في ذلك  
الوقت مضمونة ومن ثم لو تلفت ح ضمننت فكذلك مع التلف بعدها وبالحيلة زيادة القيمة  
قد تلفت على المالك اذ لو كانت بيده وقت الزيادة نفرت فيها وانفعت بالزيادة وقد منعه  
الغاصب من ذلك وفيه انه لو تم ذلك لزم ضمان الزيادة ولو بدون تلف العين مع نقص القيمة  
السوقية وهو خلاف الاجماع وربما يستبعد الزمان لقيمة يوم الغصب بانه لو فرض نقصان قيمتها  
خلال الغصب وزاد بها بعد لزم ان الزيادة مع الغصب حين وجودها وعدم ضمانها مع الغصب  
قبل حدودها واستمراره الى حين حدودها والتلف بعد ذلك مع حصول الغصب والعدوان في كل  
وقت قد برك وما يتعلق بهذه المسئلة رواية ابي ولاد الصيغرة قال اكثر ترب بغلا الى قصر الى حجرة  
فاهبها وجائبا بكذا وكذا وخرجت في طلب عزمهم الى فلما صرت قرب فطرة الكوفة خرجت الى قصر  
توجه الى النيل فلما اتيت النيل خبرت انه قد توجه الى بغداد فاتبعته فلما ظفرت به فرجعت  
ما بينه وبينه رجعت الى الكوفة وكان ذهابي ومجيئي خمسة عشر يوما فاجرت صاحب البغل بعد  
واردت ان اتحلل منه ما صنعت وارضيه فبذلت له خمسة عشر درهما فاني ان يقبل فراضيا بآية

وقت



اجرة معلومة بان يكون الاجارة متعلقة بكل سنة منها مستقلا لان ضمن العشرة على ان تعطي اجرة كل سنة بعد ثمانية فقله لا يتقدم لها شيء من الاجارة اي من الاجرة كما مر قوله فالمرسوقين الوقت اي ما جعل وقتا لاداء الاجرة في كل سنة وهو ما بعد انقضاءها فاللام في الوقت للعهد المذكور على ما اشار الى الوقت المذكور سابقا لاداء الاجرة لا وقت الاجارة وهو ما بعد انقضاء جميع مدتها فان لم يعمل عليه لم ينشأ بينه وبين ما سبقه فان اول الخبز ادى الى ان ياتي في معنى من الاجرة بعد كل سنة فبما فيه عدم اعطاء شيء منها الا بعد انقضاء مدة الاجارة الا ان يقول المراد بقوله على ان تعطي الاجارة الخ انه يعطي اجارة جميع السنين عند انقضاء زمان الاجارة فيراد بكل سنة جميع السنين وفيه بعد كل سنة قوله ان كان له وقت مستحق اي كان للاجارة او للمرأة وقت معين في العقد لم يبلغ ذلك الوقت اي لم ينته ولم ينقض عهد فماتت المرأة فلورثتها تلك الاجارة اي لهم ما يترتب عليها من الاجرة الباقية بعد موتها هذا اذا كانت الاجارة بمغناها المتعارف واما لو كانت بمجنى الاجرة كاستيفاد من صد الزاوية وقد سبق فالمراد ان لهم تلك الاجرة الباقية عند الساجرة لباقي مدة الاجارة وذلك معلوم من صد الخبر فانه فرض هو ما قبل ثلاث سنين او بعدها والعرض انه لا يعطى الساجرة في الاجرة ما وهذا الخبر لا يظهر على عدم بطلان الاجارة بموت المورث ولا لم يكن للورثة شيء من الاجرة كما لا يخفى فان قيل لعل المراد من الخبر ان للورثة متعلق تلك الاجارة اي لهم العين المورثة فنرد عليهم لانفساخ الاجارة قلنا هذا وجوب بعد جديلا لمقطوع بفساده وكذا احتمال ان يراد ان لهم الجارة في فتح الاجارة والبقاء على حكمها على انه لم يذهب احد الى ثبوت الجارة بالموت قوله فان لم تبلغ ذلك الوقت وبلغت ثلثه الخ المراد به انه لما بين ثم ان للورثة باقى الاجارة اراد بيان مقدار ما يصيبهم من الاجرة فذكر ان ما سبق منها بعد الموت هو لهم ثلثها كان ونصفا او غيرها هذا الكلام كالبیان والتفسير للكلام الاول لا انه بيان حكم اخر غير الاول وليس هذه الجملة في مقابل الجملة الاولى كما هو المتبادر من نظائرها من الجملة المتعاقبة المقرونة بزيادة الشرط المتخالف في الكيفية يعني ان لم تبلغ المرأة ذلك الوقت الذي جعل غاية مدة الاجارة بان فانت قبل انقضاءها والمراد لم تبلغ

تبلغ الاجارة ذلك الوقت اي لم ينقض زمانه وبلغت المرأة او الاجارة ثلثه ذلك الوقت او بغيره او نحوها فيعطى ورثتها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت اي بلغت المرأة او الاجارة من ذلك الوقت اي لهم من باقى الاجارة بمقدار ما باقى من ذلك الوقت بعد موت المرأة اي بعد الزمان الذي يبلغ حصة المرأة اليه او بلغت مدة الاجارة اليه فيقدر عمرها باقى من ذلك الوقت بما بلغت اليه حصة المرأة او مدة الاجارة محازا ثم ان الجواب وان لم يكن واردا على السؤال لانه اذا ذكر ان لهم اجرة ما يقع من من الاجارة علم بقاءها وعدم بطلانها بموتها فقد اوجب عنه بوجه آخر واكمل لنفسه مقدارا ما يستحقونه من الاجرة مضافا الى عدم بطلانها عند بر جديلا فان من الخبر لا يخرج من ثبوت واضطرار في الفاظه وصعوبة في ادراك معناه ومعرفته المراد منه ومؤداه والمحصل ما ذكرناه **التابعة** من المسائل المشتركة في الثلاث الصبي الذي اجره ولبيته والعبد الذي اجره ومولا وفي الصحيح عن زكريا انه قضى امر المؤمنين في رجل كان له غلام اساجره منه صانع او غيره قال ان كان وضع شيئا او ابق منه ثوبا له صانعون وهذا الخبر كما ترى ظاهر فانما التفت العبد الاجرة باذن المولى فقامت على المولى واطلاقه يشمل الانسداد في المال الذي يعمل فيه وقت العمل وبعد ذلك الوقت وكذا يشمل وقوع التلف بتفريط وبدونه باذن المولى وبدونه اذنه وبما فرق بين مالوكا والامانة بالتفريط وبغيره فعلى الاجر يضمن المولى لان الاذن في الشئ اذن في لوازمه والالتزام به التزاما بلوازمه والضمان بالانسان خطأ لان الاجارة العبد للعمل بالملوك الاجارة وعلى الاول لا ضمان على المولى اذا كان لا فساد بدونه اذنه لان الاذن في العمل لا يستلزم الاذن في الانسداد فيعلق بدنه من العبد وكل ذلك اجتهد في مقابلة النص الصحيح مع انه يمكن ان يقع الاذن في العمل واجبا العبد له يستلزم ضمان ما يجنيه يديه **الثامنة** انه لو قدر العمل في الاجارة بغير المدة فهل للساجرة المطالبة بتقوى العمل بلا نزاع او لا الظاهر الاول لانه كالدائن يتعين بالمطالبة كما انه يجب عليه اكمال الاجارة لو طلب المستاجر من العمل في اي وقت شاء مع عدم الزوج عن المعقود فلو لم يعمل له جاز له الفسخ مع التأخير لكن لو اشترط عليه المباشرة لا يجيب اجابة لو طلب من العمل بغيره في وقت لا يمكن



الرد بالمطالبة والعقد قبل انقضاء مدة الاجارة او بعد فاقبل وجوب الرد وانكر  
 المالك الثلث احتمل عدم قبول قوله وتقديم قول المالك هنا وان قيل بتقديم قول غير المالك مع  
 دعوى التملك لانه انما يقدم قوله لانه امين ولا امانة بعد وجوب الرد وانقضاء المدة فقد  
**الثاني عشر** انه لو ادعى المستاجر للعبد امانة من يده في القواعد قدم قوله اقول لا يخفى  
 ان المالك اما يكر اصل الاباق ونحوه فيقدم قوله لاصالة عدمه واما يتفق المالك وغيره على  
 الاباق ونحوه ثم يختلفان في وقته فبذلك المالك الناصر من مدة الاجارة ويعدى الى اخر السبق فيقدم  
 قول المالك ايضا لاصالة تاخر الحادث مضافا الى استحباب ثبوت الاجرة المستحقة بالعقد واستحباب  
 بقاء العين في يده الى ان تنقضي المدة هذا مع الجهل بتاريخ الاباق ونحوه مع العلم بتاريخ مدة اجارة  
 او الجهل بها اما في صورة العكس فيقدم قوله غير المالك لاصالة تاخر المدة عن الاباق فقد تقرر  
**الثالث عشر** انه لو اختلفا في القدر المستاجر عليه قدم قول المالك ولو اختلف الاجير  
 والمستاجر في مقدار ما يتعلق به الاجارة بان قال الاجير انه ثوب وادعى المستاجر الثوبين قدم قول  
 الاجير للاصل ولو ادعى احدهما انعلق الاجارة بغير ما ادعاه الاخر تخالف **الرابع عشر** انه لو  
 اختلفا في قدر المدة والاجرة بان قال المالك اجرتك سنة بدينار فقال المستاجر بل سنتين بدينار  
 فلا بد من التماثل فان تخالفنا قبل مضي شيء من المدة فنحن العقد ورجع كل مال الى مالكه فان مضي  
 احدهما بما حلف عليه الاخر قال في القواعد اقر العقد على حاله وظاهره كما ترى ثبوت قول الحالف  
 بمجرد رضاه بيمينه وذكر في جامع المقاصد انه لا بد في ثبوت ما ادعاه الحالف من تكول الاخر من  
 اليمين او رد اليمين على الحالف اقول لعل وجهه عدم ثبوت الدعوى بلا بينة ولا يمين ولا رد  
 ولا تكول ويحتمل البتة بمجرد بين الحالف كما يقتضيه ظاهر القواعد لا يخضار الواقع فيما ادعاهما  
 بطل ما ادعاه غير الحالف بيمينه ثبت ما ادعاه الحالف لفقده ما يعارضه ثم ان انقضاء العقد مع  
 التماثل انما هو بحسب الظاهر لا في الواقع ومن ثم حكموا بعدم وجوب الزايد من اجرة المثل على ما ادعاه  
 الموجر ووجوب دفع الزايد عنها لو نقصت مما ادعى المستاجر ولو بين على بطلان العقد وانقضاءه وانما

الحالف

بالحالف وجب اجرة المثل مطلقا في جميع الصور وقد برسم لو فرض رد كل منهما اليمين على الاخر تخلف كل منهما  
 باليمين الرد ودية ثبت اجرة المثل ايها لثبوت كل منهما بيمين المدعى مع امتناع الحكم بهما وتعد الترجيح  
 ويحتمل عدم جواز الرد هنا من كل منهما لاشتغال الثاني ولو نكل كل من اليمين ثبت اجرة المثل فقد  
 التزم واضع الجمع ولو خلفت احدهما ونكل الاخر وحكما بالثبوت ثبت ما ادعاه الحالف لو قيل بوجوب  
 رد اليمين على المدعى فان خلف ثبت مدعاه وان نكل اشكل الامر ويحتمل الرجوع الى اجرة المثل ايضا  
 لانقضاء مدعى احدهما باليمين وعدم ثبوت مدعى الاخر بالثبوت وكذا لو رد غير الحالف اليمين على  
 الحالف فكل **الخامس عشر** انه لو ادعى الاجير الاجارة على تفصيل الثوب بقاء والاذا رضى  
 وادعى المالك وقوعها على قطعة قتيلا والاذا رضى فان اقام احدهما خاصة بينة قدم قوله وان  
 اقام كل منهما بينة على مدعاه اشكل الترجيح ولا فرق فيه بين ما قبل القطع وما بعده والظاهر ان  
 العقد لفقد المخرج كالوفاة فيرجع الى اجرة المثل بعد الحياطة امانا من البينة وان وقع فقد تقرر  
 فيه قبل التفصيل وجب الحالف فيفتح العقد بعده وان خلفت احدهما ونكل الاخر ثبت الحق للحالف  
 اما لو وقع الاختلاف بعده سواء كان قبل الحياطة او بعده فما خلفت الاحزاب فيه فقبل بوجوب  
 التماثل هذا ايكم وقيل بتقديم قول المالك وعلى القولين لا اجرة للاجير على التفصيل والحياطة  
 وعلى الاخران خلف المالك انفسه الاجارة لقوات محالها حيث انرجح عليه خياطة القيس وقد  
 قطع بقاء وبالجملة لما خلفت المستاجر على عدم الاذن في القبا لم يكن خياطة وحرم ذلك لكونها  
 غير ماذون فيها وخياطة القيس معتدرة ووجه الاول عدم الجامع بينهما وان كلا منهما مدع  
 ومنكر من وجه كما هو الشأن في كل موضع تغاير محل الدعوى من دون جامع بينهما مثل ان يدعى  
 احدهما ببيع عين والاخر ببيع عين اخرى وادعى احدهما انعلق الاجارة بيمين والاخر بعلقها باخرى  
 وفيه ان التماثل انما هو لانفساخ الاجارة وزوال الاستحقاق عن كلتا العينين فان لو خلفت  
 احدهما على عدم استحقاق العين بقي الحق في العين الاخرى فاذا خلفت الاخر ايم سقط الحق من العين  
 الاخرى ايم واما هنا فثبت المستاجر كافت في انفساخ الاجارة لتقدير الحق في الطرف الاخر من حيث

فانك الله الهان ومعارف الناس في هذا  
 ط



وفي الاجارة على هذه المنفعة او اعطيتكها بعموم معلوم مع انهم لا يجوزون وقوع البيع <sup>جاء</sup> والاراد بالعقود في الية هو ما كان متداولا في عهد النبي من العقود المودعة الشرع وحرق كتب الفقه دون العقود المحترقة فالتخصيص فيها انما هو في انواع دون الالفاظ بل هي شاملة لما صدق عليه احد العقود المتعارفة بآي لفظ وقع ولا يلزم على هذا ان يكون الخارج اشخاص الداخل وانما يلزم ذلك لو خصصت بالفاظ خاصة فتدبر والعلوم المتيقن انما هو اشراط العقود اللازمة بما يوقى المقصود منها واشراط ما عدا ذلك غير معلوم لنا فلا نسلك لنا في الشرط حتى يلزم من ذلك في الشرط الذي هو العقد الصحيح فلا نسلك في جواز استعمال الالفاظ المجاز وانما يلزم ذلك لو علم الشرط في الجملة وسلك في الخصوصية وهو ممنوع لما علمت من اننا لانعلم ان يد من اعتبار اللفظ المفهوم للمقصود والمانع من غيره ولو بالقرينة فتدبر وحيث قبل باسراط الالفاظ الخاصة ووقع العقد بغيرها ففي الحكم بفساد ذلك العقد لتبعية حكم العقد الفاسد والرجوع الى المعاطات اللفظية ليجري فيه حكمها وهما من قصد المتعاقدين العقد للانتم ولم يقع في قصد ليقع وما وقع لم يقصد والعقود تابعة للقصور والتراضى لم يقع الا على هذا الوجه الخاص وهو انشاء العقد للانتم والاذن الضمني القصر انما هو لزوم صحة العقد ولزومه ولو علم الفساد لم يحصل الاذن والتراضى يكون اكل مال بالباطل ومن حصول الاذن في التصرف من المالك تبعا والزاما وقد ساطه المالك على التصرف وحصل به التراضى والمقصود بالانتم والمحموظ في النظر غالب حصول المالك والاذن في التصرف وقد حصل اما اللزوم فغير مقصود غالباً ولو لا ذلك لزم فساد المعاطات غالباً لزم اكثر الناس انها توجب اللزوم كالعقد هذا لو قيل بانها المالك المنزلة اما لو منع ذلك وقيل بعدم اذنها سوى الاباحة والاذن في التصرف كان الاشكال اظهر لزم غلب الناس انها تقيد المالك فما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد فيكون اكل مال بالباطل ويمكن ان يبق الفساد في العقدان جاء من قبل انشاء اللفظ انقلب العقد الى المعاطاة اللفظية لوتوقعها احيانا بدون لفظ بل بالفعل خاصة فلا يكون اللفظ سدا بادي

قال من عدم اللفظ اصلا بل غاية الامر من عدمه فيصح المعاطاة وبالجمله قد دل اللفظ على باصره التصرف والاذن فيه فيجوز للمشتري التصرف فيه لذلك فان جاء الفساد من امر اخر غير اللفظ كاستفاء شرط لا شقال المبيع او وجود مانع منه سواء كان النقل بالعقد بالمعاطاة حكم بالفساد وجرى فيه الضمان وعدم جواز التصرف في المبيع كما مر ذلك في كتب الفقه كان ينبغي العقدة على التسليم والتسليم في المجلس في التصرف فتدبر والظاهر انه مع اختلاف الشرط والصفة من العربية او صيغة المضرا وسبق الاجاب على القبول والمطابقة والمقارنة بينهما مع الايمان باللفظ اذ قصد المعاطات ترتب حكمها وحل التصرفات بلا ضمان امام قصد البيع للانتم والعقد الصحيح فليصح فاسيد يجري فيه حكمه من الضمان وتحریم التصرف ثم يشكل مع الجهل بالقصد فتدبر **واعلم** ان صنع العقود في الاصل موضوعة للاخبار فعمل نقلت في عرف الشارع الى انشاء ونقل الملك وفي عرف الشارع خاصة او لا وانما استعمل مجازا فيه احتمالات ويشكل الاجر على المشهور من المنع من استعمال المجاز في العقود ولا على تقدير الحقيقة فالقوله انها ليست كآثار الحقوق الشرعية في هجر المعنى اللغوي واخصار الحقيقة في المعنى الشرعي المفعول اليه بل الظاهر ان اشراكها في المعنى الاصل والطارى ويعلم المراد بالقرائن فتدبر وكيف كان هل يشترط فيها عدم اللحن فمعه فسد به المعنى ولا كما لو قبل بعينك بفتح الاول وبضمه مع قصد المعنى او بفتح الراء او بفتح الكاف ونحو ذلك وقيل في صيغة النكاح جواز ذلك بدل زوجهك مع قصد المعنى في الجميع او يفتقر جميع ذلك وجهان فان اعتبر عدم اللحن فمع اللحن باى ما سبق من فساد العقد ورجوعه الى المعاطاة والاخر لا يمتنع والفرق بين اللحن في نفس الفعل وبين اللحن في الفاعل والمفعول ففساد العقد بالاول خاصة بناء على ان الصيغة المتألفات من الشارع الموجبة للانتقال هي نفس الفعل دون غيره وانما جئ بالفاعل والمفعول لتزوية تعيين البائع والمشتري وبمنها يجب لو فرض العلم بها من الخارج والقرائن لما احتج الى ذكرها ولم يخل كقوله بضمه العقد ولو قيل بان الصيغة المتألفات من الشارع مجموع الفعل والفاعل والمفعول وجب الايمان بالجميع ولم يفتقر القرينة عنه ولم يفتقر اللحن فيه كالحسن في الفعل وعلى هذا الواجب التصحيح



هذا مع تعيين العين والمدة امتاع اطلاق العين فلا ارض ولا دفع تعين المدة او لا الامع تعد بالبدل  
فيثبت الخيار ومع اطلاق المدة وتعين العين يثبت الخيار مع وجود العيب حال الاستيفاء لا بد منه ولا  
سيما مع رجاء الصحة وزوال العيب وفي ثبوت الارش بالعيب السابق على العقد مع تعيين نظر ما في  
واما التفصيل في تلك الصور فيذكر في ضمن مباحث الاول في العيب السابق على العقد فان كانت  
المستاجر عالما به حين العقد فلا خيار له ولا ارض تعين العين والمدة او لا اقدامه على ذلك فكان يثبت  
الاجرة بازاء العيب وفي الصحيح وان جهله به حاله فان لم يتعين العين وجب الابدال مطلقا ان علم به  
قبل الاستيفاء لانصراف اطلاق العقد الى افراد الصحة وعدم شمول العيبة فلا يتعلق بها الاكثار  
ولما ذكر من انصراف اطلاق العقد الى الصحيح لو استاجر عينا معينة فظهرت معينة ثبت الخيار فلهذا  
تراضيا على المبيع مع اطلاق العين ففي برائة المورج من حق المستاجر وصول حقه اليه نظر لمخرج  
العيب عن العقد والتراضية عليه لا اثر له في مقام الحق الثابت في ذمة المورج كما لو تراضيا بما يغير  
فاوقع عليه العقد في السقوط في لو طالب المستاجر حقه بعد الاسفاع بالعين المعيبة كان له ذلك  
وجوب على المورج الوفاء به ودفع عين صحيحة اليه فينتفع بها والظن عدم سقوط الحق به الا اذا حصل  
مساوئته حدة يد عن حقه فيسقط بالمعيب ولا مطالبة به بعده وهل له المطالبة من المستاجر  
باجرة العيب المستوفى منفعة حيث يقع حق المستاجر وبطالب به او لا وجهان من سقوط الاجرة  
بان المالك في الاسفاع بالمعيب فصار بمنزلة التبرع ومن عدم وقوع الاذن فيه نجائا بل على ان  
المعيب عوض عما في ذمته من الحق غاية الار عدم حصول مقصوده ومطلق الاذن لا يرفع منها  
الاجرة كافي الاجارة الفاسدة ويمكن الفرق بين ما لو علم المورج قبضا والتراضية بالمعيب وعدم ثبوت  
وبين جهله به فلا ضمان على الاول لتسليطه المستاجر على ماله مع علمه بعدم لزوم مكانه اقدم على  
الذات ماله كالوارث غير بالتلف ماله بعوض لا يسلم له مع علمه به ويضمن على الاخر لو سلم العين المستجرة  
للمستاجر فلم ينتفع بها او بدل ماله ولم يقبضها بعد حصول التراضية بها والقول بسقوط الحق به حتى  
مضت مدة يمكن فيها الاسفاع ففي سقوط الحق به او عدمه وجوز مطالبة المورج به ما رقب على الاخر

في جواز مطالبة المورج باجرة العيبة اسكال كاسبق واو لم بالعدم هنا الوكيل به ثمة ولا فرق  
في جميع ذلك بين تعيين العين وعدمه ثم هذا كله حال ما قبل الشروع في الاستيفاء ومثلا  
حكم ما بعده السائل في العيب السابق على العقد مع تعيين العين والمجهل بالعيب حين العقد  
تعيين العين او لا نقصا كان العيب في الوصف او في الجزء ولا ريب في ثبوت خيار الفسخ ودفع  
الضرر ولعله وفات وفي ثبوت الارش لو اختاره نظر لو وقع العقد على منفعة معينة وتعلق  
بامر خاص ومقابلة الاجرة بالمنفعة الموجودة في العين بحسب الواقع فاما ان يقبل جميع الاجرة  
لو اختاره نظر لو وقع العقد على منفعة معينة وتعلقه بامر خاص ومقابلة الاجرة بالمنفعة  
الموجودة في العين بحسب الواقع فاما ان يقبله بجميع الاجرة او يفسخ غاية الامر اسفاه وصف  
جزء قد ظن ثبوته كافي خيار الوصف بالتدليس والشرط ومن المعلوم ان الشرط نظاما للمعنى  
على ما قيل اما الارش فخارج عن الموضوعين لا يتعلق للعقد به وفيه نظر لان الارش هنا جزء من  
الاجرة بشئ وبسبب من العين المورجة لا انه يدفع الى المورج وما ذكر من ثبوت الخيار فانه قيل  
ان الوصف والجزء لما كان معبرا في العقد مقصودا فيه لم تقسيط الاجرة عليه وعلى غيره لا  
بازائه جزء من الاجرة فاذا سقط ما يقابل منه وهو المراد بالارش هنا كافي بيع المالك  
مع غيره فتوزع الاجرة على الاجزاء والوصف وتسقط الاجرة بالنسبة الى الجزء الفات كما يطل  
في غير المملوك قلنا لا شبهة في ثبوت الفارق بين الامرين فان غير المملوك متعلق للبيع مطلقا  
والبيع مجموع المملوك وغيره فبالاسفاع ببعضه يلزم تبعض الصفقة ولا كك مورد البعث اذا تعلق  
الاجارة منفعة عين خاصة معينة والجزء او الوصف غير داخل فيه غاية الامر توهم الدخول  
وهو لا يوجب دخوله في العقد كافي خيار الوصف ونحوه والضرر مندفع بخيار الفسخ ويقصد  
ذهاب جماعة الى انه مع نقص المبيع المعين او زباده لا يثبت الخيار الفسخ والرضا بالتقصير  
استرداد بعض الثمن او المبيع بالنسبة ولو قيل بثبوت الرجوع بالنقص ثمة احتمل ثبوت الارش هنا  
ويجمل عدم كافي خيار الوصف فانه قيل ان اطلاق العقد ينصرف الى صحيح فكان قبل الفسخ



من جنس النقد الغالب او من غيره ومن كونهما مساوية لاجرة المثل او زائدة عليها او ناقصة منها  
ثم انه حيث بقي زيادة من المتبقي من اجرة المثل سواء كان من النقد الغالب ام من غيره وسواء دفع  
الى المالك ام لا ففي حكمها في ظاهر الشرع اشكال من حيث عدم الملك بما لكه فيجوز وجوب الصدقة  
فيما كالمجهول للمالك فان المالك لا يستحقه ظاهرا باقراره والمصرف مقرانه للمالك ويشكل  
بان المتبادر من الجهر للمالك حيث ورد الضرب وانفق الاجماع على الصدقة بما ناهو  
ما لا يعلم ما لكه اصلا ولو في ضمن محصورين دون ما لو استبرهن تخمين وخرم لو كان على شخص  
دين او عند عين يجهل ما لكه بعينه ويثبت في جماعة معينة لم يجز له الصدقة بل يتعين  
ارضاء الجماعة المعالمين والاستحلال منهم بغير اذن او بدونه كما صرحوا به في المال المختلط  
بالحرام ولا يربك ملك النجاسة مختص في المجر والمستاجر لا يتعداها ظاهرا وواقعا فكيف يمكن  
اخراجها عنها ودفعها الى غير مستحقها ويمكن الجواب بان كلام المجر والمستاجر في المال عن  
نفسه فلا يثبت له في ظن الشرع فليز كل باقراره ولا يحكم به لاحدهما وان كان في الواقع لا يتعدا  
وذلك كالوحد الذي في التوب المشترك فانه لا يحكم بالفصل على احدهما وان كان في الواقع خاز  
عن احدهما لا ينفذ وهما والفرق بين ما نحن فيه وما ذكر من مثال المال المختلط بالحرام المحصور في جماعة  
ظاهر بان الجماعة المذكورين لا ينفون المال عن انفسهم بخلاف المجر والمستاجر فتدبر ويحتمل  
قيمة المال بين المجر والمستاجر له ورائته بينهما وانحصار الحق فيهما كما يقسم المال المتنازع فيه  
بين المتنازعين المشتركين في اليد وعدم اليد مع تحالفهما او اقامتهما البينة وفيه انه يستلزم  
اعطاء بعض المال لمن يعلم عدم استحقاقه لان جميع المال اما للمجر والمستاجر ويقطع بعد  
استراكتهم فيه واما المال المتنازع فيه فالحكم قد ثبت فيه خلاف الاصل فيقتصر على مورد  
ولا يقاس عليه غيره ومن ثم لو وجد مال بين شخصين لم يعلم كونه لهما مع القطع بعد التركة  
ولم يدعه احدهما كالو فرض موتهما او جملتهما بالمالك بخصوصه لا يقسم بينهما فلتدبر ويحتمل  
الفرقة هنا لانها لكل امشكل وثبوت الفرقة فيما نحن فيه عن مسألة الاجرة فتمل لما ذكره كثر بعيد  
الوقت

لا دعاء كل عدم ملكه لها هذا كله بالنسبة الى حاكم الشرع او غيره فيما لو دفع اليه زيادة الاجرة افا  
لو بقيت في يد المستاجر او المجر فلا يجوز له الصدقة بما لكه لمن في يده من معلومة للمالك  
عنده ولمست مجهولة للمالك بزمه فيجب عليه دفعها الى مالكها وانها لهما اليه بنحو من الانحاء  
بان يدسها في ماله او يهديها اليه او يجعلها حرة ويلقيها في داره او يجوز ذلك ما يمكن ايضا  
الحق الى المتبقي من اخذها ويجوز له طرحه ودفعه اليه عنه وهل يجب على الحاكم اخذها من رجع  
يده عنها لان وضع يده عليها عدوان في ظاهر الشرع اشكال ولو كان المنكر للاجارة هو المستاجر  
بزم المالك فان انكر قبل الصرف فلا يثبت عليه بعد البين وينسخ الاجارة في ظاهر الشرع ويجب  
عليه الوفاء بمقتضى الاجارة ان كان مبطلا ولا يثبت على المجر لو كان مبطلا في دعواه الاجارة  
اما لو كان محققا فيها وجب عليه الفسخ لو اراد الصرف في العين الموجهة لرباح الصرف فيها ان  
كان المدة معينة الا ان ينقضي المدة فيباح الصرف ايضا من دون فسخ لانفسها بنفسها اما  
مع اطلاق المدة في الاجارة فيجوز له الصرف فيها ولو لم يفسخ كالانحط ولو كان قبل التمس قبل  
النزاع فله الامتناع من رده باطلا لظاهر الاستحقاق له بالعقد وعدم تصرف المستاجر في  
العين غير مانع منه لاستداره الى تفرطه مع بذله العين له سواء كان انكار المستاجر لاجاق  
عده او جهلا او شيئا فان الشبان ونحوه لا يسقط الحق الثابت بالعقد فيجوز له انكار قبضه  
والحلف على برائة ذمته من حق المستاجر وله مفاصته بالتمسك لما ذكره اللهم الامع الفسخ في المدة  
فلا يحل للمستقر ولو استوفى المجر منفعة العين في الدقة سقط المستقر وجب عليه رده ولا يحل  
مفاصته اللهم الامع زيادته عن اجرة مثل المدة فيجوز له الزيادة خلاصة فتدبر وفي صورة اطلاق  
الاجارة في المدة انما يستلزم الاجرة بعد بذل العين ومضيه مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة وبدون  
لا يحل له ذلك ولا فرق في جميع ذلك بين كون المستقر دينا وعينا ولا بين كون من النقد الغالب  
وغيره ولا بين مساوية لاجرة المثل وزيادته ونقصانه ولا بين بقاءه وتلفه في يد المجر  
او المستاجر فلا ضمان على المجر واقعا لو تلف في يده ولو كان انكاره الاجارة بعد استيفاء المنفعة